طريق المعرفة



الطرائق في علم الإجتماع

ريمون بودون و رينو فيّول



ترجمة

مروان بطش



طريق المعرفة

ريمون بودون و رينو فيّول
أستاذ في جامعة باريس – السوربون
عضو في المعهد
أستاذ محاضر في جامعة ليل I

الطرائق في علم الاجتماع

ترجمة

مروان بطش

مجد
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى
1431 هـ ـ 2010 م

"ouvrage publié avec le concours du Ministère français chargé de la culture- Centre national du livre"

مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع
بيروت ـ الحمرا ـ شارع اميل اده ـ بناية سلام ـ ص.ب. 113/6311
تلفون 791123 (01) ـ تلفاكس 791124 (01) بيروت ـ لبنان
بريد الكتروني majdpub@terra.net.lb
http:// www.editionmajd.com

ISBN 978-9953-515-69 -4

هذا الكتاب ترجمة:

Les méthodes en sociologie

Par

Raymond Boudon
Professeur à l'Université de Paris-Sorbonne
Membre de l'Institut

Renaud Fillieule
Maître de conférences à l'Université de Lille I

"ouvrage publié avec le concours du Ministère français chargé de la culture- Centre national du livre"

مقدمة

تـــدل كلمة طرائق، لدى استخدامها الشائع في علم الاجتماع، على تقنات الملاحظة أو تحليل المعطيات.

بيد أن هذا المعنى ضيق للغاية، إذ تعدّ هذه الطرائق، بالإضافة إلى ما تعنيه من تقنيات وصفية- وبشكل خاص- مجموعة مبادئ توجّه العلماء الاختصاصـــيين في سعيهم لوضع نظريات جديدة والشروع في تحليل ونقد النظريات الموجودة.

إن معـــرفة الطـــرائق هـــذه تتطلـــب دراسة معمقة لنظريات علم الاجـــتماع الأكثر أهمية، تلك التي أوصلتنا إلى إدراك ظواهر أساسية غير مسلّم بها قبلياً.

مـــن أين يأتي تفاوت الفرص في التدريس؟ لماذا يصعب جداً تعبئة أفـــراد ما للعمل بشكل جماعي من أجل مصلحتهم الخاصة؟ ما هو الدور الـــذي لعبـــته البروتســـتانتية فـــي بدايـــات الرأسمالية؟ لماذا يؤمن أفراد المجتمعات التقليدية بأن طقوسهم السحرية فعالة في حين أنها ليست كذلك؟

إن دراسة إجابات علم الاجتماع عن هذه الأسئلة تتيح لنا توضيح أو إبراز طرائق تشكّل، بالمعنى الواسع للكلمة، موضوع هذا الكتاب.

يعد التحليل السببي، أولاً، طريقة ذات طبيعة وصفية تهدف إلى اكتشاف علاقات السببية الإحصائية بين أحداث اجتماعية. ويأتي هذا التحليل نتيجة أبحاث إميل دوركهايم حول الانتحار في نهاية القرن التاسع عشر، وهو يرتبط بتقاليد علم الاجتماع الفرنسية وبـ"الكلّية[1] المنهجوية" التي تُعد الظواهر الاجتماعية فيها كليات نسعى إلى إبراز علاقات سببية بينها.

ثانياً، تعدّ الفردانية المنهجوية طريقة توضيحية تساعد على إدراك الظواهر الاجتماعية وذلك بإرجاعها إلى الأعمال الفردية التي تشكل هذه الظواهر. وقد صيغت هذه الطريقة أيضاً في نهاية القرن التاسع عشر على يد اختصاصيين في علم الاجتماع من المدرسة الألمانية أمثال ماكس فيبر وجورج سيميل، وكانت قد استخدمت ضمنياً منذ القرن الثامن عشر في استدلالات اجتماعية واقتصادية، وبخاصة من قبل ديفيد هيوم وآدم سميث.

أخيراً، تهدف العقلانية الإدراكية إلى شرح الأسباب التي تدعو الناس إلى اعتناق معتقداتهم: معتقدات أيديولوجية، معتقدات سحرية وقيم أخلاقية. وتتحدر هذه العقلانية بشكل أساسي من مدرسة علم الاجتماع الألمانية، مع إسهام أساسي بيّن من المدرسة الفرنسية متمثل بعالم الاجتماع إميل دوركهايم.

---

[1] هي ترجمة للكلمة الفرنسية Holisme. والكلمة اليونانية Holos التي تعني كلية أو تمامية.

الفصل الأول

التحليل السببي

بشكل عام، ينطلق أي بحث اجتماعي بسؤال من نوع لماذا؟ كأن نسأل: لماذا يختلف الانتحار بحسب الأوقات والأماكن؟ لماذا يقرر المرء الإدلاء بصوته لصالح مرشح معيّن؟ لماذا يكون مشروع ما رابحاً أو خاسراً؟

إن التحليل السببي هو طريقة يُفترض منها الإجابة عن هذا النوع من الأسئلة وذلك بالبحث عن عوامل السببية الخاصة بالظاهرة التي هي قيد الدراسة. ففي حالة الانتحار على سبيل المثال، نتساءل

عن العوامل (التي يمكن أن تكون هي نفسها ظواهر اجتماعية أو غير اجتماعية) التي تؤدي إلى اختلافات أو تغيّرات في الانتحار بحسب الزمان والمكان.

يمكن هنا أن نفسّر مفهوم السببية بمعنى إحصائي. إن سبباً **س** هو ظاهرة تنزع إحصائياً إلى تشجيع الفعل **ف**. وبعبارة أخرى، يمكن أن نلحظ عبر سلسلة من الملاحظات المماثلة أن وجود السبب **س** يجعل أكثر تكراراً وجود الفعل **ف**، ومن هنا نحصل على التبيانة التالية: **س ← ف**.

إن استعمال هذه الطريقة في التحليل السببي يفترض اجتماع بعض الشروط أو الظروف. إذ ينبغي بخاصة الحصول من مجموعة من العناصر على معلومات يماثل كل منها الأخرى. إن هذا التماثل في المعلومات هو الذي يسمح فيما بعد بإجراء إحصائيات وبشكل أعمّ التحليل الكمي للمعطيات. وفي أكثر الأحيان، تكون العناصر التي هي قيد الملاحظة والمراقبة أفراداً، ولكن يمكن أن تكون أيضاً مجموعات ومؤسسات وجمعيات أو أنواعاً أخرى من الوحدات.

سندرس في هذا الفصل بقية الطرائق التي تسمح بالانتقال من أسئلة من نوع "لماذا؟" إلى الإجابة عن هذه الأسئلة والتي يوفرها التحليل السببي. ففي حال كان هذا التحليل ممكناً وقررنا استعماله، تبدو هذه الطرائق مماثلة نسبياً – مع بعض البدائل المحدودة – من

حالة بحث إلى أخرى. وسنميّز بين المراحل الأربع التالية: 1- صياغة الفرضيات، 2- وضع خطة الملاحظة، 3- وضع المتغيرات، 4- تحليل العلاقات بين المتغيرات.

1- صياغة الفرضيات

يمكن في البداية صياغة الفرضيات. وهكذا يمكننا أن نتساءل ما إذا كان الانتماء إلى مجموعة من الأقليات في سن الطفولة يمكن أن يؤدي الى ظهور عوارض اكتئاب لدى الشخص[1] أو أن الأزمات الاقتصادية تزيد من معدل حالات الانتحار، أو أن منظمة من نوع بيروقراطي قد تسبب شعوراً بعدم الاكتفاء أو حالة من عدم الفاعلية.

في هذه الحالة، تكون الفرضية واضحة الطرح، مما يساعدنا في الانتقال مباشرة إلى المرحلة التالية (وضع خطة الملاحظة).

وفي حالات أخرى، يكون من الصعب أكثر عرض الفرضيات بشكل مباشر. وهكذا يمكن أن نصاب بالدهشة من كون حالات الانتحار موزعة على نحو جد متفاوت بحسب المجتمعات ممّا يجعلنا غير قادرين على طرح فرضيات دقيقة ومحددة حول طبيعة

---

[1] إم. روزنبرغ، وضع ديني شاذ واضطراب عاطفي، ورد في كتاب بودون وب. لازارسفيلد (إشراف) "التحليل التجريبي للسببية"، باريس، دار Mouton، 1966 ص 158- 170.

الظاهرة. أو إذا ما عمدنا إلى سؤال مجموعة من الطلبة لمعرفة ما إذا كانوا قد كونوا فكرة محددة حول المهنة التي ينوون أو يرغبون بمزاولتها فلربما نصاب بالذهول حين نلاحظ أن نسبة الطلبة الذين لم يحزموا أمرهم بعد في اختيار المهنة تختلف كثيراً من مدرسة إلى أخرى أو من قسم إلى آخر، فلا نقدر أن نعرض فرضيات محددة حول أسباب هذه الاختلافات. أو يمكننا أن نتساءل ببساطة حول الأسباب التي جعلت بعضهم يحددون المهن التي ينوون ممارستها وبعضهم الآخر لم يفعل ذلك بعد.

ثمة وضعان محتملان في هذه الحالة. الوضع الأول ذاك الذي واجهه إميل دوركهايم حين باشر بإجراء دراساته حول الانتحار[1]. فبسبب طبيعة المسألة أو صعوبات مالية، يمكن لعالم الاجتماع أن يجد نفسه عاجزاً عن أن يجمع لحسابه المعلومة التي يبتغيها فيضطر إلى الاعتماد على معطيات الحسابات الاجتماعية التي تجمعها هيئات الإحصاء.

الوضع الثاني هو ذاك الذي يمكن لعالم الاجتماع فيه أن يجمع معلومة خاصة وجاهزة لبحثه. فإذا لم توفر له المعطيات الموجودة فرضيات مؤكدة بما فيه الكفاية، أو إذا كان يخشى ألا يحدد على نحو صحيح أدوات الملاحظة فسوف يشرع بإجراء تحقيق مسبق، أي أنه

(1) إميل دوركهايم، "الانتحار، دراسة اجتماعية"، PUF، باريس 1986 (1897).

سيقوم بعملية استطلاع للميدان، محاولاً التحرر من أفكاره المسبقة، أو كما قال "بيكون"، من مفاهيمه المسبقة، على نحو يظهر فيه العوامل أو المتغيرات التفسيرية التي يبحث عنها.

نورد فيما يلي مثالاً حول محادثات لم يتم في الواقع الحصول عليها من خلال تحقيق أو بحث مسبق، ولكن يمكن أن تساعد في إظهار فائدة هذا النوع من الاستعلام من أجل صياغة الفرضيات.

لنطرح مسألة معرفة الأسباب التي تجعل بعض التلاميذ الفقراء والمحرومين والناجحين في دراستهم على نحو متساوٍ يبلغون مرحلة التعليم العالي وبعضهم الآخر يفشل في ذلك. نورد فيما يلي مقتطفين من محادثة، قام بتسجيلهما ج. كاهل[1]، ويتضمنان أقوال والدَي تلميذين منحدرين من طبقة اجتماعية متواضعة وحققا نجاحاً لامعاً في مرحلة الدراسة الثانوية. التلميذ الأول لا يريد مواصلة تعليمه والثاني حزم أمره وقرّر دخول الجامعة.

الحالة الأولى (والد التلميذ الذي لا يريد متابعة الدراسة):

"أنا نفسي لم أكن لامعاً في تحصيلي الدراسي، كل ما أتمناه هو أن أحصل على قدر كاف من المال لكي أتمكن من العيش يوماً بيوم... ووددت أن يبلي ابني أفضل مني.. أنا لا أدفعه إلى فعل ذلك..

(1) ج. كاهل "أولاد الرجل العادي" ورد في كتاب أ. هـ. هالسي، ج. فلور وأ. أندرسون "التعليم، الاقتصاد والمجتمع"، نيويورك، الصحافة الحرة، 1961 ص 348-366.

ولا أعرف ماذا يريد أن يفعل. على كل حال هذا ليس من شأني، كما ليس من حقي قول ما أرغب بأن يفعل. ربما لا يكون مؤهلاً بما فيه الكفاية. لقد حاولت أن أقول له إنه ينبغي أن يصبح طبيباً أو محامياً أو شيئاً من هذا القبيل. قلت له إنه ينبغي أن يدرس اللغة الإنكليزية ويتعلم كيف يلتقي بالناس. يمكنه أن يصبح ممثلاً، هذا هو الاقتراح الوحيد الذي قدمته له... ثمة أولاد لديهم فكرة محددة تدور في رأسهم ويتّبعونها، لكن أغلب الذين تحدثت معهم يقبلون بما يتوفر لهم من عمل... أنا لا أعتقد بأن شهادة دبلوم هي بمثل هذا القدر من الأهمية. أي إنني أريد القول إنه إذا تقدمت لنيل عمل ما وقلت "لدي دبلوم" فإن هذا من شأنه أن يسهل الأمور، ولا يفيد في شيء أكثر من ذلك".

الحالة الثانية (والد التلميذ الذي يريد دخول الجامعة):

"يبدو أن لدى الأشخاص الذين تلقوا تعليماً جامعياً فرصاً أفضل في النجاح. فهم قادرون أكثر على نيل وظائف من أنواع مختلفة. قد لا يتمتعون بمعرفة أكثر من الآخرين، لكنهم يعرفون كيف يتعلمون. لقد تعلموا، من وجهة نظر ما، كيف يتعلمون بسهولة أكثر.. وإذا ما حصلوا على عمل لا يوصلهم إلى أي مكان، فإنهم قادرون على التخلص منه أو تغييره...".

إن التباين بين هذين الرأيين مثير للدهشة. في الحالة الأولى، كان واضحاً التقليل من أهمية التعليم الذي عُدّ فقط كبطاقة وساطة

لنيل عمل أو وظيفة، في حين اعتبرت الدراسة منبع فرص لطلاب العمل. لقد صُوِّر الوضع الاجتماعي من خلال الحديث الأول كنتيجة للصدفة في معظم الحالات، في حين جاء هذا الوضع في الحديث الثاني نتيجة لسلوك بحثي عقلاني جعله التحصيل الجامعي أكثر سهولة ويسراً. وبالإضافة إلى ذلك ظهر مفهوم النجاح مختلفاً في كلتا الحالتين: إذ عُدّ النجاح في الحالة الأولى الحصول على الرفاه المادي والأمان، في حين تلخص في الحالة الثانية في إيجاد مهنة "تؤدي بنا إلى مكان ما".

باختصار، تبرز أمامنا من خلال التباين بين هذين الحديثين فرضية وهي أن أحد العوامل التي تسهم في كبح التقدم أو الحركية الاجتماعية هو تصوير النجاح وطرق الوصول إليه. ومن أجل إظهار صلاحية هذه الفرضية ينبغي عندئذ التحقق من أن "منظومة القيم" التي تم التعبير عنها في الحديث الأول هي الأكثر دلالة بالفعل على الأوساط المتواضعة[1].

---

[1] حول مسألة "طلب العلم"، راجع الفصل الثاني، نظرية التفاوت في الفرص المدرسية.

2– وضع خطة الملاحظة

بعد صياغة الفرضيات، سواء بشكل ابتدائي أو انطلاقاً من بحث مسبق، يضحو من الواجب التحقق منها. ولهذا ينبغي أولاً اختيار خطة ملاحظة.

1– **أنواع المعطيات:** بحسب المسائل المطروحة والإمكانات المتوفرة ومختلف الظروف الأخرى، يعمد عالم الاجتماع إلى استخدام عدة أنواع من المعطيات.

في دراسته لحالة الانتحار، استخدم إميل دوركهايم المعطيات الإحصائية للحسابات الاجتماعية، وعمد توماس و زانييكي[1]، لدى دراستهما المدهشة لحالة الفلاح البولوني الذي هاجر إلى الولايات المتحدة، إلى استخدام مجموعة من المراسلات والوثائق الجغرافية الحيوية. فقد حلّل هذان العالمان حوادث متفرقة زُجّ بها مهاجرون بولونيون، ورجعا إلى سجلات المحاكم ودوائر الشرطة، وبذلا جهدهما، استناداً إلى هذه الوثائق المتعددة، في إبراز آثار الانتقال من بلد إلى آخر والاستيطان فيه.

بحسب نوع المعطيات المستخدمة، تظهر مسائل منهجية غير مسبوقة. وهكذا يتطلب تحليل الوثائق إظهار العناصر وثيقة الصلة

---

[1] ف. دبليو توماس و ف. زانييكي، "الفلاح البولوني في أوروبا وأمريكا"، المجلد الخامس، بوسطن، بادجر 1918.

بالموضوع على نحو ملائم، فنصادف عندئذ مسائل تحليل المضمون. وتطرح المعطيات الإحصائية الحاصلة من الحسابات الاجتماعية مسألة نقد المصادر. فيلاحظ إم هالبواشز أنه ينبغي أن نفسّر بحذر حقيقة أن نسبة الانتحار لدى النساء تظهر على مستوى الإحصائيات أكثر انخفاضاً مما هي عليه لدى الرجال[1]. وفي واقع الأمر إن أشكال الانتحار تختلف من جنس إلى آخر، فالنساء يلجأن في أكثر الأحيان إلى الانتحار بإغراق أنفسهن. والحال أن من الأسهل أكثر إخفاء حالة انتحار بالغرق بإظهارها كحادث عرضي من إخفاء حالة انتحار بمسدس ناري. ومهما يكن نوع الأداة المستخدمة، فإن من الأمثل دائماً الحصول على المعطيات التي يمكن مقارنة بعضها ببعض.

إن للمعطيات التي جئنا على ذكرها حتى الآن طابعاً مشتركاً لكونها تفرض نفسها على الباحث الاجتماعي. فهي ليست مبنية بحسب طلبه. وهو لا يستطيع طبعاً التصرف على نحو مختلف عندما يريد تحليل تطور تاريخي في بعض الظروف الأخرى، إلا أن حقيقة امتلاك معطيات لم نصنعها بأنفسنا تطرح أمامنا عائقاً واضحاً إذ لن نعثر فيها بالضرورة على معلومات حول متغيرات تعدّ مهمة لتحليل ظاهرة ما.

---

[1] م. هالبواشز، "أسباب الانتحار" باريس، دار Alcan، 1930.

ولهذا السبب لقي البحث بوساطة طرح الأسئلة أو المحادثة انتشاراً واسعاً منذ الحرب العالمية الثانية.

في مجال علم الاجتماع الانتخابي، على سبيل المثال، يمكننا الافتراض بأن العمال يميلون أكثر فأكثر إلى التصويت لصالح المرشحين اليساريين حين تتقلص آمالهم في الترقية. إن المعطيات الرسمية لا تسمح طبعاً بملاحظة هذه المتغيرة "الأمل بالترقية". لكن البحث بوساطة عملية السبر تسمح بالمقابل بذلك إذا ما عمدنا إلى طرح أسئلة ملائمة وإعطاء معلومات بهذا الخصوص.

ولتقنية السبر دونما شك عوائق. أولاً لأن السكان الذين تستهدفهم هذه التقنية محدودون، بالإضافة إلى أن من الممكن حدوث أخطاء في عملية السبر والحصول على عدد لا يستهان به من الأجوبة غير الصالحة. إلا أن هذه العقبات هي طفيفة نسبياً، إذ إن الأخطاء التي يمكن أن تنجم عن عملية السبر يمكن الكشف عنها بشكل عام.

إن لعمليات البحث بوساطة تقنية السبر فائدة منهجوية، فهي تسمح من جهة بالحصول على معلومات ذات نمط موحد حول السكان وبالتالي قابلة للمقارنة بين شخص وآخر، وتتيح من جهة أخرى ملاحظة كافة المتغيرات المدرجة على مستوى الفرضيات وتحديد العلاقات بشكل مباشر بين هذه المتغيرات.

هناك بالطبع ظروف تجعل البحث بوساطة السبر مستحيلاً أو غير محبذ. إذ إن من العبث اللجوء إليه لتحليل عمل مجتمع محدود السكان أو لاستخدامه في دراسة اجتماعية تاريخية على سبيل المثال.

2- **أنواع عمليات البحث**: بخلاف تقنيات البحث بوساطة السبر، تطرح أشكال البحث مسائل منهجوية خاصة لا يسعنا مقاربتها في إطار هذا الكتاب. لذا سنعالج بشكل أساسي فيما تبقى من هذا الفصل عمليات بوساطة السبر، على الرغم من أن المسائل المنهجوية التي تثار حولها يمكن تطبيقها في بعض الحالات على أشكال الاستقصاء الأخرى.

عمليات سبر ذرية وعمليات سبر سياقية: يمكننا أولاً أن نميز بشكل مفيد بين نوعين من أنواع الاستقصاء بوساطة السبر. النوع الأول يوافق عمليات السبر الذرية والثاني عمليات السبر السياقية.

السبر الذري هو عملية تسمح مبدئياً فقط بوضع متغيرات فردية. إن معظم عمليات السبر الانتخابية هي من هذا النوع، والمعلومات التي تقدمها على سبيل المثال تتعلق بخيار الشخص في الانتخابات وبفئته الاجتماعية والمهنية التي ينتمي إليها، وعمره وجنسه.. كما يوفر هذا النوع من السبر معلومات تسمح بوضع متغيرات أكثر تعقيداً، مثل مستوى الفائدة في المجال السياسي وموقف الناس من القضايا السياسية الكبرى، أو الشعور بالنجاح

الشخصي وفرص الترقية المنتظرة. إن من الممكن أن يكون لهذه الأمور كافة تأثير على سير الانتخابات، لكن المهم في ذلك أن كل هذه المتغيرات محددة على مستوى الفرد. إنها تصف الفرد بحد ذاته، لكنها تعطي معلومة محدودة بخصوص الوسط الاجتماعي الذي ينتسب إليه هذا الفرد. وعلى نحو أكثر دقة، يحدّد هذا النوع من السبر عدد خصائص الوسط الذي يمكن إنشاؤه، وهذا العائق لا يمكن إهماله، إذ إن ما يثير اهتمام الباحث الاجتماعي في المقام الأول هو تحديد العوامل الاجتماعية لكلّ تصرف.

وعلى العكس من ذلك، فإن عمليات السبر السياقية هي تلك التي تسمح بوضع متغيرات لا تصف الأفراد فحسب، بل والوسط الذي ينتمون إليه. ففي تحقيق حول الانتخابات الخاصة بنقابة عمال الطباعة الأمريكية، وضع س. ليبسيت ومعاونوه خطة تقوم على ملاحظة ثلاثة مستويات من العينات. فاختاروا أولاً عينة من الأقسام المحلية، كما اختاروا من مجمل الأقسام المحلية عينة من أقسام المؤسسة. فلم يعمدوا داخل أقسام العمل إلى دراسة العينة، بل قرروا طرح أسئلة على جميع الأفراد الذين ينتمون إلى الأقسام التي تم اختيارها[1].

---

[1] س. ليبسيت، م. تروي و ج. س. كولمان، "الديمقراطية الموحدة"، غلينكو، الصحافة الحرة 1956.

يجدر بنا أن نلاحظ هنا أن خطة الملاحظة الخاصة هذه غير ملزمة بأي شكل من الأشكال. لقد كان بمقدورنا اختيار عينة على نحو مباشر، أي أخذ اللائحة التي تحتوي على أسماء النقابيين واختيار مجموعة صغيرة من الأفراد منها لصالح بحثنا، ولكن لنرَ على ضوء مثال بسيط ما كنا فقدناه لو فعلنا ذلك.

تكمن الفائدة من خطة الملاحظة المتبناة في كونها تسمح بوضع متغيرات وصفية ليس فقط للأفراد بل ولأقسام العمل. وهكذا وبمراقبة التصويت في العملية الانتخابية لاختيار أحد المرشحين، استطاع الباحثون توصيف الأقسام تبعاً لدرجة الاتفاق التي أبدتها هذه الأقسام، وعندئذ لاحظوا أن خاصية كل قسم مرتبطة بشكل وثيق ببعض المتغيرات الفردية، كما يدل على ذلك الجدول رقم 1 حيث نلحظ في الواقع أن درجة التزام الأفراد بالمسائل النقابية مرتبطة بدرجة الاتفاق التي تميزّ القسم الذي ينتمون إليه.

جدول (1) العلاقة بين الالتزام النقابي والاتفاق

	أقسام تتصف بدرجة عالية من الاتفاق	أقسام تتصف بدرجة متدنية من الاتفاق
النسبة المئوية من الأشخاص الذين يعبرون عن التزام عال بالمسائل النقابية (عدد الأقسام)	%29 (125)	%7 (28)

يمكن قراءة هذا الجدول بعدة طرق. إذ يمكن أن نقول إن الاتفاق يقود إلى الالتزام الفردي أو إن الالتزام يؤدي إلى الاتفاق أو إن هذين الفعلين متواجدان في آن واحد. ومهما يكن من الأمر، يُلاحظ هنا أن التصرف الفردي متعلق بشكل وثيق وقوي بالمتغير الذي يوصَف وسطاً ما.

ومن البدهي استحالة إمكانية الكشف عن هذه الظاهرة لو تم استخدام عملية سبر ذرية، ولكنّا وجدنا دونما شك، لو لجأنا إلى تلك العملية، متغيرات فردية تكشف عن الالتزام النقابي، لكننا نكون قد أضعنا إحدى محدداته الأساسية، ألا وهي مناخ الوسط السياسي.

يمكن لعمليات السبر السياقية إذاً أن تلعب دوراً أساسياً في عملية البحث الاجتماعي. فهي تسمح في واقع الأمر بتحليل التصرف الفردي بإرجاعه إلى "بنية اجتماعية"، في حين أن عمليات السبر الذرية تعتبر بعض الأفراد منفصلين عن وضعهم وموجودين، إن جاز لنا قول ذلك، في فضاء اجتماعي لا شكل له، وهذا ما عرّضها في مرات عديدة إلى النقد[1].

إنه لأمر طبيعي أن يكون المثال الذي أوردناه أعلاه مبسّط للغاية. ففي عملية سبر سياقية حقيقية لا يكون الوسط الاجتماعي محدداً أو موصوفاً بمتغير واحد، بل بمجموعة من المتغيرات التي ينبغي توضيح علاقاتها المتبادلة وفي الوقت نفسه العلاقات التي تقيمها مع المتغيرات الفردية.

لنُشِر أيضاً بين قوسين إلى وجود عدة أشكال من خطط الملاحظة السياقية وليس شكلاً واحداً. إن المتغير السياقي الذي أتينا على ذكره أعلاه (الاتفاق السياسي) مبني انطلاقاً من انتخابات فردية. إلا أنه يمكن أيضاً، إذا ما استخدمنا على سبيل المثال تقنات قياسية اجتماعية، وضع متغيرات ترابطية تسمح بتوصيف بنية العلاقات التي تربط بين أعضاء مجموعة ما.

(1) هـ. بلومر، "الرأي العام واستطلاعات الرأي العام" ،ورد في كتاب د. كاتز "الرأي العام والدعاية" نيويورك، هنري هولت 1960.

استخدم هذا النوع من المتغيرات بشكل خاص ج. كولمان في دراساته الاجتماعية حول التربية[1]، وقد سمحت له هذه الدراسات بأن يثبت وبمعزل عن النجاح المدرسي والخصائص الفردية التي تدخل عادة في دراسات الحركية أن أحد الأسباب التي تدفع التلاميذ القادمين بخاصة من الطبقات الفقيرة والمحرومة إلى ترك المدرسة في وقت مبكر هو عدم اندماجهم في المجموعة التي يشكلها تلاميذ الصف.

وحتى أننا لمسنا في بعض الدراسات أن من المفيد تبني خطة لاختبار عينات بطريقة "كرة الثلج". في هذه التقنية، نبدأ باختيار عينة محدودة مؤلفة من عدد صغير من الأشخاص. ثم نضم إليها الأشخاص الذين أعلن أفراد تلك العينة أن ثمة علاقة تربطهم بهم، ثم نواصل على هذا النحو إكمال العينة. يمكن تطبيق هذه الخطة في دراسة وسط واسع جداً لكي يتاح ملاحظة جميع الأفراد، إذ إنها تسمح وبأقل تكلفة تحديد الارتباط بين متغيرات فردية وأخرى ترابطية.

عمليات سبر آنية وأخرى بوساطة "تحقيق الجدول": ثمة فارق هام آخر بين عمليات الاستقصاء بوساطة السبر، ألا وهو الفارق الموجود بين عمليات السبر الآنية وتلك التي تجري بوساطة "تحقيق الجدول".

(1) ج. س. كولمان، "المجتمع المراهق" غلينكو، الصحافة الحرة 1961.

تمارس عمليات السبر الآنية في وقت معين ومدروس، في حين تتلخص عملية السبر بوساطة "تحقيق الجدول" في مراقبة عينة من الأشخاص عدة مرات، ولها فائدة أساسية في تحليل حالة التغيّر، إذ إنها تسمح بتتبع التغيّرات التي تطرأ على أحوال عناصر نظام اجتماعي من وقت إلى آخر.

جرى تطبيق تقنية "تحقيق الجدول" في مجال علم الاجتماع السياسي، إذ سمحت بخاصة بتحليل آليات تبلور الآراء خلال الحملات الانتخابية. إلاّ أنها تعدّ أيضاً وسيلة ذات فائدة أساسية في تحليل ظواهر الحركية المهنية والحركية الاجتماعية.

بيد أنها تنطوي على صعوبات تحدّ من استخدامها. إنها أولاً مكلفة، ثم أنها تصطدم بمسألة "عمر" العينة الخطيرة (أي أن بعض أشخاص العينة لم يعد بوسعهم أو لا يريدون الإجابة عن أسئلة الباحثين)، وهذه مسألة تزداد خطورة حين تكون فترة الملاحظة التي يحددها الباحثون أكثر طولاً.

ومن الممكن بالطبع أن نتصور عدة تدابير مختلفة بين طريقتي السبر المذكورتين، كأن نتصور عمليات سبر بوساطة "تحقيق الجدول" من النوع السياقي تسمح بدراسة حالة التغيّر الفردي تبعاً لتغيّر البنية الاجتماعية المحيطة.

3- **اختيار السكان الأصليين**: لننقل أخيراً كلمة حول مسألة أساسية لدى وضع خطة الملاحظة أو الاستقصاء، ألا وهي مسألة اختيار السكان الأصليين الذين سنختار منهم العينة. إن ما يهمنا فهمه هنا بشكل رئيسي هو أن المسألة تظهر على نحو مختلف كلياً بحسب ما إذا كان الهدف من عملية الاستقصاء هو الوصف أو التفسير. فإذا كنا نرغب في تقدير نسبة الأطباء الذين يستعملون في وقت معين في فرنسا دواء ما جديداً أو نسبة الفرنسيين الذين يؤيدون في زمن محدد سياسة الحكومة الاقتصادية، فإنه يتم تعريف الأشخاص الذين تمثلهم العينة بمجموع الأطباء الفرنسيين في الحالة الأولى وبمجموع الفرنسيين الذين تعدّوا سنّاً ما في الحالة الثانية.

لنفترض الآن بأننا مهتمون بآليات التعميم الاجتماعي وسألنا أنفسنا لماذا بعض الأطباء تبنوا الدواء الجديد وآخرون أحجموا عنه. في هذه الحالة، ستهدف عملية الاستقصاء إلى الإجابة عن بعض الأسئلة النظرية أو التحقق من بعض الفرضيات. وهكذا يمكننا الافتراض بأن الأطباء الذين تقتصر اتصالاتهم المهنية على زبائن خاصين سيكونون أقل سرعة في تبني دواء جديد من أطباء المستشفيات الذين يتأثرون فيما بينهم بآليات نفوذ شخصية[1].

من البدهي في هذه الحالة أن يكون مجدياً أخذ عينة تمثل طاقم الأطباء الفرنسيين، فإذا كانت العلاقة التي نتوقع ملاحظتها بموجب

(1) سنعمد إلى التوسع في هذا المثال في صفحة 110.

فرضيتنا قد تم التحقق منها على عينة مأخوذة من الأوساط الطبية في المدينة (X) فليس ثمة أي فرصة، حسب الظاهر، في ألا يكون قد تمّ التحقق منها في المدينة (Y).

نرى في هذا المثال أن عملية تعريف السكان الأصليين تخضع لقواعد مختلفة بحسب الطبيعة المنطقية للأسئلة التي نريد الإجابة عنها. فإذا كان المقصود التحقق من وجود بعض العلاقات بين هذا المتغيّر أو ذاك، فإن بالإمكان اختيار فئة من السكان خاصة وقريبة، مع ضمان ألا يؤثر هذا الوضع الخاص بالعلاقات التي هي موضوع البحث. وفي حال وجود مسائل من النوع الوصفي، يصبح من الواجب، وعلى العكس، اختيار فئة من السكان قريبة.

3- وضع المتغيرات

لننظر ملياً في مقترح اجتماعي ما، وعلى سبيل المثال أحد المقترحات التالية: معنويات العمال متدنية في ظل نظام استبدادي؛ قبول المهاجر للمجتمع الذي استقبله يكون أكثر سهولة إذا كان ينتمي إلى عائلة متضامنة؛ " الفردانية individualisme المفرطة ليس من نتائجها فقط توفير الأسباب التي تدفع إلى الانتحار بل هي في حدّ ذاتها سبب له"[1].

(1) إميل دروكهايم، "الانتحار، دراسة اجتماعية"، مرجع سابق.

إن هــذه المقــترحات المســتعارة من عدة كتّاب تنطوي على صــعوبة. فلكــي نقيم الدليل مثلاً على المقترح الذي يربط التضامن الأســري بالتكــيف في مجتمع آخر، ينبغي أخذ عينة من المهاجرين وتصــنيفهم بالنسبة إلى المعيارين أو المتغيرين الاثنين وإثبات أن ثمة علاقــة مؤكدة بين هذه المعايير. ولكن كيف نحدد هذه المعايير على نحــو نتوصــل فيه إلى تصنيف معقول؟ وبعبارة أخرى، كيف نقرر وبشــكل لا لبس فيه أن مهاجراً ما أفضل تكيفاً من مهاجر آخر وأن عائلة ما متضامنة أكثر من عائلة أخرى؟

1- **مــن المفاهيم إلى الدلائل:** مهما كانت المسألة الاجتماعية التــي نطــرحها أو الفرضــية التي نريد إثباتها، تواجهنا دائماً مسألة **وضــع أو بــناء المتغــيرات،** أي ترجمة المفاهيم إلى عمليات بحث محددة.

لنذكر، بالمناسبة، أن لكلمة "متغير" قصة ملتبسة. فقد جاء هذا التعبير من الرياضيات والفيزياء النظرية، واكتسب في العلوم الاجتماعية معنى لا يفتأ يتسع باستمرار، وأصبح يستخدم لفهم نتيجة تقسيم مجموعات من الأشياء بحسب معيار أو عدة معايير نوعية: إن كلمات مثل **جنس ومستوى الكفاءة** وعمر هي أمثلة على متغيرات. إن التصنيف الذي ينطبق على المتغير الأول هو اسمي والتصنيف الذي ينطبق على المتغيّر الثاني منظّم، أما المتغيّر الثالث فهو وحده

كمّي ومن نفس نوع المتغيرات المستخدمة في الفيزياء. ويمكن القول من أجل إبراز الفوارق فيما بينها إن الجنس هو صفة ذات قيمتين وإن المرتبة المهنية درجة وإن العمر متغيّر بالمعنى الضيق للكلمة. ولكن في معظم الأحيان يُستخدم المتغير لتحديد معيار تصنيف ما، لينتهي هذا الأخير إلى تعريف طبقات متميزة (أو أنواع) وطبقات منظمة (أو مراتب) أو طبقات محددة بقيمة كميّة (أو قياسات).

إن مســألة وضع المتغيرات هي إذاً مسألة ترجمة المفاهيم إلى دلائل. والمقصود، بعبارة أخرى، الانتقال من التعريف المجرد أو من الدلالــة الإضافية البدهية للمفاهيم الاجتماعية ("الفردانية"، "التضامن الأسري" إلخ.) إلى معايير تسمح بتحديد تصنيف لهذه المتغيرات[1].

ويصف ب. لازارسفيلد هذه العملية الانتقالية بمراحلها الأربع كما يلي:

*"1- **بيان المفهوم مجازياً-** إن إحدى المسائل الكلاسيكية لعلم الاجــتماع الصــناعي هي تحليل و"قياس" مفهوم الإدارة. ولكن ماذا نعنــي بمفاهــيم مــثل "إدارة" و"توجيه" و"إشراف"؟ هل يمكن اعتبار رئــيس العمــال رجل إدارة؟ لعلّ مفهوم الإدارة برز في اليوم الذي*

(1) ب. لازارسفيلد، من المفاهيم إلى الدلائل التجريبية، ورد في كتاب ر. بودون وب. لازارسفيلد "مفردات العلوم الاجتماعية، مفاهيم ودلائل" باريس، دار النشر "موتون"، 1965، ص27-36.

لوحظ فيه أن من الممكن إدارة مصنعين متواجدين في ظروف مماثلة بطريقة أو بأخرى. فجرى عندئذ تمييز العامل المعقد الذي يحسّن من مــردود الــرجال وإنتاجية الآلات تحت اسم "إدارة". ومنذ ذلك الحين بـذل علمـاء الاجتماع في المنظمات كل ما في وسعهم لتوضيح هذا المفهوم وإعطائه مضموناً ملموساً أكثر.

"وقد حدث هذا التطور في مجالات أخرى. لقد شاع في يومنا الحاضر استخدام اختبارات الذكاء، بيد أن مفهوم "الذكاء" كان يقابله، فــي الأصل، إحساس معقد وملموس بالحيوية أو الخمول الذهني. إنه غالــباً ما يكون إحساساً عاماً من هذا النوع الذي يثير فضول الباحث ويوجهه في طريق يفضي أخيراً إلى مسألة قياس.

"2- **توصيف المفهوم** - ترمي المرحلة التالية إلى تحليل "عناصر" هذا المفهوم الأول التي نسميهــا أيضاً، وبحسب الحالات ، " أوجهاً " أو " أبعاداً "، ويمكن استنتاجها تحليلياً من المفهوم العام الذي يشملها، وتجريبياً من بنية علاقاتها الترابطية. وعلى كل حال، يطابق مفهوم ما بشكل عام مجموعة مركبة من الظواهر أكثر مما يطابق ظاهرة بسيطة وقابلة للملاحظة مباشرة.

"لنفترض أن ثمة رغبة في معرفة ما إذا كان مردود مجموعة من العمال مرضياً. ليس لدينا في الأصل سوى مفهوم مبهم كفاية لما هو مردود مرضٍ وسنتساءل دونما شك ما تنطوي عليه هذه العبارة.

مـــا نـــوع المردود الذي ينبغي تفضيله: هل هو مردود عامل يعمل بســرعة ويــتلف كثيراً من القطع، أم مردود عامل بطيء لكنه ينجز عمله بعناية؟ في بعض الحالات، وبحسب طبيعية الصنع، يمكن قبول مــردود ضعيف مقرون بنسبة ضئيلة من التلف. بيد أنه من المرجح قلــيلاً، على ما يبدو، إذا ما ذهبنا بهذه المحاكمة إلى أقصى حد، أن نقــبل باســتبعاد خطــر الوقوع في الخطأ بتبنّي وتيرة عمل ضعيفة للغايــة. وأخــيراً نتوصل إلى تحليل مفهوم المردود وتحديد عناصره المخــتلفة: سرعة العمل، نوعية المنتج، مردودية التجهيزات. وتطلق نظرية القياس على هذه العوامل اسم "أبعاد"، هذه الأبعاد التي غالباً ما يكــون تحلــيلها مسألة معقدة، كما نرى ذلك في دراسة حول مصنع للطائــرات حيث أمكننا تحديد تسعة عشر عنصراً (أو مركّباً) لمفهوم الإدارة، ومــن هذه العناصر على سبيل المثال: غياب الخلافات داخل الجماعــة، تواصــل جــيد بين العمال على مختلف مراتبهم، مرونة السلطة، سياسة الإدارة العقلانية، الأهمية النسبية لعدد الكوادر...

"3- **اختــيار المؤشــرات** - تتلخص الخطوة الثالثة في إيجاد مؤشرات للأبعاد المأخوذة، وهي عملية لا تخلو من صعوبات. أولى هــذه الصــعوبات يمكن توضيحها على النحو التالي: ما هو المؤشر بالضــبط؟ لقــد كتب ويليام جيمس في مؤلفه "معنى الحقيقة" ما يلي: "... حيــن نقــول عن رجل إنه حذر، فإننا نقصد من ذلك أنه يتبنى

عدداً من التصرفات التي تتصف بالحذر: كأن يوقع على عقود تأمين ولا يراهن بكل أمواله على الحصان نفسه ولا يقتحم بخجل مجال الأعمال... وهكذا تغدو كلمة "حذِر" طريقة عملية في التعبير مجازياً عن صفة مشتركة في تصرفات الرجل الحذر المعتادة.. وأن في نظامه النفسي والفيزيائي صفات مميزة تدفعه إلى العمل والتصرف بحذر..".

"هنا تنتقل خطوة جيمس من صورة إلى مجموعة من المؤشرات المستوحاة من تجارب الحياة اليومية. وثمة اتجاه اليوم لتحديد علاقة هذه المؤشرات بالصفة الأساسية: فلا يُطلب من رجل حذر، قبل أن يهمّ بالمراهنة، بأن يوزّع رهانه دائماً بكثير من العناية، أو أن يؤمن على حياته من كل الأخطار التي قد يواجهها، بل يُقال فقط إن من المرجح أن يقوم ببعض الأعمال التي تتصف بالحذر. ونحن نعلم أيضاً أن المؤشرات التي يصحّ استخدامها تختلف على نحو واسع بحسب الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد. فلا نحظى مطلقاً بفرص للمراهنة أو للتوقيع على بوليصة تأمين في مدرسة داخلية دينية على سبيل المثال. بيد أن من الممكن إيجاد قياس للحذر يأخذ هذا الوسط الخاص بالحسبان.

"ولما كانت العلاقة بين كلّ مؤشر والمفهوم الأساسي محددة بعبارة الاحتمالية وليس باليقين، فإن من الضروري أن نستخدم ما أمكننا ذلك عدداً كبيراً من المؤشرات. فقد سمحت اختبارات الذكاء،

على سبيل المثال، بتجزئة هذا المفهوم إلى عدة أبعاد مثل الذكاء اليدوي والذكاء الشفهي.. إلا أن هذه الأبعاد ذاتها لا يمكن قياسها إلا بوساطة مجموعة من المؤشرات.

*"4- **تكوين الدلائل** - تتلخص المرحلة الرابعة بجمع المعطيات الأولية الحاصلة خلال المراحل السابقة. إذ بعد تجزئة مردود فريق من العمال أو ذكاء طفل إلى ستة أبعاد، يتم وضع قياس واحد استناداً إلى هذه المعلومات الأولية.*

ونلاحظ هنا أن المبادئ الواردة في نص لازارسفيلد هي نتائج دراسة معمقة للأبحاث التي أجراها علماء الاجتماع وليست نتائج منهجية قبلية a priori فهي تصف على نحو ما الإجراءات التي يصبو إليها بطريقة أو بأخرى كلّ عالم اجتماع منخرط في بحث تجريبي.

كما وأن المنطق الوارد في هذا النص حاضر في مؤلفات كلاسيكية وليس فقط في الأعمال الراهنة. فحين يحاول دوركهايم أن يثبت أن الفردانية أو، كما يقول أيضاً، إن الأنانية هي أحد أسباب الانتحار، تعترضه صعوبة يدل النص حول الانتحار على أنه يعيها وعياً كاملاً. وتكمن هذه الصعوبة في الانتقال من تعريف الأنانية مجازياً إلى تعريف معايير موضوعية للأنانية. ومن أجل ذلك عمد دوركهايم إلى مجموعة مؤشرات ودرس على نحو منفصل العلاقة الإحصائية لكل منها بنسب الانتحار. إن أحد هذه المؤشرات هو

التناقض بين العازب والمتزوج. إذ لما كان العازب أكثر حرية في تحديد نمط حياته تبعاً لرغباته الخاصة، فهو أقل خضوعاً للقيود الاجتماعية من المتزوج وبالتالي أكثر "أنانية"، كما وأن ربّ العائلة يلقى مراعاة من المجتمع على نحو مباشر أكثر من المتزوج الذي لم يرزق بأولاد. إن هذا التمييز يوفر إذاً مؤشراً آخر. وثمة مؤشر ثالث على الأنانية يحدده التناقض بين "البروتستانتي والكاثوليكي". فإذا كان أتباع المذهب البروتستانتي يلجأون أكثر إلى الانتحار، فلأن ديانتهم تدعوهم، بحسب دوركهايم، إلى البحث عن قواعد لسلوكهم في قرارة أنفسهم، في حين أن أتباع المذهب الكاثوليكي يتلقون هذه القواعد من سلطة أخلاقية غير نابعة من الفرد.

وهكذا يمكن وضع لائحة طويلة نسبياً بمؤشرات الأنانية التي يستخدمها دوركهايم. وثمة لائحة مماثلة تقابل مفهوم الفوضوية. إن الفارق الرئيسي بين إجراءات "القياس" المعتمدة من قبل دوركهايم وتلك التي يصفها لازارسفيلد هو أن المؤشرات المستخدمة في الانتحار ليست مرتبة فيما بينها.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن عقبة منيعة جعلت عملية ترتيب هذه المؤشرات مستحيلة. وبالفعل كانت الإحصائيات التي استخدمها دوركهايم تسمح له مثلاً بتحديد نسب الانتحار لدى العازبين والمتزوجين من جهة، ولدى أتباع المذهبين البروتستانتي والكاثوليكي

من جهة أخرى، بيد أنها لم تكن تسمح له، بأي حال من الأحوال، بتحديد نسب الانتحار المقابلة لعمليات ترتيب هذه المعايير فيما بينها (أتباع المذهب البروتستانتي العازبون والمتزوجون - الكاثوليكيون العازبون والمتزوجون). وحتى لو كان فكّر بذلك، فإن طبيعة المعلومات التي كانت بحوزته كانت تمنعه من إجراء ترتيب أو دمج بين المؤشرات.

وفي حالات أخرى، لا يزال المثل الأعلى الذي ورد في نص لازارسفيلد بعيداً جداً، لكنه حاضر مع ذلك. لننظر مثلاً في أبحاث توماس و زانييكي. ومدرسة شيكاغو حول أسباب "اختلال النظام الاجتماعي" و"فساد أخلاق الفرد" الملاحظين لدى المهاجرين.

في هذه الدراسات، تعد الوثائق المستخدمة ذات طبيعة وصفية (قصص عن الحياة، رسائل، وصف "سلالي" للعلاقات الاجتماعية، نزاعات، إلخ). وفيها لم تفضِ العلاقات بين المتغيرات الواردة ("اختلال النظام الاجتماعي"، "فساد أخلاق الفرد") إلى تحليل قطعي وواضح. بيد أن من السهل أن نثبت أن أصحاب هذه الدراسات يستخدمون جيداً، ولو بشكل ضمني، لغة المؤشرات والمتغيرات والعلاقات بين المتغيرات. وهكذا فإن الظهور المتكرر لسلوكيات متواترة بين المهاجرين (الذين يهجرون عائلتهم ليعودوا إليها بعد بضعة أسابيع، ثم يهجرونها من جديد، ويطلبون الطلاق ويفصمون

بعنف عرى الزواج، إلخ.) يمكن أن يفسّر كمؤشر على "فساد الأخلاق" مقرون بمؤشرات أخرى مثل غياب الخطط المهنية أو زوال سلطة الأب على أولاده. وحتى على مستوى هذه الدراسات الوصفية تظهر بين السطور المؤشرات تحت المفاهيم، كما تظهر العلاقات بين المتغيرات تحت عمليات الوصف أحادية الموضوع.

2- **تعاوضية الدلائل:** من البدهي في علم الاجتماع استحالة تحديد قياسات لها نفس درجة صحة القياسات المستخدمة في علوم الطبيعة. وحسب الظاهر أن دوركهايم أثبت أن الأنانية هي أحد أسباب الانتحار. ولكن ألم تغدو هذه النتيجة غير مؤكدة بسبب اختيار المؤشرات الذي يكون دائماً وعلى نحو ما كيفياً؟ في الحقيقة أنه كان بالإمكان تصور ألف معيار آخر للأنانية غير المعايير التي جرى استخدامها بالفعل.

لنقل بكل تأكيد إنه لا توجد أي إجابة مرضية عن هذه الصعوبة على صعيد المنطق. إن الطريقة الوحيدة للتأكد من أن المؤشرات المختارة لا تؤدي إلى ظهور حوادث مصطنعة هي في اختيار مؤشرات أخرى في الحالات غير المؤكدة، والتأكد من أنها تعطي النتائج ذاتها. وهذا ما يفعله دوركهايم حين يحلل العلاقات بين نسب الانتحار من جهة، وعدداً وافراً من مؤشرات "الانتحار" أو "الفوضوية" من جهة أخرى.

ونورد فيما يلي تجربة منهجوية، تعزى أيضاً إلى لازارسفيلد، ومفادها أنه لا ينبغي المبالغة في سيئات هذا الوضع[1].

كان المقصود تحليل العلاقة بين الترقية لمنصب أستاذ كرسي من جهة، والعمر والرفعة العلمية من جهة أخرى.. ولكن كيف السبيل إلى قياس درجة السمو؟ لقد اختير من أجل ذلك مجموعتان من المؤشرات المختلفة. أخذت المجموعة الأولى بالحسبان المهام العلمية الموزعة والألقاب الجامعية، واستخدمت المجموعة الثانية مؤشرات الإنتاجية (عدد الكتب والمقالات المنشورة، إلخ.). وقد أوصلتنا مجموعتا المؤشرات، كما كنا نتوقع، إلى تصنيفات جدّ مختلفة للأساتذة، إذ إن 36% من الأفراد الذين تمت مراقبتهم جرى تصنيفهم على نحو واضح بوساطة الدليلين. ولكن عندما تم تحليل بنية العلاقات بين المتغير "سمو" الذي قاسه كل من الدليلين من جهة، والمتغيرين "عمر" و"ترقية" من جهة أخرى، وُجد أن هذه البنية كانت مطابقة، مهما كان دليل "السمو" المستخدم.

وإليكم في الواقع (الجدول 2) نسبة الأساتذة الذين لهم كرسي لكل فئة عمرية وكل درجة سمو (علماً أن متغير السمو جرى تعريفه في النصف الأول من الجدول بالمهام العلمية والمناصب الجامعية، وفي النصف الثاني من الجدول بمتغير الإنتاجية).

---

[1] ب. لازارسفيلد ودبليو تيلينز، "قياسان لمتغيّر السمو"، ورد في كتاب ر. بودون وب. لازارسفيلد "مفردات العلوم الاجتماعية" ص69-73.

الجدول (2) بنية العلاقات المطابقة لتعريفين خاصّين بمتغير "السمو"

السمو حسب المهام والألقاب:	دون سن الأربعين	من 41 إلى 50 عاماً	أكثر من 50 عاماً
سمو مرتفع	18% (312)	65% (308)	88% (368)
متوسط	6% (298)	28% (149)	73% (148)
منخفض	2% (488)	22% (150)	44% (132)
السمو حسب الإنتاجية:			
سمو مرتفع	15% (324)	63% (358)	87% (421)
متوسط	7% (349)	39% (131)	65% (122)
منخفض	2% (439)	23% (126)	45% (108)

تختلف النسب المئوية بشكل ملموس من قسم إلى آخر من الجدول أعلاه. بيد أن بنية العلاقات بين المتغيرات، والتي هي وحدها مهمة من وجهة النظر الاجتماعية، هي نفسها في الجدولين الأعلى والأسفل، كما يمكن للقارئ أن يتحقق من ذلك بترجمة هذه النتائج بشكل بياني.

يدل هذا المثال على أنه بالرغم من أن التصنيفات الموضوعة بوساطة دلائل مختلفة يمكن أن تكون جد مختلفة، فإن بنية العلاقات بين متغيّر جرى قياسه بوساطة هذه الدلائل ومتغيرات أخرى يمكن أن تكون نفسها. زد على ذلك أنه يمكن بسهولة تفسير هذا الأمر، إذ إن الهيئة التي تبتّ في مسألة ترقية أستاذ ما تجد نفسها بالضبط في نفس موقف عالم الاجتماع الذي يسعى إلى قياس درجة سموّه: إن تقييمه لدرجة السمو يتم أيضاً بوساطة مؤشرات واضحة تقريباً. كما أن متغيّر "الأنانية" يمكن أن يتخذ عدة أشكال. وبقدر ما تمثل هذه الأشكال واقعاً اجتماعياً فريداً، يمكننا أن نتوقع أن تظهر نفس العلاقات مع متغيرات مثل الميل إلى الانتحار.

4- تحليل العلاقات بين المتغيرات

المقصود، بعد وضع المتغيرات، تحليل العلاقات التي تربط فيما بينها. فقد أثبتت عدة دراسات على سبيل المثال أن الانتحار أكثر شيوعاً لدى الأشخاص المطلقين، ومستوى الطموح أكثر ضعفاً لدى الأولاد الذين ينشأون في كنف عائلة ذات بنية متسلطة. وفرص الحصول على شهادة جامعية أكثر ضعفاً بين الأولاد المتحدرين من عائلات تنتمي إلى طبقات فقيرة. إن مثل هذه العلاقات المتبادلة تعدّ في معظم الأحيان نقطة انطلاق لدراسة اجتماعية. وهكذا يعدّ كتاب دوركهايم حول **الانتحار** جهداً منه لشرح بعض العلاقات البدائية من

هـذا الـنوع: العلاقة بين نسب الطلاق ونسب الانتحار، وبين طول النهار والانتحار، إلخ...

وتـنطلق الدراسـات المـتعلقة بالحركية الاجتماعية دائماً من العلاقـات بيـن سلوكيات الحركية والفئات الاجتماعية المهنية. وهذا علـى سبيل المثال حال الدراسات التي أجراها أ. جيرار حول انتقال الطلـبة إلى الصف السادس أو دراسات ر. بودون حول التفاوت في الفرص[1].

فـي مـرحلة دوركهايم من علم الاجتماع التجريبي، كان ثمة اتجاه إلى الأخذ بمثل هذه العلاقات فوراً وتفسيرها بشكل مباشر. وقد استندت هذه التجربة إلى المسلمة الخاطئة التي تقول إن علاقة متبادلة إحصـائية بين متغيرين تشير دائماً إلى وجود علاقة سببية بين هذين المتغيرين.

وهكذا كان أتباع فلسفة الوضعية Positivisme، أمثال لامبروزو أو فيري، يفسّرون العلاقة التي تسمح الإحصائيات

(1) أ. جيرار، هـ. باستيد وج. بورشيه، الاستقصاء الوطني حول الانتقال إلى الصف السادس ودمقرطة التعليم، "سكان"، 1963، المجلد 18 ص1 – 48؛ أ. جيرار وب. كليرك، معطيات جديدة حول التوجيه المدرسي عند الانتقال إلى الصف السادس، سكان، 1964، المجلد 19 ص 829 – 872 ر. بودون، التفاوت في الفرص. الحركية الاجتماعية في المجتمعات الصناعية، باريس، دار النشر آرمان كولان، سلسلة Pluriel الطبعة الثالثة 2001 (1973).

بإيجادها بين نسب الانتحار ودرجة حرارة الجو (حيث ترتفع نسب الانتحار طرداً مع درجة الحرارة) بأنها علاقة سببية: إذ يقول هؤلاء إن حرارة الجو تسبب حالة من الهياج البدني تزيد من الميل إلى الانتحار. كذلك فسّر كتّابٌ مثل غالتون وبيرسون التفاوت في فرص النجاح المدرسي أو الاجتماعي كنتاج لعوامل وراثية.

1- **نُظُـم العلاقات السببية**: كان دوركهايم أول من أدرك أن علاقـة إحصـائية ما لا يمكن أن تفسّر كعلاقة سببية من دون حذر كبير.

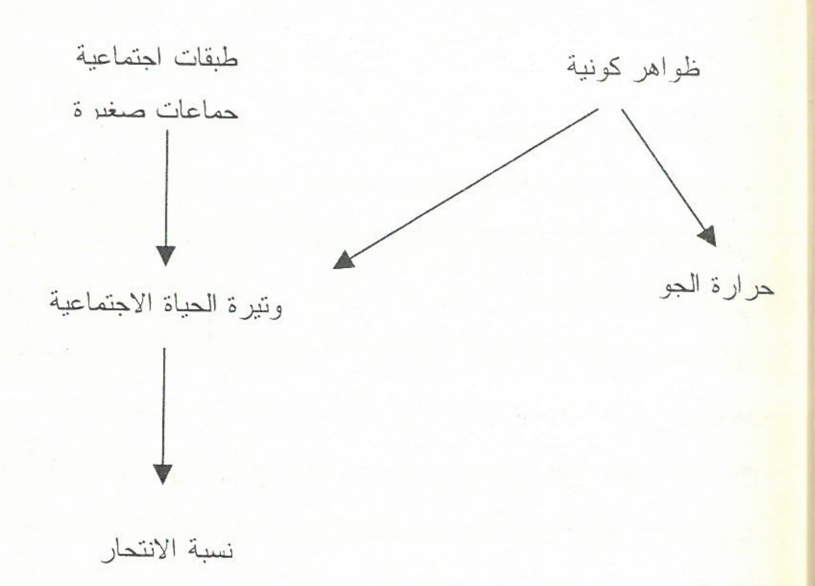
لنأخذ على سبيل المثال تحليل دوركهايم للعلاقة الموجودة بين الانـتحار وحـرارة الجو. لقد لاحظ أن الأيام الأكثر حراً هي أيضاً الأيـام الأكـثر طولاً. ولكن ألا يشير ذلك إلى أن الانتحار هو أكثر شيوعاً حين تكون الحياة الاجتماعية أكثر شدة؟

في واقع الأمر إن الإحصائيات تدل على أن نسب الانتحار لا تتغـير فقـط مـع الفصـول، بل ومع وتيرة النشاط الذي يميز أيام الأسـبوع وسـاعات الـنهار. زد علـى ذلك أنه حين يتبدل المناخ الاجتماعـي مع تبدل طبقات المجتمع وجماعاته الصغيرة، تتبع نسب الانـتحار اخـتلافات الوتـيرة هذه. وهكذا ترتفع نسبة الانتحار بين النسـاء خـلال نهاية الأسبوع، في حين تنخفض نسبة الانتحار بين الرجال في هذا الوقت، وهذا يرجع – على الأقل في الوقت الذي قدّم

فـــيه دوركهايم دراسته – إلى أن نهاية الأسبوع توافق أقصى ما تبذله المرأة من نشاط اجتماعي وأدنى ما يبذله الرجل في هذا المجال. كما أن المـــناخ الاجتماعي في المدن في ذلك الوقت كان أكثر انتظاماً من المـــناخ الاجتماعي الريفي الذي كان يتبع بشكل أوثق المناخ الفلكي. إن هـــذا الأمـــر يـــدل، بحســـب دوركهايم، على أن نسبة الانتحار الملاحظـــة في عدة بلدان تصل إلى أقصى حد لها في فصل الصيف، فـــي حيـــن تـــبلغ أقصاها في مدن هذه البلدان ذاتها، تارة في الربيع وتـــارة أخـــرى فـــي الصيف. أضف إلى ذلك أنه عندما تصل نسب الانـــتحار فـــي مجمـــوع البلدان إلى حوالي 50% في الفترة ما بين الفصـــل الـــذي تقلّ فيه حوادث الانتحار (الشتاء) والفصل الذي تكثر فيه، فإن هذه النسب لا تبلغ سوى 25% على الأكثر في المدن الكبيرة لهـــذه الـــبلدان نفســـها. إن هذه النتيجة تظهر من جديد انتظام المناخ الاجتماعي في المدن وتبيّن أن تبدلات نسب الانتحار مع حرارة الجو وطـــول مدة اليوم يجب أن تعزى إلى تأثير وتيرة الحياة الاجتماعية على الانتحار.

إن هـــذا الـــنوع من التحليل الذي نجده في كافة فصول كتاب "الانـــتحار" يمكن اعتباره، من وجهة نظر منطقية، ثورة حقيقية. فهو يثبت أن أية علاقة إحصائية بين متغيرين لا يمكن تفسيرها عموماً ما لم ندخلها في نموذج سببي.

ونـــورد فيما يلي مخططاً بيانياً يشرح عملية تحليل دوركهايم للعلاقة القائمة بين الانتحار وحرارة الجو (شكل1).



شكل (1) تحليل دوركهايم للعلاقة القائمة بين الانتحار وطول مدة اليوم

يرينا هذا المخطط أن العلاقة بين حرارة الجو ونسبة الانتحار يفســـرها تأثـــير الظواهر الكونية المزدوج على حرارة الجو ووتيرة

الحياة الاجتماعية. إلا أن هذا التفسير يدل في الوقت نفسه على أن حرارة الجو ليس لها أي تأثير على نسبة الانتحار.

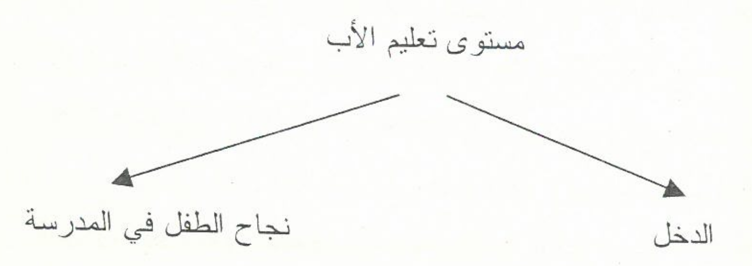
ويظهر من تحليلات دوركهايم أن تفسير العلاقة الإحصائية تتلخص بإدخال متغيرات إضافية على نحو يتم فيه إبراز النموذج السببي الذي يدخل فيه هذا التفسير.

إنها لطريقة من هذا النوع تلك التي يتبعها على سبيل المثال أ. جيرار[1] من أجل تفسير العلاقة الملاحظة بين دخل الأهل والنجاح المدرسي. إن هذه العلاقة إيجابية: فالنجاح المدرسي يزداد قدراً كلما كان دخل العائلة أكبر. ولكن ما هو تفسير هذه الحقيقة؟ هل ينبغي تفسيرها مباشرة والتسليم مثلاً بأن قدراً أكبر من الأمن الاقتصادي يحث الأهل على التفكير بتوفير دراسات ذات أمد أطول لأولادهم وتشجيعهم أكثر على الدراسة؟ إنه لتفسير ممكن، لكنه يقبل التصحيح لدى دراسة حالة أولاد يتمتع أهلهم بمستوى ثقافي مماثل، حيث تنتفي هنا العلاقة بين دخل الأهل والنجاح في المدرسة. إن هذه النتيجة تشير إلى أن العلاقة بين الدخل والنجاح تعود، في واقع الأمر، إلى أن مستوى أعلى في التعليم يطابق في المتوسط مستوى دخل أعلى. بيد أن مستوى الأهل الثقافي هو المسؤول حقاً عن نجاح الطفل في المدرسة. وفي هذه الحالة، تُفسر العلاقة البدائية بوساطة نموذج يمكن تمثيله بالشكل (2).

---

[1] أ. جيرار (الحاشية السابقة).

يدل هذا النموذج على أن العلاقة الإحصائية بين الدخل والنجاح المدرسي لا ينبغي أن تُفسر على نحو مباشر، وإنما كنتيجة لمنظومة من العلاقات تميّز المتغيرات الثلاثة التي يُنظر فيها.



شكل (2) تفسير العلاقة القائمة بين دخل العائلة ونجاح الطفل في المدرسة

وكما أن مفهوم المتغير حاضر في دراسات علم الاجتماع كافة، سواء منها الدراسات أحادية الموضوع والوصفية أو الدراسات الكمية، كذلك فإن مسلّمة دوركهايم التي يرتكز عليها التحليل الاجتماعي في تحديد البنى السببية التي تفسّر العلاقات بين المتغيرات، أقول إن مسلمة دوركهايم هذه شائعة الاستخدام في عديد من الأبحاث الاجتماعية.

ولا يمكن أن نحدّد بدقة منظومة العلاقات السببية التي تفسر ظاهرة اجتماعية ما إلا في حال توفرت لنا قياسات تقابل هذه

المتغـــيرات. وهـــذا الأمـــر يوضـــح وحـــده التطور الكبير لعمليات الاستقصاء ذات النوع الكمي.

2- **التحلـــيل متعدد التنوّع:** يطرح تحليل العلاقات القائمة بين المتغـــيّرات مســـائل منطقية دقيقة. لنتفحص مع لازارسفيلد مختلف الأوضـــاع التـــي يمكن أن تبرز منطقياً عند إدخال متغيّر إضافي في علاقة جرى ملاحظتها أصلاً بين متغيرين[1].

المـــثال الذي اختاره لازارسفيلد بسيط جداً، ويتعلق بالعلاقات الموجودة بين عمر الإنسان والاهتمام بثلاثة أنواع من البث الإذاعي. هذه العلاقات يوضحها الجدول (3).

الجدول (3) العلاقات بين عمر الإنسان والاهتمام بثلاثة أنواع من البث الإذاعي

	نسبة المستمعين الشبان	نسبة المستمعين من كبار السن
برامج دينية	17	26
منابر سياسية	34	45
موسيقى كلاسيكية	30	29
(عدد الحالات)	(1000)	(1300)

---

(1) ب. لازارسفيلد، تفسير العلاقات الإحصائية كطريقة للتقصي، ورد في كتاب ر. بودون و ب. لازارسفيلد "التحليل التجريبي للسببية" ص15-27.

يوضح الجدول بأن المستمعين من كبار السن يفضلون إذاً أكثر النوعين الأولين من البث الإذاعي (البرامج الدينية والمنابر السياسية). وبالمقابل تظهر النسب المئوية متماثلة تقريباً فيما يتعلق بالنوع الثالث من البرامج الإذاعية (الموسيقى الكلاسيكية).

يمكننا هنا أن نفسر بشكل مباشر هذه العلاقات. فنطرح نظرية محـــتملة بخصوص أولى هذه العلاقات والتي نرى فيها اهتماماً قليلاً مـــن جانـــب الشبان بالقيم الدينية. كما أن غياب أي علاقة في الحالة الثالـــثة يمكـــن أن يعزى إلى حقيقة أن الاهتمام بالموسيقى هو مسألة ذوق صرفة.

إن التحليل المسمى "متعدد التنوع" analyse multivariée يتلخص في استخدام أو إدخال متغير إضافي (أو حتى عدة متغيرات). ويسمي لازارسفيلد هذا المتغير الجديد بـــ "المتغيّر - الاختبار" variable- test، وسنرى كيف يسهم هذا المتغير في توضيح هذا التفسير.

إن المتغيّر- الاختبار الذي يستخدمه لازارسفيلد هنا هو مستوى التعليم. وإليكم النتائج الحاصلة عندما نعمد إلى تحليل العلاقات السابقة بتقسيم السكان إلى مجموعتين تتصفان على التوالي بمستوى تعليم "عالٍ" و"متدنٍّ". لندرس أولاً حالة البرامج الإذاعية الدينية (جدول 4).

جدول (4) الاهتمام بالبرامج الإذاعية الدينية تبعاً لعمر الإنسان ومستوى تعليمه

الشباب 17%		كبار السن 26%	
مستوى تعليم عالٍ		مستوى تعليم منخفض	
الشباب	كبار السن	الشباب	كبار السن
%9	%11	%29	%32

في هذه الحالة نرى أن العلاقة الملاحظة أصلاً تتضاءل على نحـو كبير حتى تتلاشى عملياً عند مجانسة المجموعتين بالنسبة إلى مستوى التعليم. وبعبارة أخرى، تعزى العلاقة القائمة بين عمر الفرد والاهتمام بهذا النوع من البرامج الإذاعية إلى حقيقة أن متوسط نسبة التعـليم بيـن الشباب أعلى في مجتمع يخضع لعملية دمقرطة التعليم. ولمـا كـان الاهتمام بالبرامج الإذاعية الدينية يتعلق بمستوى التعليم (كما نلمس ذلك عند المقارنة بين العمودين الأول والثالث والعمودين الثانـي والـرابع في الجدول 4) فإنه ينجم عن ذلك وجود علاقة بين عمـر الفرد والاهتمام بالبرامج الإذاعية الدينية. وإذ تتلاشى العلاقة لدى مجانسة المجموعتين بالنسبة إلى مستوى التعليم، يظل تأثير هذا المتغـيّر الأخير التأثير الحقيقي الوحيد. ويمكن إيجاز التحليل بالبنية السببية الممثلة في الشكل (3).

عمر الفرد ←(−)— مستوى التعليم ←(−)— الاهتمام بالبرامج الإذاعية الدينية

شكل (3) البنية السببية المطابقة للجدول 4

تـدل الإشـارة (−) الموضـوعة فوق السهم على أن العلاقة سلبية: إذا كان عمر الفرد أعلى، يصبح متوسط مستوى التعليم أدنى. وإذا كان مستوى التعليم هذا أعلى، يضحو متوسط الاهتمام بالبرامج الدينية أدنى.

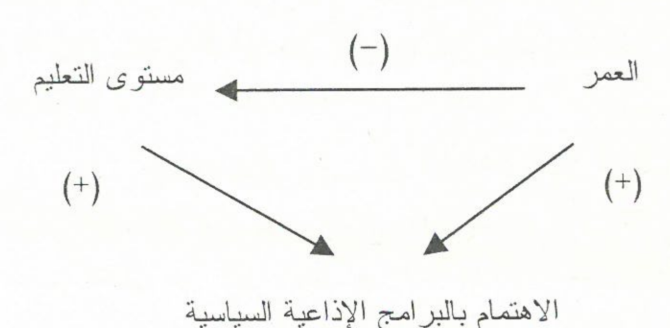
ونـرى هنا، بشكل خاص، أن العلاقة لا يمكن أن تُفسّر كدليل علـى اهتمام أقل من جانب الشباب بالقيم الدينية، إذ إن هذا الاهتمام، مهمـا كـان عمر الفرد، يظل هو نفسه إذا كان مستوى التعليم نفسه أيضاً.

لـنقرأ الآن النـتائج المـتعلقة بالاهتمام بالبرامج السياسية في الجدول (5)

الشباب 34%		كبار السن 45%	
مستوى تعليم عالٍ		مستوى تعليم منخفض	
الشباب	كبار السن	الشباب	كبار السن
%40	%55	%25	%40

الجدول (5) الاهتمام بالبرامج الإذاعية السياسية تبعاً للعمر والتعليم

إن الوضع في هذه الحالة مختلف كلياً. ففي واقع الأمر إن العلاقة بين عمر الفرد والاهتمام تظل قائمة حين نجانس بين المجموعتين بالنسبة للتعليم، إذ إن للمتغيرين الاثنين- العمر والتعليم - تأثيراً على اهتمام الفرد بالبرامج السياسية. ويمثل الشكل (4) البنية السببية المقابلة.



الشكل (4) بنية السببية المقابلة للجدول 5

وهنا أيضا يسمح استخدام المتغير - الاختبار بتوضيح التفسير. ويهدف التعليم إلى زيادة اهتمام الفرد بالسياسة، ربما لأنه يحرض لديه الشعور بأنه قادر على فهم الأحداث السياسية وأن من حقه الحكم عليها وباستطاعته التأثير فيها. ولكن القدر الأضعف من الاهتمام الذي يبديه بعض الناس الأقل تعليماً ربما يرجع أيضاً إلى كون هؤلاء يشغلون بالمتوسط مواقع اجتماعية أدنى مستوى، ويعانون بالتالي من

شعور بالعزلة ويجنحون إلى الاعتزال. ولكي يُبتّ بين هذين التفسيرين، ينبغي استخدام متغيرات - اختبار جديدة. أما بالنسبة لعمر الفرد، فإن له تأثيراً مستقلاً عن تأثير التعليم. ولعل هذا يدل على أن ارتباط الرجل الزائد بمجتمعه ينمي لديه الشعور بأنه معنيّ أكثر بالأحداث السياسية.

أما بخصوص برامج الموسيقى الكلاسيكية، فإن بنية العلاقات مختلفة أكثر كما يدل الجدول (6).

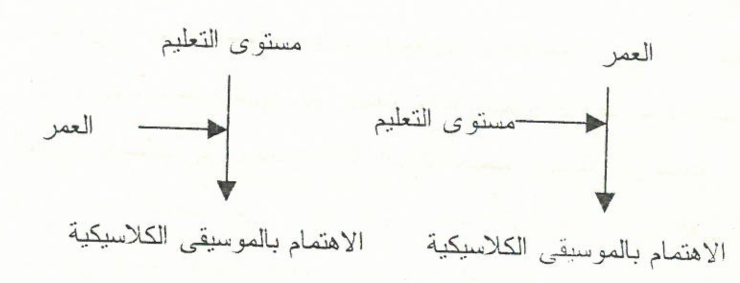
الشباب 30%		كبار السن 29%	
مستوى تعليم عال		مستوى تعليم منخفض	
الشباب	كبار السن	الشباب	كبار السن
32%	52%	28%	19%

جدول (6) الاهتمام بالموسيقى الكلاسيكية تبعاً للعمر والتعليم

في هذه الحالة، تصبح العلاقة الغائبة أصلاً بين عمر الفرد والاهتمام ببرامج الموسيقى الكلاسيكية **إيجابية** في مجموعة التعليم العالي **وسلبية** في مجموعة التعليم المنخفض. ويمكن أن نتخيل بأن هذه البنية تكشف عن الحقيقة التي مفادها أن الوقت الذي يكون فيه التماس مع **الثقافة** مباشراً أكثر هو وقت الدراسة لدى الأشخاص الذين لهم مستوى أدنى من التعليم. ثم أن هؤلاء الأشخاص ينتمون

إلى أوساط اجتماعية مهنية حيث الثقافة الكلاسيكية لا تعد أبداً في نظرهم قيمة مركزية. وبالترابط، فإن كون العلاقة بين عمر الفرد والاهتمام بالموسيقى الكلاسيكية إيجابية في حالة مجموعة الأشخاص الذين يتمتعون بتعليم عال، يمكن أن يدل على أن الموسيقى الكلاسيكية تمثّل قيمة ثقافية أكبر أهمية في نظر الأشخاص الأكبر سناً، في حين تلقى منافسة متزايدة من أشكال أخرى من الثقافة (سينما، موسيقى حديثة، جاز) لدى الشبان.

ومهما يكن من أمر، فإننا نجد أن إدخال المتغير- الاختبار يوضح ظواهر معقدة نسبياً كان يستحيل الكشف عنها على مستوى العلاقة الأصلية بين عمر الفرد والأهمية التي يوليها للموسيقى الكلاسيكية. إن بطلان هذه العلاقة، كما نلحظ ذلك، هو نتاج تأثيرات تضادّية تتعاوض فيما بينها. ويمكن وصف البنية السببية الموافقة من خلال المخطط البياني الوارد في الشكل (5).



شكل (5) بنى سببية موافقة للجدول 6

في هذه الحالة، توحي هذه المخططات إلى أن تأثير عمر الفرد على اهتمامه بالموسيقى الكلاسيكية يتعلق بمستوى التعليم، وأن تأثير مستوى التعليم على الاهتمام بالموسيقى الكلاسيكية يتعلق، ترابطاً، بعمر الفرد. ويسعنا هنا، كما نرى، الاكتفاء بذكر تأثيرات المتغيرات كل على الآخر، بل ينبغي أيضا أن نتفحص تأثيرات ذات طبيعة أكثر تعقيداً يسميّها الخبراء بالإحصاء **تأثيرات التفاعل**. وفي هذه الحالة، هناك تفاعل Interaction بين عمر الفرد ومستوى التعليم، إذ إن تأثير كل من هذين المتغيرين على الاهتمام بالموسيقى الكلاسيكية يتعلق بالمتغير الآخر. وبعبارة أخرى، لا معنى من الكلام في هذه الحالة عن تأثير العمر على الاهتمام بالموسيقى الكلاسيكية، إذ إن هذا التأثير يختلف كلياً (يغير اتجاهه) بحسب اعتبارنا للأشخاص ذوي التعليم العالي وأولئك ذوي التعليم الأدنى. كما لا يمكننا الكلام عن تأثير واحد للتعليم، إذ إنه يتغير تبعاً للعمر. وهذه الاستحالة بفصل تأثيرات هذين المتغيرين عن بعضها بعضاً هي بالضبط ما تدل عليه عبارة "**تأثير التفاعل**". إن من السهل أن نثبت أن الأنواع الثلاثة من البنى الموضحة في الأمثلة السابقة تستنفد الأوضاع التي يمكن أن نصادفها منطقياً عند تحليل علاقة أصلية بين متغيرين على ضوء متغير ثالث. وبالإضافة إلى ذلك، يمكننا في هذه الحالة إجراء تحليل بطريقة حدسية. وبعبارة أخرى، يمكن في حال اقتصار التحليل على ثلاثة متغيرات أن نقرن بطريقة حدسية بنية سببية تأويلية بالمعطيات العددية.

بيد أن منطق التحليل متعدد التنوع الذي شرحناه للتو يدعونا إلى تعميمه. وقد رأينا أن عملية تفسيره أضحت أكثر غنى حين تم إدخال متغير ثالث في تحليل علاقة أصلية بين متغيرين.

وفي الوقت نفسه، توحي البنى ذات المتغيرات الثلاثة إلى اعتماد متغيرات وسيطة جديدة، ذلك أن من الطبيعي، على صعيد أشمل، مدّ منطق التحليل متعدد التنوع إلى أربعة وخمسة وحتى إلى عدد أكبر من المتغيرات.

لنأخذ مسألة ملموسة جئنا على ذكرها سابقاً. لنتصور، في دراسة حول اختيار المهنة، أننا وزّعنا استبياناً على مجموعة من طلبة مرحلة الدراسة الثانوية. لقد سبق لبعض هؤلاء الطلبة أن كونوا فكرة محددة حول ما سيختارون لأنفسهم من عمل في المستقبل، وآخرون لم يفعلوا ذلك. فإذا أراد عالم الاجتماع تفسير هذه الظاهرة، فسيجد نفسه أمام عدة فرضيات مقبولة: كأن يكون الحافز على الاختيار أكبر بين العائلات الفقيرة، أو أن يكون للاختيار كثير من الفرص لأن يتغيّر لدى العائلات التي تبقي أبناءها تحت حماية صارمة جداً، أو أن يكون بعض الطلبة ينتمون إلى أقسام دراسية موجهة أكثر من غيرها إلى الثقافة العامة دفعتهم بالتالي إلى رفض الخيار، أو أنه كان لهذا الخيار مزيد من الفرص لكي يتحدد ويتبلور لو كان النجاح المدرسي أكثر وضوحاً في مادة منها إلى أخرى..

وعلى هذا النحو يمكننا إطالة لائحة الافتراضات. إن هذا المثال يدل على أن عالم الاجتماع الذي يحلل ظاهرة ما يجد نفسه مدفوعاً إلى ذكر مجموعة من المحددات. زد على ذلك أن هذه المحددات مرتبطة بشكل عام فيما بينها. ومن المعلوم جيداً، على سبيل المثال، بأن التركيبة الاجتماعية لصفوف المعهد تختلف بحسب الأقسام: فمن غير المرجح جداً أن يتعلم الطالب اللغة اللاتينية حين يكون منتمياً إلى وسط اجتماعي متواضع. وهذا يثبت أن نظام المحددات الافتراضية يشكل على وجه العموم شبكة معقدة من العلاقات المتداخلة فيما بينها.

إن المسألة المنطقية التي تطرح نفسها بخصوص حالة اجتماعية كهذه تتلخص إذاً في وضع بنية سببية تحتية لمجمل المتغيرات الافتراضية. بيد أن تحليلاً حدسياً يضحو صعباً منذ اللحظة التي يتجاوز فيها عدد المتغيرات الأربعة أو الخمسة. وعندئذ ينبغي استخدام طريقة أنجع كمثل التحليل التبعي أو الارتباطي analyse de dépendance، الذي يتعدى إطار الكتاب الحالي[1].

---

[1] ر. بودون، التحليل الرياضي للحقائق الاجتماعية، باريس، دار النشر "بلون"، الطبعة الثانية 1970 (1967). من أجل مدخل إلى التحليل التبعي، انظر ب. ماتالون، الوصف والشرح والتوقع. خطوات تجريبية وأرضية، باريس، دار النشر "أرمان كولان" 1988 ص 204 – 207.

الفصل الثاني

الفردانية المنهجوية

إن الفردانية المنهجوية Individualisme méthodologique هي طريقة تهدف إلى تفسير الظواهر الاجتماعية على مرحلتين مرتبطتين عضوياً: 1- مرحلة تفسير نثبت من خلالها أن هذه الظواهر الاجتماعية هي محصلة عملية **إدماج** أو **تجميع** بين أفعال فردية. 2- مرحلة فهم تتلخص بإدراك معنى هذه الأفعال، وبعبارة أدق إيجاد الأسباب الوجيهة التي دعت الفاعلين إلى القيام بها.

ومع حساب الدور الرئيسي الذي يلعبه هنا مفهوم الفعل يمكن أيضاً تسمية هذه الطريقة بـ "التحليل الفعلاني" analyse actionniste، أو بكلمة واحدة "الفعلانية" actionnisme.

ولهذه الطريقة تطبيقات عديدة تبدأ من تفسير ظواهر التفاعلات الأولية بين بضعة فاعلين وحتى تفسير الظواهر العيانية (ما ترى بالعين) التي تحدث على صعيد المجتمعات.

1- تجاوز التحليل السببي

إن التحليل السببي الذي كان موضوع الفصل السابق، ليس قابلاً للتطبيق دائماً كونه يتطلب إمكان جمع معلومات محدودة الكمية وقابلة للمقارنة فيما بينها، ولأن قدرته على تفسير الظواهر محدودة جداً. وسنرى، على ضوء مثال مأخوذ من علم اجتماع تفاوت الفرص أن الفردانية المنهجوية تسمح بصياغة تفسيرات حقيقية للظواهر، في حين يعجز التحليل السببي عن فعل ذلك.

1- نظرية حول تفاوت الفرص المدرسية: إن التفاوت في الفرص المدرسية هو اختلاف احتمال الوصول إلى مختلف مستويات الدراسة تبعاً للأصل الاجتماعي. ويمكن أن نوضح ذلك بالقول ببساطة إن تلميذاً من صف دراسي عالٍ لديه احتمال في الوصول إلى الجامعة أكبر بكثير من تلميذ متحدر من عائلة عاملة.

منذ نصف قرن من الزمن، تضاءل هذا الشكل من التفاوت على نحو واضح في فرنسا، لكنه بعكس ذلك لم يختفِ وبخاصة على مستويات الدراسات العالية.

ويظهر التفاوت في الفرص بشكل واضح جداً في مختلف نقاط التفرع الدراسي (الانتقال من مرحلة دراسية إلى أخرى)، أي في الأوقات التي يقرر فيها الطلبة توجههم الدراسي بشأن المستقبل.

وتتلخص إحدى نقاط التفرع النموذجية بإمكانيتين اثنتين في التوجّه: الأولى تقود نحو الدراسات طويلة الأمد وكذلك المستويات المدرسية الأعلى، والإمكانية الثانية تقود نحو دراسات ذات مُدد أقل طولاً (أو حتى باتجاه التوقف عن الدراسة) ونحو مستويات دراسية أدنى. فعلى سبيل المثال، يستطيع طالب ما بعد حصوله على شهادة الدراسة الثانوية التوجه، إما نحو الجامعة (دراسات طويلة) وإما لنيل شهادة تقني عالي المستوى (دراسات قصيرة).

ولقد أتاحت عمليات التقصي الاجتماعية حول هذا الموضوع إبراز التأثيرين الأساسيين اللذين يظهر من خلالهما التفاوت في الفرص المدرسية في كل نقطة تفرع.

التأثير الأول ناجم عن إرث ثقافي: فالطلاب المتحدرون من وسط ميسور يحصلون على نتائج دراسية أفضل، في المتوسط، من أولئك المتحدرين من وسط فقير. وعلى نحو أشمل، يكون متوسط النجاح الدراسي أفضل بقدر ما يكون الأصل الاجتماعي أعلى مستوى. بيد أن هذا التأثير يتجلى بخاصة في نقاط التفرع الدراسي الأولى، وهو يميل إلى التلاشي كلما وصل الطالب إلى المستويات الأكثر تقدماً من الدراسات الجامعية.

التأثير الثاني هو تأثير الطلب للعلم: في المتوسط، تجهد العائلات الميسورة في طلب العلم والثقافة أكثر من العائلات الفقيرة. ويرجع هذا الفارق في هذا المجال إلى كون خيار الاتجاه إلى الدراسات ذات المدد الطويلة، وحين يكون النجاح الدراسي متساوياً، أكثر شيوعاً بقدر ما يكون الأصل الاجتماعي عالي المستوى.

زد على ذلك أنه بقدر ما تكون النتائج الدراسية ضعيفة، بقدر ما يكون الفارق في طلب العلم والثقافة كبيراً بين الأولاد المتحدرين من أوساط غنية وفقيرة. وهكذا حين تكون النتائج الدراسية ضعيفة تميل العائلات الميسورة، وفي غالب الأحيان أكثر من العائلات الفقيرة، إلى حث أولادهم على مواصلة الدراسات الأكثر طولاً، ويكون الفارق أقل قدراً حين تكون النتائج الدراسية جيدة.

ويمكننا أن نطّلع على مثال نموذجي لنتائج عمليات التقصي في الجدولين السابع والثامن، فهي تستعيد بإيجاز (ومع احترام المراتب) الملاحظات التي جمعها أ. جيرار وزملاؤه في مطلع الستينيات من خلال عمليات التقصي حول انتقال الطلبة إلى الصف السادس[1].

في ذلك الوقت، كانت ثمة نقطة تفرع مهمة في النظام الدراسي الفرنسي في نهاية الصف الخامس. كان أمام الطلبة آنذاك

---

[1] أ. جيرار، هـ. باستيد و ج. بورشيه... م.س.

إمكانيتان في التوجه الدراسي، إما نحو الدراسات "طويلة الأمد" (معهد أو ثانوية للتعليم المهني) أو نحو دراسات "قصيرة الأمد" (دراسة لمدة عام واحد ثم الانتقال إلى الحياة العملية).

يشير الجدول (7) إلى تأثير الإرث الثقافي الذي برز من خلال عملية التقصي هذه، وهو أن الأولاد الذين ينتمون إلى بنى اجتماعية عالية يحققون بالمتوسط نتائج دراسية أفضل من أولاد الطبقة العاملة (بخصوص الصف الخامس CM2).

أولاد العمال			أولاد الطبقات الاجتماعية العالية		
جيدة	متوسطة	ضعيفة	جيدة	متوسطة	ضعيفة
%35	%35	%30	%62	%28	%10

الجدول (7) النتائج الدراسية تبعاً للأصل الاجتماعي

يبرز الجدول (8) تأثير الطلب للعلم: حتى عندما يكون النجاح الدراسي مماثلاً، يتجه أولاد الطبقات الاجتماعية العالية نحو الدراسات طويلة الأمد أكثر من أولاد العمال (وفي الحالة هذه نحو المعاهد أو مدارس التعليم المهني في ذلك الوقت).

أولاد العمال			أولاد الطبقات الاجتماعية العالية		
جيدة	متوسطة	ضعيفة	جيدة	متوسطة	ضعيفة
%80	%50	%10	%95	%90	%70

الجدول (8) النسبة المئوية من الطلاب الذين يسلكون طريق الدراسات "الطويلة" تبعاً للأصل الاجتماعي والنتائج الدراسية

ويكون هذا التفاوت في التوجّه الدراسي مرتفعاً بقدر ما يكون نجاح التلميذ ضعيفاً، إذ يكون الفارق بنسبة 15% (95%-80%)، حين يكون النجاح المدرسي بدرجة جيدة، وبنسبة 60% (70% - 10%) حين يكون النجاح ضعيفاً.

كيف السبل إلى تفسير هذه المشاهدات؟

يمكن شرح المعطيات الواردة في الجدول 7 (الإرث الثقافي) بوساطة نظرية "العائق الثقافي". إن المدرسة تعكس قيم الأوساط الاجتماعية الميسورة الثقافية وليس قيم الأوساط العمالية. فأبناء العمال ينمون في محيط عائلي غير مؤاتٍ كثيراً لتعلّم اللغة المستخدمة في المدرسة. لذا نراهم بمجملهم أقلّ استعداداً للنجاح في المدرسة، مقارنة بالأولاد القادمين من وسط ميسور، وهذا ما يؤثر على نتائجهم الدراسية.

غير أن نظرية "الإكراه الثقافي" غير قادرة على توضيح القرارات الخاصة بالتوجه الدراسي كما ظهرت في الجدول (8) الذي يبرز تأثير الطلب للعلم (بحسب نجاح دراسي معين).

وثمة نظرية أخرى تستند إلى الفردانية المنهجية[1]. إن معطيات الجدول (8) هي في واقع الأمر المحصّلة التي يمكن ملاحظتها على مستوى مجمل القرارات المتخذة من قبل الفاعلين. فالمقصود إذاً، بغية تفسيرها بحسب قوانين المنهجوية الفردانية، العودة إلى سيرورات القرار النموذجية التي أوصلت إلى اتخاذ تلك القرارات.

عند الانتقال من مرحلة دراسية إلى أخرى، يتوجب على التلاميذ وأهليهم اتخاذ قرار إما بالتوجه نحو الدراسات "طويلة الأمد" أو الدراسات "قصيرة الأمد". إن من الطبيعي الافتراض بأنهم سيعمدون إلى تقييم كلٍّ من هذين الخيارين مع أخذ ثلاثة عناصر بالحسبان هي: **المكاسب المتوقعة** (بمعنى اكتساب وضع اجتماعي مستقبلي)، **التكاليف** (النفقات التي تتطلبها الدراسة) و**خطر** الفشل الدراسي الذي قد يلحق بالطالب. إن الأرباح مقرونةً بتوجّه دراسي معيّن لا يمكن تقييمها على نحو واحد بحسب الأصل الاجتماعي، إذ إن كل تلميذ يحدد طموحاته تبعاً للفئة التي ينتسب إليها والتي ندعوها بـ "الفئة المرجع".

[1] من أجل الاطلاع على شرح مفصل للنظرية، راجع كتاب ر. بودون "التفاوت في الفرص" ص 106 - 116.

ويجلب التوجّه للدراسات "الطويلة" مكاسب كبيرة لأبناء الطبقات الاجتماعية العالية لأنه يتيح لهم، في حال النجاح، إمكانية بلوغ مستوى دراسي عالٍ، وبالتالي الوصول إلى كيان اجتماعي قريب من وضع أهلهم. وفي الوقت نفسه، لا يفترض من كلفة هذه الدراسات "طويلة الأمد"، حتى وإن نجمت عنها، أن تطرح مشكلة للأهل، إذا ما أخذنا بالحسبان ما لديهم من موارد. وبالمقابل، لا يوفر التوجّه إلى الدراسات "قصيرة الأمد" سوى مكاسب ضئيلة جداً، لأنه يحرم التلميذ، وبشكل نهائي، من إمكانية بلوغ مستوى دراسي عالٍ، وبالتالي الوصول إلى كيان اجتماعي مماثل لكيان أهله.

وهكذا نفهم بأن عائلات الطبقات الاجتماعية العالية يبذلون كلّ ما في وسعهم، في مثل هذه الظروف، لاختيار الدراسة طويلة الأمد. ومن الطبيعي أن قراراتهم هذه ستأخذ بالحسبان احتمال فشل الولد في الدراسة: فإذا كانت نتائجه الدراسية ضعيفة فسيجد الأهل أنفسهم مدفوعين - ولكن بشكل ضعيف - لأن يختاروا لولدهم الدراسة "قصيرة الأمد".

بيد أن وضع ابن العامل جدّ مختلف، ذلك أن التوجه نحو الدراسة "طويلة الأمد" يوفر له أيضاً إمكانية الحصول على مكسب مهم على صعيد الكيان الاجتماعي المستقبلي، ولكن في هذه المرة، ستشكل التكاليف المالية الناجمة عنها عبئاً على الأهل لا يستهان به. ويستطيع هؤلاء الأهل وحدهم أن يرجحوا كفة الميزان لصالح التوجه

إلى الدراسات "قصيرة الأمد"، وهذا ما يفسّر، ولو بشكل جزئي، السبب في عدم إرسال أبناء الطبقة العمالية، حتى وإن كانوا حققوا نتائج دراسية جيدة، لمتابعة الدراسات "طويلة الأمد" في بعض الأحيان. ولكن من جانب آخر، يتفاوت مستوى الطموح من طبقة إلى أخرى، فالتوجه إلى الدراسة "ذات الأمد القصير" يبعث لدى ابن العامل الأمل في الوصول إلى وضع اجتماعي مماثل لوضع والديه: ولهذا لا يولّد مثل هذا التوجه خيبة أمل خطيرة.

ويعتمد قرار العائلات العمالية في اختيار الوجهة الدراسية بشكل قوي على احتمال الفشل في أثناء الدراسات "طويلة الأمد": فإذا كانت النتائج ضعيفة أو كان التلميذ يعاني من تأخر في الدراسة، فستتخلى العائلات عن الدراسة "الطويلة" التي اختاروها لأبنائهم بسهولة أكثر من عائلات الطبقات الاجتماعية العالية، وذلك لأسباب اقتصادية (متعلقة بالنفقات الدراسية) وأسباب تتعلق بالأمل في الوصول إلى كيان اجتماعي (ومرتبط بالفئة التي تمثل مرجعاً لها).

وترتكز سيرورة اتخاذ القرار، في الأصل، على عملية تقييم للنفقات والمكاسب تأخذ عائلات العمال من خلالها بالحسبان ليس فقط وضعها الاقتصادي، بل والفئة التي حددتها مرجعاً لها.

وتظهر هذه النظرية بوضوح السمة العامة للجدول (8) بحيث تسمح لنا بأن نستنتج، انطلاقاً من سيرورات القرار النموذجية

الخاصة بأهل التلاميذ، بأن احتمال التوجه إلى الدراسات "الطويلة" سيكون أقوى لدى تلاميذ الطبقات الاجتماعية العالية ممّا هو لدى أبناء العمال، من جهة، وأن الفارق بين احتمالات التوجه للدراسات "الطويلة" سيزداد بقدر ما تكون النتائج الدراسية ضعيفة، من جهة أخرى.

ويمكن بسهولة تعميم هذه النظرية لتنطبق على أية نقطة من نقاط التفرع الدراسي، وكذلك على مختلف الطبقات الاجتماعية الوسيطة بين العمال والطبقات الاجتماعية العالية.

ويمكننا أن نتعرّف جيداً في هذه النظرية على مرحلتين اثنتين من الشرح وفق طريقة الفردانية المنهجوية: أولاً تحليل الظاهرة الاجتماعية الواجب شرحها (التفاوت في الفرص الدراسية كما أظهرته الإحصائيات) من خلال سلوكياتها الأساسية (قرارات التوجّه)، ومن ثم فهم هذه السلوكيات (إبراز الأسباب التي دعت الأشخاص أنفسهم إلى نهج هذه السلوكيات).

إن السببين الرئيسيين في تفاوت الفرص الدراسية - الإرث الثقافي والطلب للعلم - لا يكتسيان الأهمية نفسها. فالاختلاف في طلب العلم بين الطبقات الاجتماعية، والذي استوجب تفسيراً وفق طريقة الفردانية المنهجوية، هو سبب في تفاوت الفرص الدراسية أكثر أهمية من الإرث الثقافي.

ولإثبات ذلك، يجدر بنا أن نسترجع معطيات الجدولين 7 و8 لنجري اختباراً فكرياً.

لنلغِ في مرحلة أولى تأثير الإرث الثقافي مع الإبقاء في آن واحد على تأثير الطلب للعلم. في هذه الظروف الصورية، يُفترض بأبناء العمال أن يحققوا نتائج دراسية مماثلة لنتائج أبناء الطبقات الاجتماعية العالية (62% جيدة، 28% متوسطة، 10% ضعيفة) على أن يحافظوا على توجههم الدراسي النوعي، مع نسب مئوية هي على التوالي: 80% طلاب جيدون، 50% متوسطون، 10% ضعيفون، وهؤلاء يتجهون إلى الدراسات "طويلة الأمد"، في حين تكون نسبة أبناء العمال الذين يتجهون إلى هذه الدراسات "الطويلة" 65%[1].

لنجر، في مرحلة ثانية، العملية العكسية: لنلغ تأثير الطلب للعلم مع الإبقاء على تأثير الإرث الثقافي. يُفترض هنا أن تظل النتائج الدراسية لأبناء العمال على حالها (35% جيدة، 35% متوسطة، 30% ضعيفة) وأن يكون طلبهم للعلم عندئذ مماثلاً لطلب أبناء الطبقات الاجتماعية العالية: 95% طلاب جيدون، 90% متوسطون، 70% ضعيفون، ويُفترض بهؤلاء أن يتجهوا إلى الدراسات "طويلة المدى". ولدى تطبيق الطريقة ذاتها كما سبق، نرى أن نسبة أبناء العمال الذين يُفترض بهم التوجه إلى الدراسات "طويلة الأمد" تكون في مثل هذه الظروف 86%.

---

(1) 65% = (62% × 80%) + (28% × 50%) + (10% × 10%).

وهكذا وبإلغاء تأثير الطلب للعلم بصورة وهمية، ننقص بقدر أكبر التفاوت في الفرص مما لو ألغينا تأثير الإرث الثقافي. وهذا بالضبط البرهان الحسابي الذي يثبت بأن الطلب للعلم هو سبب في تفاوت الفرص أكثر أهمية من الإرث الثقافي.

وينبغي أن نضيف بأن تأثير الإرث الثقافي يميل إلى الزوال مع توالي أوقات الانتقال من مرحلة إلى أخرى: فمن بين الطلبة ذوي المستوى المتوسط أو الضعيف، يميل أولئك الذين يأتون من وسط فقير إلى ترك الدراسة بسرعة، في حين يتجه الطلبة الذين ينتمون إلى وسط اجتماعي ميسور إلى مواصلة دراساتهم. وعليه، فإنه بقدر ما يتقدم الطلبة عموماً في الدراسة بقدر ما ترتفع نسبة النجاح المدرسي الوسطية بين الطلبة الفقراء الذين يواصلون دراساتهم، وبالتالي تنخفض نسبة النجاح الوسطية بين الطلبة الميسورين. إن فارق النجاح الوسطي بحسب الطبقات الاجتماعية، والذي يرجع إلى الإرث الثقافي، يتضاءل إذاً شيئاً فشيئاً ويضعف في تفسير التفاوت في الفرص كلما تقدم الطلبة في الدراسة. وبالمقابل، يتواصل تأثير الطلب للعلم طوال المراحل الدراسية وفي كل نقطة تفرع دراسية. وبالإجمال، فإن الإرث الثقافي لا يفسر سوى جانب ضئيل جداً من التفاوت في الفرص الدراسية.

لنشِر هنا إلى أن هذه النظرية تسمح لنا بتحديد ماهية إجراءات الدولة في التدخل وقدرتها على تقليص التفاوت في الفرص الدراسية.

وهذه الإجراءات هي تلك التي تحدّ من تأثير اختلاف الطلب للعلم بحسب الطبقات الاجتماعية: مثل إلغاء بعض نقاط التفرع (أو إطالة الجذوع المشتركة، أي توحيد التعليم القصير والتعليم الطويل على نطاق أوسع)، تعزيز الطابع الأهلقراطي(*) للمدرسة (من أجل منع طلاب الوسط الاجتماعي الميسور والذين لهم مستوى دراسي ضعيف من مواصلة الدراسة)، تطوير نظام المنح الدراسية من أجل الطلبة المتحدرين من وسط اجتماعي متوسط.

بيد أن النظرية تدل أيضاً على أن التفاوت في الفرص الدراسية لن يزول أبداً إلا إذا زالت الطبقات الاجتماعية نفسها، أو إذا ما جرت الدراسات في جذع مشترك إلزامي وحيد من دون وجود أي نقطة تفرّع، أو إذا ما فرضت الدولة بشكل صارم، وعلى كل مستوى دراسي، حصصاً نسبية من الطلبة، بإجبار بعض منهم على مواصلة دراساتهم وإجبار آخرين على إيقافها تبعاً للأصول الاجتماعية التي يتحدّر منها كلّ منهم.

2– من التحليل السببي إلى الفردانية المنهجوية: تتيح نظرية التفاوت في الفرص الدراسية توضيح الروابط الموجودة بين التحليل السببي والفردانية المنهجوية.

(*) الأهلقراطية هي التراتبية الاجتماعية المبنية على أساس الأهلية الفردية (المترجم).

إن المعطيات الواردة في الجدول (8) والتي تدل على ماهية قرارات التوجّه الدراسي تبعاً للأصول الاجتماعية والنتائج الدراسية، يمكن أن تكون موضوعاً لتحليل سببي. إن النموذج النسبي المطابق ممثل في الشكل (6). ويعني المخطط اليساري على سبيل المثال أن التأثير السببي للنتائج الدراسية على قرار التوجّه يعتمد على الأصل الاجتماعي للطالب: فإذا كان الأصل الاجتماعي منخفض المستوى، جاءت النتائج الدراسية أكثر تأثيراً على قرار التوجّه الدراسي، وإذا كان ذلك الأصل مرتفع المستوى، جاءت النتائج الدراسية أقل تأثيراً على قرار التوجه[1].

النتائج الدراسية

الأصل الاجتماعي ← (قرار التوجّه الدراسي)

↓

قرار التوجّه الدراسي

الأصل الاجتماعي

النتائج الدراسية ← (قرار التوجّه الدراسي)

↓

قرار التوجّه الدراسي

الشكل (6) البُنى السببية المطابقة للجدول 8

---

[1] لقد سبق وذكرنا في نهاية الفصل الأول نموذجاً سببياً مماثلاً مع "تأثير إحصائي تفاعلي" بين المتغيرات التفسيرية، ص 51.

من وجهة نظر الفردانية المنهجوية، ليست البنيتان السببيتان في الشكل (6) سوى معطيات تجريبية: إنهما **حقائق** ينبغي تفسيرها وذلك بإرجاعها إلى السيرورات الأساسية التي تجمع بينها والتي تعدّ أفعالاً فردية. وفي أثناء عرض نظرية التفاوت في الفرص الدراسية، رأينا ممّا تتلخص هذه الأفعال وكيف يمكن أن نستنتج منها السمة العامة للمعطيات كما توجزها هاتان البنتيان السببيتان.

إن التحليل السببي هو إذاً طريقة وصفية.

إن العلاقات القائمة بين المتغيرات والتي يسمح هذا التحليل بإبرازها هي مجرد تعميمات تجريبية وانتظامات إحصائية أبعد من أن تكون نظريات بالمعنى الحقيقي للكلمة.

وبالمقابل، تعد الفردانية المنهجوية طريقة **تفسيرية**. إن التفسير النظري، كما هو وارد على سبيل المثال في علوم الطبيعة، هو عملية دمج بين قوانين عامة وظروف حديثة أساسية، عملية دمج يمكن أن نستنتج منها منطقياً الحقائق التي ينبغي تفسيرها[1]. والحال أن هذا بالضبط هو نوع التفسير الذي تفضي إليه الفردانية المنهجوية.

---

[1] ك. ر. روبر "منطق الاكتشاف العلمي" باريس، دار النشر "بايو" 1973 (1934) ص 57 – 58؛ س. ج. هيمبل "عناصر مبحث العلوم" باريس، دار النشر "آرمان كولان" 1972 (1966) ص79؛ يطبق ج. س. هومانز هذا المفهوم في التفسير في مجال علم الاجتماع في كتابه "طبيعة علم الاجتماع"، نيويورك، دار "هاركورت بريس جوفانوفيتش، 1967".

إننا نرى هذا النوع من التفسير في نظرية التفاوت في الفرص الدراسية والذي يمكن صياغته كما يلي: في وضع يتصف بوجود طبقات اجتماعية وبقدر كبير من الاستقلالية الفردية وبجملة من الأفضليات بين الأوضاع الاجتماعية المميزة بحسب طبقة الانتماء (**ظروف أساسية**)، تقودنا الخيارات الفردية (قانون عام: من بين الخيارات التي تُطرح عليه، يستطيع الفاعل أن ينتقي الخيار الذي يفضله) إلى بنية المعطيات في الجدول (8) والشكل (6) (**حقائق ينبغي تفسيرها**). إننا هنا إذاً أمام عملية تفسير علمية حقيقية يتم فيها منطقياً استنتاج الظاهرة الواجب تفسيرها من قانون عام (قانون فعل) مقرون بظروف أساسية (سياق القرار وأفضليات الأفراد الفاعلين).

من جهته، لا يستطيع التحليل السببي اقتراح تفسير نظري حقيقي. بل يكتفي بإعطاء انتظامات إحصائية يمكن إيضاحها من خلال مثالين بسيطين جداً: "إذا كان وضع الأهل الاجتماعي عالي المستوى، يكون عندئذ الوضع الاجتماعي الذي يكتسبه ابنهم عالي المستوى على الأغلب"، "إذا كان الأهل أفراداً جانحين، يكون ابنهم عندئذ جانحاً على الأغلب". إذاً وكما يدل هذان المثالان، يمكن اعتبار التسمية التي أطلقت على هذه الطريقة - أي التحليل "السببي" - خادعة. فإذا كانت هذه الطريقة تربط إحصائياً بين مجموعات من عمليات المشاهدة، فإن السبب الحقيقي الذي يربط بين هذه العمليات يظل غامضاً طالما لم يتم توضيح السلوكيات التي تجمع بينها.

وهكذا فإن اكتشاف نموذج سببي يمكن أن يعدّ مرحلة تؤدي إلى توضيح نموذج فعلاني يأخذ بالحسبان الانتظامات الإحصائية الملاحظة من خلال السلوكيات والأفعال التي تشكل النظام الاجتماعي. وهذا هو بالضبط الإجراء التي تم اتباعه في وضع نظرية التفاوت في الفرص الدراسية.

والحاصل أن هاتين الطريقتين - التحليل السببي والفردانية المنهجوية - متكاملتان بحيث تكون الطريقة الثانية امتداداً للأولى.

وسنلاحظ وجود استثناءين هامين. إذ يوجد من جهة حالات حيث الظواهر لا تفسح مجالاً لتحليل سببي (مثل الظواهر الشاذة) ولا يمكن تحليلها إلا بطريقة الفردانية المنهجوية فقط. كما يوجد من جهة أخرى انتظامات إحصائية تغطي مجموعات من الأفعال جدّ معقدة يستحيل معها عملياً إجراء تحليل فعلاني (نذكر على سبيل المثال بعض التغيرات في نسب الولادة أو نسب الانتحار بحسب البلدان أو العهود)؛ وفي هذه الحالة يجدر الاكتفاء بإجراء تحليل سببي.

2- مبادئ الفردانية المنهجوية

بحسب الفردانية المنهجوية، تعدّ الظواهر الاجتماعية - سواءً أكانت انتظامات إحصائية أم علاقات عامة أم حقائق مفردة - حاصل تجميع أفعال agrégations d'actions. وما المفهومان المكوّنان لهذه الظواهر إذاً سوى مفهوم **الفعل** ومفهوم **التجميع**، وكل منهما تقابله

إحدى مرحلتي التفسير بحسب الفردانية المنهجوية: أي مرحلة "فهم" الأفعال من جهة، والتي توفر أساساً للتفسير بإعطاء معنىً لسلوكيات الأفراد الفاعلين، ومرحلة تجميع الأفعال من جهة أخرى والتي تشكل بنية التفسير، وذلك بتبيان أن الظواهر المراد تفسيرها ليست سوى نتيجة لدمج هذه الأفعال فيما بينها.

1- **الفعل**- يعتبر الفعل تصرفاً قصدياً، أي إنه سلوك يرمي بشكل واعٍ ومتعمد إلى بلوغ غاية معينة، بيد أن بعض التصرفات البشرية ليست أفعالاً، ويكفي أن نذكر مثال الحركات الانعكاسية. إن مفهوم الفعل يفترض مسبقاً بأن يتمتع الفاعل بدرجة ما من الحرية في خياراته وألا تكون تصرفاته محددة بشكل وثيق بقوى نفسية أو اجتماعية لا قدرة له عليها.

العقلانية الأدَوية rationalité instrumentale - إن الفعل، كتصرف قصدي، يخضع ضمنياً لعقلانية من النوع الأدَوي أو النفعي: ففي الوضع الذي يتواجد فيه عند البدء بالعمل، يزجّ الفاعل بكل وسائطه من أجل بلوغ الغاية التي ينشدها والتي يعتقد أنها ستجلب له أكبر قدر من الرضا (أو أكبر قدر من "الفائدة"، على حد تعبير الاقتصاديين).

وفي واقع الأمر إن القول بأن الفعل يهدف إلى غاية ما، يعني أن الفاعل، بوضعه الذي يتواجد فيه وعلى ضوء القدرات والمعلومات المتوفرة لديه، يمكن أن يسعى لبلوغ **غايات أخرى**.

والحال أنه لا يستطيع بلوغ غاياته كافة في آن واحد، لأن قدراته - وقته ووسائطه الأخرى - محدودة. لذا ينبغي له أن يعد لنفسه جدولاً بأفضلياته. فيقرن كل غاية مرجوة بمستوى معين من الرضا أو الفائدة، ويعمد إلى بلوغ الغاية المختارة، أي تلك التي توفر له، بحسب اعتقاده، أعلى مستوى من الرضا أو الفائدة.

وبحسب مفهوم الفعل هذا، فإن مقولة إن الفاعل "يعمل" تعني أنه عقلاني بالمعنى الأدَوي للكلمة: أي إنه يستخدم قدراته كي يخدم على أفضل وجه - وعلى الشكل الذي يراه الأمثل - مصالحه الشخصية[1]. ومن المهم هنا أن نشير إلى أن هذه المصالح "الشخصية" ليست بالضرورة مصالح أنانية: إذ إن بإمكان الفرد أن يختار ويكرس وقته وقدراته في سبيل مساعدة الآخرين.

وتحتمل بعض الأفعال قدراً من الفشل لا يستهان به، ويستطيع الفاعل أن يعي ذلك إذا عرف أن نجاح أفعاله يعتمد على جملة من العوامل لا يسعه السيطرة عليها (محصوله الزراعي العتيد، قد يتوقف، على سبيل المثال، على عوامل مناخية لا يمكن السيطرة عليها). في هذه الحالة، يقدّر الفاعل بشكل قد يكون دقيقاً جداً، أو على نحو جد تقريبي بحسب طبيعة الوضع، حجم المخاطرة الذي قد يقبل به عند كل فعل يفكر بالقيام به. إن وجود احتمال بالفشل يدفع

(1) ل. فون ميزس "الفعل الإنساني. دراسة في الاقتصاد" باريس، مطبوعات PUF، 1985 (1949) ص 13 - 33.

بالفاعل إلى تخفيض مستوى الرضا المقرون بالفعل وبغايته: فبقدر ما ترتفع نسبة الخطر الذي ينطوي عليه عمل ما في تقييم الفاعل، بقدر ما ينخفض مستوى الرضا الذي يقرنه هذا الفاعل بالغاية المنشودة.

إن العقلانية الأدَوية (التي ندعوها أيضاً في بعض الأحيان "أنموذج الخيار العقلاني") لا ينبغي بخاصة أن نماثلها بالعقلانية الكاملة التي يمكن أن يتحلى بها كائن كلّي العلم، فهي تبقى دوماً، بحسب تعبير هـ. سيمون[1] عقلانية محددة: إذ إن المعلومات التي تستند إليها القرارات يمكن أن تكون ناقصة، وحتى في بعض الأحيان مغلوطة، كما يمكن أن تكون جملة الدوافع التي تربط الأفعال بنتائجها غير معروفة جيداً أو عرضة للشكوك، وأخيراً يمكن أن يكون الوقت المتاح للعمل قصيراً، مما يمنع الفاعل من النظر في الأفعال الممكنة كافة وحتى من فحص مجمل النتائج المترتبة عن كل فعل ينوي القيام به. وحين يسعى فاعل ما للحصول على معلومة معينة من أجل تحقيق عمل ما في المستقبل، فإن هذا البحث المسبق ذاته يعد فعلاً يخضع لعقلانية أدَوية وبالتالي يواجه هو أيضاً كل التحديات التي جرى ذكرها.

ومن البدهي أن يكون كل فعل مستندٍ إلى معتقدات خاطئة أو إلى معلومات مغلوطة غير فعّال ولم يبلغ الهدف الذي رمى إليه

(1) هـ. ل. سيمون "نماذج من العقلانية المحددة"، المجلد الثاني: "سلوكيات الاقتصاد وتنظيم العمل" كامبريدج، MIT Press، 1982.

الفاعل (بصرف النظر عن عامل المخاطرة الذي أتينا على ذكره سابقاً)، بيد أنه لا يقل عن ذلك عقلانية بالمعنى اليَدْوي طالما أنه ينشد غاية ما.

إذا أخطأ الفاعل هدفه، فقد يرجع ذلك إلى حقيقة أن معتقداته بشأن العلاقات السببية مغلوطة، كما هو الأمر في حالة المعتقدات السحرية. ولتبسيط هذه الفكرة، فقد اخترنا فصل نظرية الفعل عن نظرية المعتقدات. ولسوف نقارب هذه النظرية الأخيرة في الفعل التالي حيث سنرى كيف أن المعتقدات، حتى وإن كانت خاطئة، يمكن أن تفسر هي أيضاً بعقلانية من النوع "الإدراكي" لا من النوع الأدَوي.

الطريقة "الإدراكية" – توفر نظرية الفعل المجردة التي جئنا على ذكرها لعالم الاجتماع تعليمات ضرورية لمقاربة مرحلة "فهم" أو إدراك الفردانية المنهجوية[1].

يتطلب إدراك فعل ما إيجاد الأسباب التي دعت الفاعل إلى القيام به. ومن أجل إيجاد هذه الأسباب، يسعى عالم الاجتماع إلى أن "يضع نفسه محل" الفاعل النموذجي الذي يقوم بدراسته: فيتساءل عن الغايات التي يمكن لهذا الفاعل أن يسعى إليها، وعن جدول أفضلياته، واضعاً في اعتباره الوسائط التي يمتلكها، وعند الضرورة درجة

(1) م. فيبر، "الاقتصاد والمجتمع الجزء الأول: أنواع علم الاجتماع"، باريس، دار النشر "بلون" مجموعة "آغورا"، 1995 (1922)، ص 28 – 52.

المخاطرة التي يواجهها في أثناء تحقيق كلّ من غاياته. ويمكن فهم فعل ومن ثم تفسيره عندما نستطيع أن نثبت بأنه سيقود الفاعل إلى غايته أو هدفه المنشود. إن إدراك فعل يعني إذاً إيجاد عقلانيته الأدَوية[1].

وتقوم هذه الطريقة "الإدراكية" على الفرضية القائلة بأن الأفعال مفهومة كليّاً وتدرك بالعقل. إذ يستطيع عالم الاجتماع، لو حصل على معلومات كافية، أن "يضع نفسه مكان الفاعل" ويفهم أعمال أي فرد كان، ويعيش في أي عصر من العصور وفي أي مجتمع.

وتسمح نظرية التفاوت في الفرص الدراسية بتوضيح نظرية الفعل والطريقة "الإدراكية" في آن واحد. لقد سبق ورأينا كيف يمكن أن نفهم قرارات التوجه الدراسي التي تختلف وتتفاوت بحسب الأصل الاجتماعي. إن المؤسسة التعليمية تحدد أهداف خيار الدراسي التوجه الدراسي، مثل التوجه نحو الدراسات "الطويلة" أو الدراسات "القصيرة". ويقرن الفاعلون النموذجيون- عائلات عمالية وعائلات من الطبقات الاجتماعية العالية - كلاً من الخيارين بمستوى من الرضا يأخذ بالحسبان: 1) فوائد الوضع الاجتماعي العتيد، مقيّمةً تبعاً للمجموعة المرجع. 2) النفقات المرتبطة بتمويل الدراسات من قبل الأهل، وأخيراً: 3) خطر الفشل مقدّراً ابتداءً من النجاح الدراسي

(1) كما أن فهم معتقد ما يعني إيجاد عقلانيته الإدراكية (راجع الفصل الثالث).

المنصرم ومن تقدم أو تأخر الطالب في دراسته. إن الخيارات التي جرى لحظها تطابق جيداً، في خطوطها العريضة، تلك التي فضّلها الفاعلون كما يمكن أن نستنتج من التحليل السابق.

لنأخذ مثالاً آخر مستمداً من علم اجتماع الجنوح: لقد شهدت الولايات المتحدة في الفترة ما بين العامين 1960 و1975 ظاهرة غريبة. في تلك الفترة، ازداد الجنوح على نحو واسع في المجالات كافة: إذ ارتفعت نسبة حوادث السرقة مع العنف وأعمال النهب والسلب ثلاثة أضعاف بحسب إحصائيات أجهزة الشرطة. ولكن في الوقت ذاته، شهد الوضع الاقتصادي والاجتماعي تحسناً ملحوظاً، مع انخفاض في مستوى الفقر في المدن، وانحسار في البطالة وانخفاض في حالات اللامساواة بين المواطنين البيض والزنوج.

وقد بدا هذا التزامن بين هاتين الظاهرتين- أي انتشار الجنوح على نحو واسع مع تحسن في الوضع الاقتصادي- متناقضاً مع المنطق والحس المشترك. فكيف السبيل إلى شرح ذلك؟

لقد توصل الباحثان في علم الاجتماع ل. كوهن وم. فيلسون[1] إلى تفسير هذه الظاهرة العجيبة بوساطة الطريقة "الإدراكية"، مبيّنين أن الوضع الذي آل إليه الجانحون المحتملون شهد تغييراً كبيراً خلال

(1) ل. إ. كوهن وم. فيلسون، التغيير الاجتماعي وتغيرات معدل الجريمة، "المجلة الاجتماعية الأمريكية" 1979، المجلد 44 ص 588-608.

تلك الفترة. وهكذا أضحى الجنوح ما بين العامين 1960 و1975 أكثر نفعاً وازدياد سهولة.

ولكي نتوخّى الإيجاز، نكتفي بذكر المثال الخاص بعمليات السرقة. فقد غدت السرقات آنذاك مجزية أكثر بالنسبة لمن يقترفها بسبب تزايد الأهداف المغرية كأجهزة الاستهلاك المستديمة مثل أجهزة التلفاز والراديو والأسطوانات الموسيقية والأجهزة الكهربائية ذات التقانة العالية التي كثر انتشارها في المساكن. ومع الازدهار التقني، غدت هذه الأجهزة أقل وزناً وإرباكاً، مما يجعلها سهلة النقل وعرضة للسرقة. بيد أن عمليات السرقة هذه، وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت سهولة. فبسبب إقبال النساء على العمل بشكل واسع، وإطالة فترات الدراسة، وتعميم الإجازات المدفوعة، أخذت المنازل تخلو من سكانها في أكثر الأحيان وأضحت أكثر عرضة للسرقة والنهب في أثناء النهار أو خلال العطلات.

إذاً، تتيح لنا الطريقة الإدراكية أن نستنتج، وبعكس ما توحيه المظاهر، أنه ليس من الغرابة في شيء أن تتضاعف عمليات السرقة خلال تلك الفترة من الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

لنأخذ مثالاً أخيراً نستمده هذه المرة من سوسيولوجيا التعبئة والفعل الجماعي، لكنه يعيدنا إلى الولايات المتحدة في الأعوام الستين. في تلك الفترة، كانت الحركة من أجل الحقوق المدنية في أوجها، وقد استنفرت جمعيات الزنوج الأمريكيين صفوفها من أجل

الحصول على أكبر قدر من المساواة في التعامل والحقوق مع المواطنين البيض، وبخاصة في الولايات الجنوبية التي كانت ترزح تحت وطأة تمييز عنصري موروث من فترة العبودية. وقد نفترض بأن المنظمات الزنجية في الجنوب، ومن أجل تلبية مطالبها، كانت ستلجأ إلى العنف معبّرة بذلك عن تصميمها وشدة استيائها. والحال، وكما شاهدنا في المثال السابق، أن الوضع كان مثيراً للدهشة، إذ فوجئنا بأن الحركة الزنجية في الولايات الجنوبية لم تعتمد العنف من أجل تحقيق مطالبها، بعكس الولايات الشمالية حيث كان التمييز العنصري أقل شدة والحركات الزنجية أكثر عنفاً.

وتزول هذه المفارقة، هنا أيضاً، حالما نعمد إلى تطبيق الطريقة "الإدراكية"، فقد أثبت أ. أوبرشال[1] في حقيقة الأمر بأن جماعات النشطاء السود في الجنوب كانت في وضع لاتخاذ القرارات مختلف جداً عن وضع النشطاء في الشمال.

في الولايات الجنوبية، كانت الحركة الزنجية تحظى من جهة، بتعاطف النخبة البيضاء في الشمال، وبدعم رجال الدين البروتستانت والحكومة من جهة أخرى. ولكان المناضلون السود خسروا هذا الدعم الثمين وألحقوا الضرر بقضيتهم فيما لو اعتمدوا استراتيجية عنيفة. أما في الشمال، فقد كان الوضع مختلفاً تماماً، وكانت التعبئة

(1) أ. أوبرشال "الصراعات الاجتماعية والحركات الاجتماعية"، دار النشر "إنغلوود كليفز برانتيس- هول" 1973.

محدودة المدى، وحتى بين صفوف السود. ولذا كانت جماعات النشطاء تحظى بدعم خارجي ضئيل وتجهد في إثارة اهتمام وسائل الإعلام والأوساط السياسية بها وبمطالبها. وفي هذه الحالة، لم يكن لديها الشيء الكثير لتخسره وكان مكسبها كبيراً في اللجوء إلى العنف: فبالحضّ على الثورة والعنف الطوعي توفرت لها الفرصة لكي تغدو حديث الناس وتنشر رسالتها.

الانتقادات الموجهة لمسلّمة العقلانية - إن بضعة الأمثلة التي جئنا على ذكرها، ولعلّه يمكننا أن نذكر عدداً كبيراً منها، قد أوضحت **فعالية** مسلّمة العقلانية (أو مسلمة الفعل)، إذ تسمح هذه المسلّمة، في واقع الأمر، بالتوصل إلى تفسيرات لظواهر مهمة وكانت في بادئ الأمر جدّ غامضة.

ومع ذلك، تظل هذه المسلمة في كثير من الأحيان مثار جدل وخلاف في علم الاجتماع.

ويتخذّ هذا الخلاف في البداية شكل نقد منهجوي مفاده أن مفهوم الفعل أو العقلانية الأدَوية **لا تفيد في شيء** في التفسير السوسيولوجي.

ولقد قدّم دوركهايم عرضاً كلاسيكياً حول هذا النقد في كتابه الشهير "قواعد الطريقة السوسيولوجية"[1]. إذ انطلق من الفكرة التي

(1) إميل دوركهايم، "قواعد الطريقة السوسيولوجية"، باريس، PUF، مجموعة Quadrige، 1986 (1895).

تقول إن الأحداث الاجتماعية هي ظواهر تقع خارج الفرد وتمارس نوعاً من "القسر" على التصرفات. وفي هذا المنظور، تظل التصرفات الفردية التي تثير اهتمام عالم الاجتماع ظواهر تابعة (ينبغي تفسيرها) وليست جازمة (تفسيرية). إنها، بعبارة أخرى، نتائج لأحداث اجتماعية، وليست أسباباً لها، مما يدفع دوركهايم إلى الاستنتاج بأن الأحداث الاجتماعية لا يمكن تفسيرها إلا بأحداث اجتماعية أخرى وليس بـ "حالات الوعي الفردي". وهكذا نراه يستبعد فعل المصادر السببية الممكنة للظواهر الاجتماعية[1].

لقد سبق ورأينا بالتفصيل، من خلال المثال حول التفاوت في الفرص الدراسية الخطأ الذي يخفيه هذا المفهوم المنهجوي. فإذا كنا ننوي، في مجال التفسير السوسيولوجي، الاستغناء عن كل مرجع والانتقال إلى الأفعال، فسوف نقتصر على التحليل السببي الذي ورد شرحه في الفصل الأول. إن هذا النوع من التحليل الذي يتقيد جداً بتعليمات دوركهايم لا يخلو من فائدة، بيد أنه يتضمن حدّين لا يمكن تذليلهما، فهو من جهة لا يسمح بالتوصل إلى تفسير نظري للظواهر

(1) المرجع السابق، ص. 109. نلاحظ هنا أن دوركهايم يدعو في نصوصه المنهجوية إلى استبعاد "علم النفس"، أي نظرية الفعل. ولكن غالباً ما تكون هذه النظرية حاضرة في تحليلاته السوسيولوجية الخاصة. إن نظرياته ليست بعيدة عن الفردانية المنهجوية بقدر ما تجعلنا "قواعد الطريقة السوسيولوجية نعقد ذلك". راجع حول هذه النقطة آراء بودون ودوركهايم وفيبر "تقارب في الطريقة" الواردة في كتاب ريمون بودون "دراسات حول علماء الاجتماع الكلاسيكيين" منشورات PUF، مجموعة Quadrige، 1998 ص 93 - 136.

الاجتماعية طالما لا يعدو كونه مجرد عملية تعميم تجريبية قائمة على معطيات الملاحظة.

كما لا يوضح من جهة أخرى العلاقات السببية الحقيقية التي تؤثر على الأحداث الاجتماعية والمؤلفة من منظومات أفعال (راجع ما ورد سابقاً حول التحليل السببي والفردانية المنهجوية).

ويمكن أن يتخذ الخلاف حول مسلمة العقلانية الأدَوية الشكل الأكثر مباشرة لنقد تجريبي. ويتلخص هذا النقد في التأكيد بأن التصرفات الفردية كما نلاحظها **(أحياناً أو في غالب الأحيان) غير عقلانية.**

ويبدو للوهلة الأولى أن لهذا النقد ما يبرره. هل من قبيل العقلانية أن تقوم العائلات الفلاحية في المناطق الأكثر فقراً من العالم بإنجاب أعداد كبيرة من الأطفال والإسهام على هذا النحو بزيادة السكان والضغط على موارد الحياة؟ وهل من العقلانية أيضاً أن يواصل شخص مدمن على تدخين السجائر إحراق السيجارة تلو الأخرى وهو يعلم حق العلم بأنه يعرض نفسه للإصابة بالسرطان في وقت لاحق؟

على أننا حين ننظر إلى هذا النوع من الأمثلة عن كثب، نجدها تؤكد مسلمة العقلانية بدلاً من أن تنفيها.

لنتفحص مثال العائلات الفلاحية في البلدان الفقيرة. لماذا تريد هذه العائلات إنجاب كثير من الأطفال؟ لأن هؤلاء في نظرها

يشكلون ثروة حقيقية. أولاً لأن تربيتهم لا تكلفها غالياً، وثانياً لأنهم يستطيعون، حال بلوغهم سن الرشد، مساعدة أهلهم في زراعة الأرض أو توفير المال لهم بالذهاب إلى العمل في الخارج. وحين يطعن هؤلاء الأهل في السن ويستحيل عليهم تأمين معاشهم، يستطيع الأبناء هنا تقديم العون لهم.

باختصار، يزول مظهر اللاعقلانية حالما نكلف أنفسنا عناء سؤال هؤلاء الفلاحين لكي نفهم الوضع الذي يعيشون فيه- وهو وضع جدّ مختلف عن الوضع الذي يمكن أن نجده في البلدان الغنية. إن على عالم الاجتماع، كما يظهر، أن يبذل جهده للاستعلام عن وضع الأفراد الفاعلين إذا ما أراد تقييم عقلانية أفعالهم، ولاسيما إذا كان هؤلاء الفاعلون يعيشون في محيط جدّ مختلف عن محيطهم.

لماذا يشعل المدخن المدمن السيجارة تلو الأخرى في الوقت الذي يعرف فيه الأخطار التي تتهدده على المدى الطويل؟ إذا ما أردنا تبسيط الأمور نقول إن السبب في ذلك يرجع إلى أنه يفضل الحصول على متعة مؤكدة وحاضرة على أن يتجنب خطر الإصابة بمرض وبيل في مستقبل بعيد. وبعبارة أخرى إن سلّم أفضلياته الدنيوية يقوده، وبخيار منطقي إلى إهمال النتائج غير السارة وغير المستحبة جداً التي تنجم عن أفعاله الحاضرة في مستقبل بعيد في نظره.

حين حاولنا أن نصف سلوك هذا المدخن **باللاعقلانية** فهذا يرجع إلى أن أفضلياتنا تختلف عن أفضلياته فلو كنا "في مكانه" مع أفضلياتنا الدنيوية وليس مع أفضلياته، لكنّا تصرفنا بشكل مغاير. وهذا لا يثبت بأن المدخن غير عقلاني، ولكن من الأجدر بالملاحظ أن ينتبه إلى عدم الخلط بين أفضليات الأفراد الذين يدرسهم وأفضلياته.

في هذين المثالين، يتولد الانطباع باللاعقلانية من أحد أشكال الوسطية الاجتماعية Sociocentrisme حيث يقوم المراقب بإسقاط إما خصائص وضعه الخاص أو أفضلياته الخاصة به على الأفراد الذين يقوم بدراستهم. ولكن إذا كان وضع الفاعلين أو أفضلياتهم بعيدة جداً عن وضعه وأفضلياته، فإن تصرفاتهم ستبدو له آنئذٍ غير مفهومة وغامضة.

وسيكون الإغراء قوياً، في هذه الظروف، للبحث عن تفسيرات تقوم على لاعقلانية مزعومة لدى الأفراد. وقد يمكننا، على سبيل المثال، أن نفسر معدل الولادة العالي بين فلاحي البلدان الفقيرة بـ "وزن" التقاليد أو العقليات. والحال أن تفسيراً من هذا النوع غير مُرضٍ للغاية، إذ إنه مصطنع tautologique، فهو من جهة، يعزو هذا التصرف المواليدي (المشجع على الولادة) إلى "وزن" التقاليد، ومن جهة أخرى يتحقق من أن للتقاليد "وزناً" من خلال اكتشاف هذا

التصرف المواليدي. وهكذا يجد الباحث نفسه وهو يدور في حلقة مفرغة من دون تقديم أي تفسير حقيقي.

إن الشعور باللاعقلانية الذي تولّده تصرفات عديدة ينجم عن تطبيق غير صحيح للطريقة "الإدراكية". ولكن سرعان ما يتبدّد هذا الشعور أو الانطباع حالما يتوصل عالم الاجتماع، وبفضل تقنات الملاحظة، إلى توضيح مناسب للوضع ولأفضليات الفاعلين.

وفي آخر المطاف، تخرج المسلّمة العقلانية معززة القوة، لا ضعيفة، من حملة الانتقادات الموجهة إليها. فإذا أردنا الاستغناء عن هذه المسلمة، لوجدنا أنفسنا عاجزين عن تفسير العديد من الظواهر الاجتماعية من جهة، وقد نقع في فخ الوسطية الإثنية Ethnocentrisme أو التفسيرات المصطنعة.

2- **التجميع** - في الحالات البسيطة، ليس التجميع سوى عملية جمع بين الأفعال الفردية. وفي نظرية التفاوت في الفرص الدراسية، على سبيل المثال، تُمثّل الظاهرة الاجتماعية بإحصائيات لا تعدو كونها انتقالاً مباشراً للقرارات الفردية إلى مستوى علم الاجتماع الكلي.

بيد أنه يوجد أيضاً حالات مركبة أكثر يكون الأفراد فيها مترابطين: كأن تكون الأفعال التي يقوم بها بعضهم متعلقة بتلك الأفعال التي جرت أو بتلك التي يمكن أن تجري على يد فاعلين آخرين. وتستحق هذه الحالات اهتماماً خاصاً للغاية إذ إنها تكشف

عن إمكانية جدّ مهمة، ألا وهي إمكانية حدوث خلاف أو تباعد بين غايات الفاعلين ونتائج أفعالهم المجمّعة. ويمكن لهذه الأفعال في حال اندماجها أن تؤدي إلى تأثيرات سوسيولوجية كلية لا تمثل جزءاً من غايات الفاعلين ونواياهم.

وهكذا فإن أحد المكاسب العلمية المهمة للفردانية المنهجوية هو إسهامها في دراسة الظواهر التي هي **النتيجة المجمّعة لا القصدية للأفعال البشرية**[1].

ويمكن أن تُسمى تأثيرات **التجميع** المركّبة هذه، "تأثيرات طافية" و"تأثيرات تركيبية" أو "تأثيرات منحرفة" أي تلك التي يحكم عليها بأنها غير مرغوبة. ونورد فيما يلي مثالين حول ذلك، الأول مستمد من علم اجتماع الفعل الجماعي والثاني من علم اجتماع التمييز العنصري.

مفارقة الفعل الجماعي: في مؤلفه الذي أضحى من المؤلفات الكلاسيكية، اهتم م. أولسون[2] بظاهرة غريبة: فقد اكتشف أن

(1) ولد مفهوم العلم الاجتماعي- كدراسة للتأثيرات غير الإرادية لعملية دمج أفعال إرادية- في القرن الثامن عشر مع كتاب من أمثال برنار ماندفيل ودافيد هيوم وآدم سميث. من أجل تقديم ولمحة تاريخية راجع ف. أ. هايك، نتائج فعل الرجال لا غاياتهم، ورد في كتاب إ. م. كلاسين "الأسس الفلسفية للأنظمة الاقتصادية، نصوص جاك روف ودراسات معدّة تكريماً له" باريس، دار النشر "بايو" 1967 ص98 – 106.

(2) م. أولسون، "منطق الفعل الجماعي"، باريس، PUF، 1978 (1966).

الانتساب إلى الجمعيات الطوعية مثل النقابات أو الأحزاب السياسية ضعيف جداً في بعض الأحيان. بيد أن عدداً كبيراً من الأفراد مهتمون بالمنافع الجماعية التي يمكن لهذه "الجمعيات توفيرها لهم. فما الذي حصل إذاً حتى لا يكون لها بشكل عام سوى عدد ضئيل من المنتسبين بالنسبة لجمهورها المحتمل؟

من أجل الإجابة عن هذا السؤال، اقترح أولسون نموذجاً جد بسيط يوضح بشكل جيد "مفارقة الفعل الجماعي" وهو: وضع تتوفر لكل فاعل فيه فرصة للكسب والمنفعة من فعل جماعي يمكن أن يقوم به أفراد المجموعة كلهم، ومع ذلك لا يبادر أي من هؤلاء الأفراد فيه إلى الشروع في هذا الفعل.

لنتخيل مجموعة من عشرة أفراد يدفع كل منهم ضريبة مالية قيمتها 4 يورو (الأرقام وهمية بالكامل). ولنفترض بأن هؤلاء الأفراد يستطيعون الاستفادة من تخفيض في الضريبة، شريطة الشروع بفعل (أو عمل) جماعي لدى السلطات الرسمية.

بيد أن لهذا الفعل ثمناً: فهو يتطلب من الفاعلين وقتاً للاشتراك في اجتماعات أو تظاهرات، كما يتطلب المال لتمويل كل المنظمة. وقُدرت كلفة الفعل الكلية بما يعادل يورو واحداً لكل مشترك.

ويفترض أيضاً بأن الحسم الحاصل على الضريبة سيكون كبيراً كلما ازداد عدد المشاركين المطالبين به: فإذا أسهم كل الأفراد

(العشرة) في العمل الجماعي، فسيكون التخفيض بنسبة 50% وإذا ما تراجع أحد الأفراد واشترك التسعة الآخرون في العمل، فسيكون التخفيض في الضريبة بنسبة 45% (لكن تطبيقه سيظل مستمراً على مجمل الأفراد العشرة)، وإذا ما اشترك ثمانية أفراد، فسيكون التخفيض بنسبة 40% (لكل من الأفراد العشرة) إلخ. وهكذا فإن الحسم من الضريبة ينقص بنسبة 5% كلما خرج فرد من العمل: فإذا اشترك فرد واحد، يكون التخفيض في الضريبة بنسبة 5% لكل فرد، وإذا لم يشترك أحد في ذلك العمل الجامعي فسيكون التخفيض بنسبة صفر بالمئة طبعاً!

فلهؤلاء الأفراد، في نطاق الجماعة، مصلحة أكيدة في الإسهام في العمل المشترك، إذ سيوفر لهم مبلغ 20 يورو على شكل تخفيض في الضريبة، شريطة أن يشتركوا جميعهم، ولن يكلفهم ذلك سوى 10 يورو بالإجمال. وهكذا ينفق كل فرد يورو واحداً ويحصل على تخفيض في الضريبة بنسبة 50%، أي 2 يورو. وبذلك يكون الربح الصافي لكل فرد يورو واحداً.

ولما كان لكل فرد مصلحة في الشروع بعمل أو فعل جماعي، فإن من الطبيعي، كما يبدو، أن نستنتج بأن هذا العمل سوف ينجز وأن الفاعلين سيستفيدون من الحسم الضريبي. إننا، إن اعتقدنا ذلك، نكون قد أخطأنا، ويعود ذلك إلى جهلنا وإغفالنا لإمكانية تأثير طافٍ – وهو في هذه الحالة تأثير منحرف – ناجم عن عملية تجميع أفعال مترابطة.

وفي حال الوضع الذي ندرسه، سيتم إحباط النوايا الفردية في الحصول على تخفيض ضريبي ولن يتم الشروع في الفعل الجماعي.

ولكي نرى ذلك، لنأخذ بوجهة نظر أحد الأفراد العشرة المعنيين والذي نشير إليه بحرف A. هذا الفرد يقوم بتقدير الفائدة التي يمكن أن يجنيها من الاشتراك في الفعل الجماعي. إن قراره يتوقف على ما سيفعله الآخرون. فإذا اشترك التسعة الآخرون في العمل الجماعي، فلا مصلحة لـــA بالاشتراك. فلو اشترك، فسيربح يورو واحداً، أي تخفيض في الضريبة بمقدار 2 يورو ناقص يورو واحد لتكلفة الفعل الجماعي. ولكن في حال عدم اشتراكه فسيفلت من تكاليف الفعل الجماعي، ويستفيد برغم كل شيء من تخفيض في الضريبة بنسبة 45% هو من الناحية الفرضية التخفيض الحاصل من فعل أو عمل يقوم به تسعة أفراد. وهكذا سيربح A في حال عدم اشتراكه $4 \times 0.45 = 1.8$ يورو. وعلى ضوء هذه الفرضية الأولى سيقرر عدم الإسهام في الفعل الجماعي.

إذا اشترك ثمانية من الأفراد الآخرين المعنيين بالفعل الجماعي فلن يكون للفاعل A أيضاً مصلحة في الاشتراك. إن أرباحه الصافية في حال اشتراكه سترتفع إلى 0.8 يورو بما أنه يحصل على حسم ضريبي بنسبة 45% (أي على ربح إجمالي مقداره 1.8 يورو)، ولكن ينبغي عليه تحمّل كلفة الفعل الجماعي (يورو واحد). وفي حال عدم اشتراكه، تكون نسبة الحسم الضريبي 40% (كون الفعل الجماعي

ارتكز على ثمانية أفراد) وترتفع أرباحه الصافية إذاً إلى 4 × 0.40 = 1.6 يورو. وفي هذه الحالة الثانية سيكون من مصلحة الفاعل A عدم الاشتراك أيضاً.

وإذا ما استعرضنا مجمل الحالات الممكنة كافة (مع 7 مشتركين، ثم مع ستة مشتركين، ثم مع خمسة.. إلخ)، لوجدنا، وأياً كانت القرارات التي يتخذها الباقون، أنه ليس في مصلحة الفرد A **بتاتاً** الإسهام في الفعل الجماعي. ويمكن القول، بلغة ومفردات نظرية الألعاب التي يرجع إليها هذا المثال، إن استراتيجية الهروب تغلب استراتيجية التعاون.

ولما كانت هذه المقاربة أو المحاكمة العقلانية لحالة الفرد A تسري أيضاً على كل فرد من الأفراد الآخرين، فإن أياً من هؤلاء الفاعلين لن يختار الفعل الجماعي الذي بدوره لن يرى النور. وترجع هذه النتيجة المخالفة للبديهة إلى أن للإسهام في الفعل الجماعي كلفة فردية، في حين أن مرابح هذا الفعل تشمل كل الأفراد، حتى أولئك الذين لم يسهموا فيه.

يدل هذا المثال، من وجهة نظر منهجوية، على أهمية آلية التجميع. فقد تعمد مجموعة "كامنة"، أي تفتقر إلى تنظيم بنيوي، إلى نهج سلوك مختلف جداً عن أي سلوك آخر قد ينهجه فرد وحيد أمام خيار جماعي. إن الفعل الجماعي هو تجميع لعدة أفعال، مع احتمال

ما ينجم عن ذلك من آثار طافية أو منحرفة، كما لا يمكن لمنطقه أن ينطبق على منطق الفعل الفردي.

لنضفْ إلى ذلك ملاحظتين:

يعد المثال العددي الخاص الذي يقترحه أولسون "نموذجاً"، بمعنى التمثيل المبسط للواقع. ولذا لا يمكن اعتباره كاريكاتورياً أو ساذجاً أو تبسيطياً. وقد يبدو هذا المثال بعيداً جداً عن الحالات التي نصادفها في الواقع مع كل تعقيداتها وتنوعها، ولكن يكفي أن نوضح هذه الظاهرة المهمة: وهي الصعوبة الكبيرة في تعبئة جماعات كامنة أياً كانت – مستهلكون، عمال، عاطلون عن العمل، دافعو ضرائب.. إلخ – للعمل، وحتى من أجل مصلحتها الجماعية الخاصة. إن هدف هذا النموذج ليس التشبث بأقرب واقع تاريخي خاص، بل بتوضيح تأثير تجميع نموذجي نصادفه في أوضاع وحالات متعددة.

ولا يثبت نموذج أولسن بالطبع أن الناس لن يتعاونوا أبداً في أي فعل جماعي، لكنه يبيّن فقط أنه **في بعض الحالات** – ولبعض قيم معايير القرار – لا يتحقق فعل جماعي يكون مفيداً لكامل مجموعة كامنة من الأفراد. كما يتيح، وعلى العكس، فهم الحالات التي تتوفر للفعل الجماعي فيها فرص النجاح: أي حين تكون الجمعيات الطوعية قادرة على أن توفر لأعضائها فوائد فردية (وليست جماعية فقط) كبيرة بما يكفي لدرء **التأثير المعطّل** الذي جرى توضيحه.

التمييز الاجتماعي - في المثال السابق، تم شرح أحد الأنواع الخاصة بتأثير التجميع حيث يقوم كل فاعل بأخذ القرارات التي يتوصل إليها الفاعلون الآخرون بالحسبان، قبل أن يتخذ هو نفسه قرار الشروع بالفعل.

لنأخذ الآن مثالاً تتخذ فيه سيرورة التجميع شكل رد فعل تسلسلي: أي حين تقوم الأفعال التي ينجزها فاعل أو مجموعة أولى من الفاعلين بتغيير مضمون قرار مجموعة ثانية من الفاعلين، مما يدفع بهؤلاء إلى إنجاز أفعال تقوم بدورها بتغيير مضمون قرار مجموعة ثالثة من الفاعلين، وهكذا دواليك حتى انتهاء العملية.

وكما جرى الأمر في الحالة السابقة، سنعمد هنا إلى تحليل نموذج بسيط ولكن يمكن أن يؤدي إلى إجراء عدد من التطبيقات المهمة.

نلاحظ في المجتمع ظواهر من التمييز يمكن أن تكون بارزة جداً. إن التمييز في السكن يتخذ في كثير من الأحيان شكل تجمعات وحتى "غيتوهات" تقام على أساس الانتماء إلى إثنية أو طبقة اجتماعية. فهل هذه الظواهر هي نتاج إرادة متعمدة في الفصل أو الإقصاء، من جانب فئة من الناس أو أخرى؟ قد يكون الحال كذلك بالطبع. بيد أن ت. شيلينغ[1] قدّم إسهاماً بيناً حين أثبت أن هذه

(1) ت. شيلينغ "طغيان القرارات الصغيرة" باريس، PUF ، 1980 (1978).

التجمعات السكنية يمكن أن تشكل أيضاً تأثيرات طاغية: إذ يمكن للخيارات السكنية، فيما لو اندمجت فيما بينها، أن تصل بنا إلى مستويات من التمييز أعلى بكثير من تلك التي يتمناها الفاعلون أنفسهم، ولا تعكس بالضرورة، إذاً، نية أو رغبة واعية في الإقصاء.

ولكي يوضح شيلينغ كلامه على أفضل وجه، فقد عمد إلى إجراء تجربة تمثيلية Simulation. فجاء برقعة شطرنج وافترض أنها تمثل فضاء سكنياً، ووضع بيادق بيضاء وسوداء بشكل عشوائي في بعض الخانات (وليس في كل الخانات، وإلا فإن تحركات البيادق ستواجه عرقلة)، وأضاف بأن كل بيدق يمثل فاعلاً، وأن لونه يدل على انتمائه إلى إحدى الفئتين الموجودتين في التجمع السكني، وعلى سبيل المثال إلى إثنيتين (زنوج ورجال بيض) أو طبقتين اجتماعيتين (غنية وفقيرة).

وسنفترض- فرضية أساسية- بأن رغبة الفاعلين بالتميّز والفصل ضعيفة بما فيه الكفاية. وبناء على ذلك، سيحاول كل فرد أن يعيش في جوار حيث 50% من الأفراد المتواجدين فيه ينتمون إلى طبقته الاجتماعية. إن هذه الفرضية، إذا ما ترجمت وفق المثال النموذج، تعني أن كل فاعل يرغب بأن يكون نصف الفاعلين الموجودين في الخانات المجاورة لخانته، على الأقل، من نفس فئة "لونه". إذاً، لا يسعى الفاعلون بوضوح إلى الانفصال عن أولئك الذين

ينتمون إلى الطبقة الأخرى، بل يهدفون فقط إلى عدم الظهور على شكل أقلية في محيطهم المباشر.

وبما أن البيادق وضعت في البداية على رقعة الشطرنج على نحو عشوائي، فسوف لن تجد جميعها نفسها في الوضع المأمول، أي أن تكون 50% من البيادق على الأقل تنتمي إلى لون واحد. وعلى ضوء ذلك، ستتحرك بعض البيادق على رقعة الشطرنج للوصول إلى أفضل جوار أو وضع مطابق لأفضلياتها.

ولكن عندما يتحرك بيدق ما، فإنه يغيّر من جهة موقع البيادق التي كانت تحيط به في الأصل، كما يغيّر من جهة أخرى موقع البيادق الأخرى التي يتحرك باتجاهها. فقد يحدث على سبيل المثال، وعلى أثر هذا الانتقال، أن يصبح أحد البيادق المجاورة لهذا الموقع الجديد في عداد الأقلية في محيطه، فيختار الانتقال بدوره، وهذا يؤدي إلى تغيّر في موقع بيادق أخرى. وهكذا تتوالى التنقلات إلى أن يطرأ توازن سيكون في الفاعلون راضين عن جوارهم فلا يعودون بحاجة إلى الانتقال من مكان إلى آخر.

ولكن ما الذي يمكن أن نلاحظه بعد انتهاء عملية التجميع هذه؟ بينما كانت البيادق في البدء موزعة بشكل شبه مماثل تقريباً، ظهر في نهاية عملية نقل البيادق ميل شديد إلى التمييز بعد أن شكلت الأقلية من البيادق أنواعاً من "الغيتوهات" وقد أحاطت بها غالبية من

البيادق. وهكذا لا ينجم عن ظواهر التمييز الشديدة بالضرورة إرادة إقصاء متعمدة من جانب الفاعلين المعنيين.

إن لعملية التجميع هذه شكل **تأثير تضخيمي**: ذلك أن ترابط الأفعال واندماجها ببعض يؤديان إلى وضع تظهر فيه نوايا الفاعلين ورغباتهم مبالغاً فيها على نحو غير متناسب وكاريكاتورية.

أنواع مختلفة من تأثيرات التجميع - يمكن أن يؤدي الدمج بين أفعال فردية إلى تأثيرات تجميع من كل الأنواع: تأثيرات تكميلية، تأثيرات ردود فعل تسلسلية، **تأثيرات جمعية**، تأثيرات إعادة إنتاج، تأثيرات تناقضية، إلخ.

لنذكر بشكل موجز بعض الأمثلة المتعلقة بهذه الأنواع. إن نظرية التفاوت في الفرص (بودون) ونظرية ازدياد أعمال السلب (كوهن وفيلسون) تمثلان أكثر تأثيرات التجميع بساطة، ألا وهو التأثير الإضافي، وما الظاهرة الاجتماعية سوى مجرد جمع للأفعال الفردية. وتعد مفارقة التمييز أو الفصل (شيلينغ) مثالاً على **تأثير رد الفعل التسلسلي**، تماماً مثل تحليل النتائج التي تنجم عن تغيير في طلب المستهلكين (سنتحدث عن ذلك في مكان لاحق من هذا الفصل)، بيد أنه يمكننا أيضاً ذكر تأثيرات التقدم التقني. فقد أثبت ل. وايت[1] أن الابتكارات التقنية المهمة، مثل المحراث ذي السكة المعدنية أو

(1) ل. وايت "تكنولوجيا العهد الوسيط والتغيير الاجتماعي" أوكسفورد، دار النشر "كلارندون بريس" 1962.

شكيمة الحصان، أدّت بوساطة سلسلة من الأسباب والتأثيرات إلى تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة في مجتمعات العهد الوسيط.

إن **تأثيراً جمعياً** ليس سوى تأثير تتعزز شدته بوساطة **سببية دائرية** أي عن طريق نتائجها الخاصة. ويمكننا أن نذكر هنا من جديد مثال شيلينغ. لنذكر مثالاً آخر مستمداً من عالم الاقتصاد: "حين تزداد كمية المال أكثر فأكثر في بلد ما، يحدث مقابل ذلك تضخم سريع النمو، تقابله زيادة أسرع في الأسعار. وعندئذ يدرك الناس بأن من مصلحتهم الإسراع في إنجاز مشترياتهم، لأن أي تأجيل في ذلك يؤدي بهم إلى صرف مزيد من المال لتأمين حاجاتهم. ولكن إذ يسرع هؤلاء في صرف أموالهم على هذا النحو، فإنهم يسهمون بأنفسهم في زيادة الطلب على شراء السلع، مما يؤدي إلى رفع الأسعار. وهكذا تسبب الزيادة في كمية الأموال إلى ارتفاع في الأسعار تزداد سرعة أيضاً تحت تأثير هذا الارتفاع نفسه (السببية الدائرية).

تعدّ مفارقة الفعل الجماعي (أولسون) وكذلك مثال س. بوبكين حول ندرة الابتكار في بعض المجتمعات التقليدية (انظر لاحقاً ص 101) من بين تأثيرات إعادة الإنتاج البسيطة لا تكون اللاحركية الكلية فيها سوى انعكاس لجمود الفاعلين.

إن إعادة الإنتاج، أي الاستقرار في زمن بعض الخصائص التي يتصف بها نظام اجتماعي، يمكن أن تنشأ أيضاً من تأثيرات

أكثر تعقيداً حيث عدة حركات مضادة تبطل إحداها الأخرى على المستوى الكلي. وما "مفارقة أندرسون" سوى مثال كلاسيكي على ذلك: لم يكن لدمقرطة التعليم في العقود الأخيرة من القرن الماضي سوى تأثير ضئيل (أو حتى معدوم) على الحركية الاجتماعية. وبعبارة أخرى أنه على الرغم من أن لمستوى التعليم تأثيراً قوياً على الوضع الاجتماعي، وأن ثمة احتمالاً لا يفتأ يكبر في أن يبلغ أبناء العمال مستويات دراسية عالية، فإن احتمال هؤلاء أن يشغلوا على المستوى الاجتماعي مناصب أعلى نسبياً من مناصب أهلهم قد تغيّر قليلاً، مما يدل على أن إعادة إنتاج البنية الاجتماعية هي نتيجة جمْعية لفعل مترابط ومركّب بين عديد الفاعلين المعنيين[1].

في تأثير المناقضة effet de contradiction تكون نتائج السوسيولوجيا الكليّة للأفعال الفردية معاكسة للنتائج التي يسعى إليها الفاعلون على مستوى علم الاجتماع الجزئي microsociologie. في البلدان الفقيرة تكون نسبة الولادة مرتفعة في أغلب الأحيان، فينجب الأهل كثيراً من الأطفال إذ إنهم يعتمدون عليهم في طلب المساعدة (من بين أشياء أخرى) حين يطعنون في السن. إلا أن ازدياد السكان الناجم عن النسبة العالية في الولادة يمكن أن يؤثر على موارد البلاد التي أضحت أقل وفرة ويزيد من مستوى الفقر العام. وهكذا يمكن لشخص ما يرنو إلى الثروة والغنى أن يسهم في إفقار الجميع.

(1) ريمون بودون "التفاوت في الفرص"، مرجع سابق.

3- **التفسير الفعلاني** - تظهر الأمثلة التي جئنا على ذكرها الخاصيات المهمة للتفسيرات التي صيغت في إطار الفردانية المنهجوية.

بادئ ذي بدء، يسعى عالم الاجتماع إلى إدراك أفعال نموذجية لا أفعال حقيقية وملموسة. فالأفعال الحقيقية التي ينجزها أفراد ماديون تعتمد في كل حال خاصة على عدد كبير من العوامل المركبة التي لا تهم بمعظمها عالم الاجتماع. إذ يمكن في نطاق السعي إلى تفسير ظواهر مجمّعة، الاكتفاء بتمثيل الفعل على نحو مبسط جداً.

لنُشر هنا إلى أن الفاعل الاجتماعي لا يكون بالضرورة فرداً. فقد يكن أيضاً منظمة مزودة بجهاز جماعي لاتخاذ القرار، مثل حكومة أو مؤسسة أو أي شيء من هذا القبيل.

ثم أن **الفردانية المنهجوية ليست "ذّرية"** atomisme لا تعمد الظواهر الاجتماعية فيها إلى تفسير نفسها إلا بوساطة خاصيات الأفراد. إن الفاعل ليس قطعاً "ذرة" تتخذ قراراتها في فراغ اجتماعي. فهو يعمل دوماً من خلال وضع ما، ويحدّد لنفسه الخيارات والاستراتيجيات الجاهزة. وفيما تبقى، فإن الفوارق في الوضع هي التي تفسّر في معظم الأحيان بأن أفعالاً مختلفة تطرأ وتنجم عن ظواهر اجتماعية كلية مختلفة (كما في المثال حول السود الأمريكيين في الستينيات من القرن الماضي).

ولكن يجدر بنا أن نتجنب التفكيــر في أن الوضع الاجتماعي - مؤسسات، بنى تحتية - هو الذي يحدد الأفعال، بل إن جلّ ما يفعله هو تحديد شروط الخيار. ثمة فاعلون يستطيعون حتماً إجراء خيارات متنوعة وإن كانوا موجودين في وضع مماثل، وذلك لأنه ليس لديهم جميعاً الأفضليات نفسها، وكذلك المواقف نفسها من احتمال الفشل أو الخطر، وحتى المعتقدات أو المعلومات ذاتها.

ويمكن إيجاد المخطط التوضيحي للفردانية المنهجوية بالصيغة التالية:

$$S = f [a (C,p)]$$

إن الظواهر الاجتماعية التي ينبغي تفسيرها S هي تابع f للأفعال a. وهذه الأفعال ذاتها هي تابع للوضع الاجتماعي C الذي تجري فيه ولأفضليات p الفاعلين المعنيين (المتغيرات الاجتماعية الكلية أشير إليها بحرف بداية والمتغيرات الاجتماعية الجزئية بحرف صغير). وقد سبق ورأينا (من خلال قراءتنا للفردانية المنهجوية) أن هذا النوع من التفسير لا يختلف، من وجهة نظر شكلية، عن تفسيرات علوم الطبيعة.

وللتفسير الفعلاني بالضبط، في مرحلته "الإدراكية" بعدُ غير موجود في علوم الطبيعة، وهو يتلخص بأن نضع أنفسنا "في محل الفاعل لكي ندرك أفعاله ونفسرها. بيد أن هذا البعد التفسيري لا يمنع

علم الاجتماع من الوصول، كسائر العلوم الأخرى، إلى الموضوعية. إذ إن تفسير الأفعال يتعلق بمعيار الصحيح والخطأ. وبملاحظة سياق اتخاذ القرار وأفضليات الفاعلين، يستطيع علماء الاجتماع من حيث المبدأ اختبار صحة التفسيرات التي يقترحونها. وحتى وإن لم يكن ذلك ممكناً على الدوام من الناحية العلمية، فإن هؤلاء يستطيعون مبدئياً الاتفاق حول ما يمكن أن يمثل تفسيراً صحيحاً أو ما يمكن أن يكون تفسيراً خاطئاً لنوع ما من الأفعال.

ثمة ملاحظة أخيرة. إن النظريات التي جرى صياغتها في لغة الفردانية المنهجوية لا تسمح على العموم باكتشاف قيم عددية دقيقة للمعطيات الاجتماعية الكلية الملاحظة (درجة التفاوت في الفرص الدراسية، نسبة الاشتراك في الجمعيات الطوعية، نسبة الزيادة في حالات الجنوح...). بيد أنها تسمح على نحو أفضل، وهذا لأمر مهم وكبير فيما لو توصلنا إلى ذلك، باكتشاف **المظهر العام** للمعطيات كما يبرز من خلال عمليات التقصّي التجريدية.

3- تنوع التطبيقات

كثيرة جداً هي نظريات علم الاجتماع، سواء الكلاسيكية منها أو المعاصرة، التي تخضع بوضوح أو ضمنياً لقوانين الفردانية المنهجوية. ولا بد لنا هنا من الاكتفاء بذكر عينة موجزة منها، نهدف

منها إلى توضيح بعض الأوجه المهمة في هذه الطريقة[1]. سوف نصنف النظريات في ثلاث فئات، بحسب ما تتعلق بأنظمة الترابط وأنظمة الأدوار أو التغيّرات الاجتماعية. إن هذه الفئات ليست منفصلة عن بعضها بعضاً ويمكن إذاً أن تتقاطع إلى حد ما.

1- **أنظمة الترابط:** إن أغلب الأمثلة التي جئنا على ذكرها حتى الآن في هذا الفصل تنتمي إلى هذه الفئة الأولى: وهي أن أفعال الأفراد تمارس تأثيراً مباشراً أو غير مباشر على بعضها البعض، ولكن من دون أن تقتصر هذه الترابطات على أفعال مترابطة تحققت في إطار الأدوار الاجتماعية (سوف نتحدث عن مفهوم "الدور" فيما بعد). إن أول مثال سنذكره سيثبت لنا أن الفردانية المنهجوية لا تطبق فقط على المجتمعات الحديثة المسماة بالمجتمعات "الفردانية"، بل وعلى المجتمعات التقليدية من النوع "المشترك".

ولقد تساءل س. بوبكين[2] عن السبب الذي جعل التجديد أو الابتكار نادراً جداً في المجتمعات الفلاحية التقليدية في آسيا. وقد وجد

---

[1] من أجل الحصول على إحصائيات أكثر اكتمالاً، راجع مؤلفات ريمون بودون: "التأثيرات الخادعة والنظام الاجتماعي" باريس، PUF، مجموعة Quadrige، 1993 (1977)- "منطق الاجتماع. مقدمة للتحليل السوسيولوجي"، باريس، دار النشر "هاشيت" مجموعة "بلورييل" 2001 (1979)- "موضع الفوضى. نقد نظريات التغيير الاجتماعي"، صدرت ترجمته عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع "مجد". باريس، PUF، "مجموعة "كادريج" 1991 (1984).

[2] س.ل.بوبكين "الفلاح العقلاني. السياسة الاقتصادية في المجتمع الريفي في فيتنام" بركلي، جامعة كاليفورنيا للصحافة 1979.

أن الأمر يعود إلى كون القرارات الجماعية تتخذ هناك على قاعدة الإجماع وليس بغالبية الأصوات. في هذه الظروف، يتمتع كل فرد بحق النقض (الفيتو). ولما كان أي ابتكار أو تجديد لا يتم قبوله ما لم يكن كل عضو في المجتمع مقتنعاً بأنه سيعود عليه بالفائدة، يعمد الأفراد إلى تقديم مقترحات تحظى بنقاشات طويلة مسبقة وغالباً ما يتم رفضها.

ولكن ينبغي أن نفهم السبب الذي يدعو هؤلاء القرويين إلى التمسك بقاعدة اتخاذ القرار بالإجماع. لقد لاحظ بوبكين أن أعضاء هذه المجتمعات الفلاحية هم فقراء جداً ومترابطون بقوة فيما بينهم في آن واحد، تجمعهم على سبيل المثال حقوق لقاطة متبادلة. ولذا فإن اتخاذ قرارات من جانب واحد يمكن أن يقلّص من معاش الآخرين وحتى أن يهدد وجودهم. وهكذا يمكن أن نفهم، في مثل هذه الظروف، تعلق هؤلاء بقاعدة الإجماع، أي إمكانية اللجوء إلى حق النقض (الفيتو) بغية رفض المقترحات التي تهدف إلى تغيير قواعد العيش المشترك.

وهكذا نجد أمامنا مثالاً حول تأثير الحصر effet de blocage أو إعادة الإنتاج reproduction، بما أن ترابط الفاعلين من شأنه أن يؤدي إلى الحدّ من عملية تبني الابتكارات التي يمكن لبعض منهم أن يسهم في تخفيف حدة الفقر.

المثال الثاني مستمد من عالم الاقتصاد. وهو يظهر لنا أن أحد الاستدلالات الأكثر نموذجية والأكثر قدماً في علم الاقتصاد مطابق للمنهجوية الفردية. كما أنه يلقي الضوء على العلاقات القائمة بين علم الاجتماع والاقتصاد.

إن أحد الأسئلة الأكثر كلاسيكية التي يطرحها الاقتصاديون هو السؤال عن النتائج الناجمة عن تغيّر ما في طلب المستهلكين. وكان ردّ الاقتصاديين بعد تلخيص وتبسيط هو التالي:

لنضع أنفسنا في إطار اقتصاد السوق ولنفترض بأن الطلب على سلعة ما قد طرأ عليه تعديل ما، إذ قرر المستهلكون البدء بشراء أكبر كمية من السلعة A وأقل كمية من السلعة B.

عندما ازداد الطلب على السلعة A، اتجه سعرها إلى الارتفاع، وصار المستهلكون مستعدين لدفع ثمن أغلى من أجل الحصول على الكمية نفسها من السلعة A التي كانوا يبتاعونها في السابق. وبما أن تكاليف إنتاج السلعة A بقيت في البداية على مستواها المعتاد، فقد حقق منتجو هذه السلعة ربحاً لهم عندما باعوا بسعر أعلى سلعة لم يكلفهم إنتاجها كثيراً. وهكذا صار إنتاج السلعة A مربحاً للغاية.

وقد أدى هذا الاحتمال بالربح إلى جذب المستثمرين، مما أدى بدوره إلى النتائج التالية: لقد شهد إنتاج السلعة A زيادة ملموسة إثر ازدياد الاستثمار وتخصيص كميات إضافية من عوامل الإنتاج له.

وإذ ازداد العرض بشأن هذه السلعة، اتجه سعر البيع إلى الانخفاض، وذلك لتوفر كميات كبيرة منها في السوق ولعدم استطاعة المنتجين بيع مجمل مخزونهم من دون أن يجروا تخفيضاً في سعر المفرق. وبموازاة ذلك، وأمام ازدياد الطلب على عوامل إنتاج السلعة A (وبخاصة العوامل "النوعية" التي لا تساعد إلا في إنتاج السلعة A) اتجه سعرها إلى الارتفاع. وهكذا، ومع سعر مبيع يميل إلى الانخفاض وتكاليف إنتاج تميل إلى الارتفاع، يتضاءل الربح شيئاً فشيئاً إلى أن يختفي.

ويشهد فرع إنتاج السلعة B تأثيرات عكسية. فالانخفاض الأساسي في الطلب يؤدي إلى خسارة، ويتهرب المستثمرون من هذا الإنتاج قليل المردود. فتنخفض الكمية المنتجة من السلعة B، مما يجعل سعرها يميل إلى الارتفاع. وبموازاة ذلك ينخفض الطلب على عوامل إنتاج السلعة B مما يؤثر بالتالي على سعرها الذي يميل إلى الانخفاض. وهكذا يرتفع سعر مبيع السلعة B في حين تنخفض تكاليف إنتاجها. وتتراجع الخسارة الأساسية تدريجياً ويستعيد فرع إنتاج السلعة B مردوده المعتاد.

إذاً يؤدي التغيّر في الطلب إلى رد فعل تسلسلي يتوازن في نهايته العرض مع الطلب. وقد كبُر فرع إنتاج السلعة A، وشغل عدداً أكبر من المصانع والعمال الذين أخذوا يلبون الطلب المتزايد للسلعة. وعلى العكس من ذلك، تقلّص فرع إنتاج السلعة B. بيد أن المرابح

والخسائر التي ظهرت في مرحلة ضبط العرض والطلب كانت مؤقتة وسرعان ما عاد مردود كل فرع إلى مستواه المعتاد.

وهكذا يعدّ ضبط العرض والطلب في اقتصاد السوق تأثيراً تجميعياً - أي النتيجة غير القصدية لعملية دمج بين الأفعال.

إن هذا الاستدلال الاقتصادي موجود منذ القرن الثامن عشر، ونجد له ترجمة بدائية، وهذا صحيح، لدى آدم سميث[1]. لنلاحظ بأن هذا النوع من الاستدلال يمكن أن يُعمل به أيضاً في دراسة نتائج تغيّرات أخرى يمكن أن تطرأ على نظام اقتصادي مثل تقدم تقني وتبدّل في كمية عامل إنتاجي، أو تبدل في كمية المال، إلخ. وهذا الاستدلال يسمح بتوضح العلاقات الموجودة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع.

ويعمد الاقتصاد منذ زمن طويل إلى استخدام التحليل الفعلاني بكثافة[2]. وهذا يصحّ أيضاً على الاقتصاد "الكلاسيكي" في الفترة الواقعة ما بين نهاية القرن الثامن عشر ونهاية القرن التاسع عشر، كما يصحّ ذلك، وعلى نحو أكثر، على الاقتصاد "الكلاسيكي المحدث" الذي جاء بعده بدءاً من العام 1870.

---

[1] أ. سميث "بحث في طبيعة وأسباب صحة الأمم" لندن، منشورات ميتون وشركاه، 1904 (1776). الكتاب الأول، الفصل السابع.

[2] ب. دومولناير "الإنسان الاقتصادي، دراسة حول بناء مثال" باريس، PUF، 1996.

ويرجع تفوق الاقتصاد الكلاسيكي المحدث على الاقتصاد الكلاسيكي إلى تطبيق أكثر صرامة ومنهجية لقواعد الفردانية المنهجوية. وقد سمح التأمل في مفهوم الفعل بالعثور على الثغرة في النظرية "الكلاسيكية" للقيمة (والتي كانت نظرية قيمة العمل) والتوصل، من جهة، إلى تعاريف أكثر إقناعاً لمفاهيم القيمة والعرض والطلب، ومن جهة أخرى إلى تفسيرات مرضية حقاً للأسباب التي تتحكم بأسعار السوق.

وإذا ما أردنا الإيجاز والتوصل إلى الأساسي من الأمور، يمكننا القول إن الاقتصاد هو **أحد فروع** علم الاجتماع - الفرع الذي يهدف إلى تفسير عمل نظام أسعار السوق وتأثيراته من خلال التحليل الفعلاني.

وكان المؤسس الرئيسي لطريقة التحليل الفعلاني في علم الاجتماع، ماكس فيبر[1]، قد استلهم من أعمال الاقتصاديين الكلاسيكيين المحدثين الأوائل، وأثبت أن بالإمكان تعميم طريقتهم - وبخاصة عن طريق توسيع مفهومهم حول العقلانية - من أجل تطبيقها في دراسة مجمل الظواهر الاجتماعية.

2- أنظمة الأدوار - أفعال عديدة تتحقق في إطار **دور** محدّد. فالطبيب الذي يفحص مريضه والأستاذ الذي يلقي درسه أمام طلابه

---

[1] ماكس فيبر، "الاقتصاد والمجتمع" المجلد الأول: فئات علم الاجتماع" باريس، دار النشر "بلون"، مجموعة "آغورا" 1995 (1922) ص 28-52.

وقاطع التذاكر في محطة قطار يقومون، كلّ منهم، بدور يفرض عليهم التقيد ببعض القواعد حيال جمهورهم أو زبائنهم. فالمريض لا يسعه إلا أن يدهش أو يصاب بخيبة أمل إذا ما شرع طبيبه، في نهاية المعاينة، يتحدث عن المطر أو الطقس الجميل بدلاً من أن يكتب له وصفة طبية. إذاً هناك دور مكوّن من جملة قواعد يفترض بالفاعل التقيد بها وتوجهه لدى تعامله مع الآخرين.

ولما كان مفهوم الدور مهمّاً في علم الاجتماع، فهو عاجز عن ضم كافة أنواع الأفعال الممكنة. ويكفي لكي نقتنع من ذلك العودة إلى مثالين سابقين: الفلاح الآسيوي الذي يرفض ابتكاراً جماعياً، وكذلك المستهلك الذي غالباً ما يختار شراء السلعة A وأحياناً قليلة السلعـــة B. إن هذين الشخصين لا يتصرفان في إطار أي دور من الأدوار.

في أنظمة الادوار، "يُنظم" التفاعل على شكل نوع من تجزئة العمل، في حين لا يكون الحال كذلك في أنظمة الترابط (أو على الأقل بالنسبة لبعض أنظمته الثانوية). إن التفاعل بين قاطع التذاكر وزبونه هو نظام أدوار، في حين أن طابور المنتظرين الذين يتشكل أمام كوة قاطع التذاكر هو نظام ترابط.

يهدف المثال التالي في آن واحد إلى توضيح مفهوم الدور والإثبات بأن الفردانية المنهجوية تنطبق على علم الاجتماع الجزئي وعلم الاجتماع الكلي على حد سواء.

ويصف إ. غوفمان[1] بوساطة نظام أدوار مراحل عمليةً نموذجية للدخول إلى عيادة أمراض نفسية. يتألف النظام من ثلاثة فاعلين هم شخص ما و"قريب" له وطبيب نفساني. في البداية كان هذا الشخص متردداً في الذهاب لاستشارة الطبيب، وكان صعباً عليه التأكد بنفسه من خطورة حاله. وبناء على نصائح أحد أقربائه الذي يضع فيه كامل ثقته، قرّر أخيراً استشارة الطبيب. وكان قريبه هذا يسانده على الدوام، ولعله كان آخر إنسان يمكن أن يشك في صحته العقلية. وكان لصاحبنا هذا كل الأسباب التي تجعله يعتقد بأن قريبه سيتصرّف من أجل مصلحته وسيدافع عنه دوماً ولو حيال الطبيب.

ولكن في أثناء الاستشارة، حاول القريب الذي لا يريد للمريض سوى الخير، أن يتبنى أمامه موقفاً "موضوعياً" ومنذئذٍ فصم الائتلاف بينهما، إذ وجد القريب نفسه في واقع الأمر في صف الطبيب، وليس في صف المريض. وعلى أثر هذا التبدل في الأدوار، اقتنع القريب بكلام الطبيب ووافق على إدخال المريض إلى المشفى، حتى وإن كان يعارض هذا الأمر في البداية. وهكذا سيقوم القريب الذي كان يعتمد عليه المريض ليتفادى قدر الإمكان الدخول إلى المشفى، باستخدام نفوذه في نهاية الأمر ويقنع المريض بدخول المصح.

[1] إ. غوفمان، "مشاف لمرضى عقليين" باريس، دار النشر "مينوي" 1968 (1961).

يبيّن هذا المثال بأن الأدوار ليست ثابتة وأن من الممكن أن تتغير إذا ما تبدل نظام التفاعل.

وبشكل عام، وإذا كان صحيحاً أن الدور يحدّ من استقلالية الفاعل، إلا أنه لا يلغيها. أولاً، يمكن للدور أن يترك للفاعل هامش تفسير هاماً – يمكن أن نسميه شروط تغيير الدور. كما يمكن أن يشتمل على معايير متناقضة أو مبهمة، أي ينطوي على ازدواجية، وأن يكون مركباً أيضاً، أي مكوناً من عدة أدوار فرعية لا تكون على الدوام متوافقة تماماً فيما بينها (إن دور الأستاذ الجامعي، على سبيل المثال، يتكون من دورين فرعيين متميزين، دور المعلم ودور الباحث). أخيراً، ولما كان فاعل ما يقوم في آن واحد أو على التوالي بعدة أدوار، تظهر بينها تداخلات تؤدي إلى ترتيب أو إعادة تفسير بعض الأدوار.

إذاً، يحتفظ التحليل الفعلاني بكل فائدته في دراسة أنظمة الأدوار طالما أن للفاعلين الذين يكوّنون هذه الأنظمة هامش استقلالية مهماً.

3- **التغيير الاجتماعي:** تُطبق الفردانية المنهجوية بشكل طبيعي في دراسة سيرورات التغيير الاجتماعي، إذ يعد هذا الأخير نتيجة جمعية لعملية دمج بين الأفعال الفردية[1]. كما تتيح هذه الطريقة فهم السبب في عدم وجود "قوانين" في التغيير الاجتماعي.

[1] ر. بودون "موضع الفوضى"، مرجع سابق.

تعميم ابتكار أو تجديد معين: درس ج. كولمان وزملاؤه[1] عملية تعميم دواء جديد في وسط استشفائي، ولاحظوا أنه كان لهذه العملية سمة خاصة جداً، حيث اتخذ الخط المنحني الذي يمثل عدد الأطباء الذين تبنوا الدواء الجديد تبعاً للوقت شكل S. وبعبارة أخرى، ازداد عدد الأطباء الذين تبنوا الدواء الجديد على نحو بطيء جداً في البداية، ثم على نحو سريع جداً إلى أن بلغت سرعة "التحول" حدها الأقصى. ثم بدأت هذه السرعة تتناقص شيئاً فشيئاً، وفي نهاية العملية وحين اختار الأطباء كلهم تقريباً المنتوج الجديد، ازداد عدد أولئك الذين قبلوا الدواء الجديد ببطء شديد جداً.

ويتيح التحليل الفعلاني تفسير السبب الذي حدا بعملية التعميم إلى اتخاذ خط منحنٍ على شكل S.

لقد وجد الطبيب النموذجي للوسط الاستشفائي نفسه أمام خيار لمعالجة بعض المرضى: هل يتبنى الدواء الجديد أو يتمسك بأدوية قديمة اعتاد على وصفها للمرضى؟ إن الدواء الجديد ينطوي دوماً على مخاطرة برغم الاختبارات المسبقة التي أجراها المنتج أو بعض الهيئات المستقلة. ولذا سيعمد الطبيب إلى الحصول على معلومات إضافية حول الدواء الجديد، ولن يجد صعوبة في الحصول عليها، إذ سيكتفي بطلب المشورة من زملائه في المشفى. فإذا علم أن طبيباً

[1] ج. كولمان، إ. كاتز وهـ. مانزل، "تجديد طبي، دراسة لعملية تعميم"، نيويورك، بوبز - ميريل، 1966.

يثق به جرّب بنجاح الدواء الجديد، فهو لن يتردد في تبنّي الدواء أيضاً.

في بداية العملية، قرر بعض أطباء المستشفى الذين ربّما اقتنعوا بالاختبارات السريرية تبنّي الدواء الجديد، ولما كان عددهم صغيراً جداً، فلم يكن بوسعهم سوى الإصابة عن القليل من الأسئلة للاستعلام عن الدواء. وهكذا سنرى أن عدد الأطباء الذي قرروا تبني الدواء الجديد سيزداد بشكل بطيء جداً. ولكن بقدر ما يزداد عددهم، بقدر ما تغدو المعلومات حول فاعلية الدواء جاهزة، وبالتالي يزداد عدد الأطباء الذين يمكن تزويدهم بهذه المعلومات. وهكذا نلاحظ في المرحلة الأولى من عملية التعميم ازدياداً متسارعاً في عدد الأطباء الذين تبنون الدواء الجديد.

بيد أن سرعة عملية التعميم لن تفتأ تزداد حتى يكون الأطباء كلهم قد تبنوا الدواء الجديد. إذ بقدر ما ينقص عدد الأطباء الذين لم يقتنعوا بعد بالدواء الجديد، بقدر ما تغدو طلبات الاستعلام بخصوص الدواء نادرة. وحين وافق نصف الأطباء على تبني الدواء الجديد، بدأت مرحلة ثانية من عملية التعميم: فقد خفّت سرعة التحول إلى الدواء الجديد تحت تأثير انخفاض عدد الأطباء الذي وافقوا على تبنّي الدواء من عدد الأطباء الإجمالي، بقدر ما ندرت الطلبات وبالتالي تباطأت عملية التعميم.

إن الفردانية المنهجوية، بتوضيحها لعلاقات التأثير المتبادلة بين أطباء المستشفى، تتيح إذاً توضيح المنحى (شكل S) الذي اتخذته عملية تعميم الدواء الجديد.

هل ثمة "قوانين" للتغيير الاجتماعي؟: إن لسيرورة التعميم التي عرضناها شكلاً رياضياً، وهي تذكرنا من وجهة النظر هذه ببعض قوانين الطبيعة، مما يحدونا إلى طرح سؤال تقليدي: هل توجد قوانين خاصة بالتغيير الاجتماعي؟

طوال تاريخ العلوم الاجتماعية، حاول كثيرون من علماء الاجتماع اكتشاف قوانين شرطية للتغيير، من نوع "إذا كانت A، فإن B".

فقانون بارسونز، على سبيل المثال، يقول: "إذا أصبح مجتمع ما صناعياً، فإن العائلة الواسعة التقليدية ستزول وستحل محلها العائلة النووية المحدودة". وبحسب "قانون دافيز": "إذا تلت فترة نمو اقتصادي طويلة فترة ركود، فقد تحدث آنئذ معارضة سياسية قوية (مظاهرات، إضرابات، حوادث تمرد، إلخ.)". ويمكن صوغ سيرورة التعميم أيضاً كقانون شرطي على نحو: "إذا ما ظهر دواء جديد، فسوف يعمم وينتشر بحسب منحنٍ على شكل S".

وقد ظهر أن هذه "القوانين" ليست لها تلك الشمولية التي تعزى إليها أحياناً. ففي الحالات التي جرى ذكرها، كما في كل الحالات

الأخرى التي يمكن أن نتناولها، كان من الممكن دوماً أن نجد لها أمثلة مضادة.

إن قانون بارسونز حول تنوية nucléarisation العائلة جرى دحضه في حالة اليابان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث ارتكزت التنمية الاقتصادية على العلاقات العائلية الواسعة من أجل تشغيل العمال في المؤسسات. ويمثل قانون دافيز الخاص بالتعبئة السياسية مجرد إمكانية يمكن أن تتحقق أو لا.

أما فيما يتعلق بقانون تعميم الابتكارات، فلا يمكن أن يتخذ بالضرورة شكل S. وفي حالة أطباء العيادة، حيث علاقات التأثير المتبادلة بين الأشخاص تختلف جداً عن علاقات أطباء المشافي، يأخذ هذا القانون شكل قوس (يزداد بسرعة في البداية، ثم يبطء شيئاً فشيئاً). ولكن حتى في وسط استشفائي، يمكن أن يأخذ قانون التعميم أشكالاً متعددة. فإذا ما ظهر، على سبيل المثال، دواء جديد ذو نوعية أفضل قبل أن تنتهي عملية تعميم الدواء الآخر، أو إذا ما شوهد في تلك الأثناء أن لذلك الدواء آثاراً ثانوية غير مرغوب بها، فإن نهاية المنحني البياني ستكون مختلفة.

وتتيح الفردانية المنهجوية أن نفهم السبب في كون صلاحة هذه النظريات **محلية** دوماً وليست عامة. إن بيان "إذا كانت A، فإن B"، حيث A وB تمثلان ظاهرتين اجتماعيتين كليتين، ليس سوى صياغة موجزة لعلاقة التجميع:

$B = f[a(A, A', A'', \ldots)]$. وبعبارة أخرى، يمثل B حاصل عملية دمج بين أفعال a حصلت في وضع يتميّز بالمعطية الاجتماعية الكلية A، وكذلك الأمر بسلسلة من المعطيات الأخرى ($A', A'', \ldots$). وإنه لمن المستحيل تحديد نوع هذه المعطيات على نحو مختصر، إذ يمكن أن نجد منها بقدر ما نريد (يكفي للتأكد من ذلك أن نرجع إلى مثال الدواء الجديد ونتخيل كل ما من شأنه إيقاف عملية تعميمه). إن العلاقة السببية بين A و B تخضع ضمنياً إذاً لتحقق شروط A', A'' إلخ. ولكن إذا لم تتحقق بعضٌ من هذه الشروط، فقد يتبدل عندئذٍ السياق الذي اتخذ فيه الفاعلون قرارهم، ويمكن أن تكون أفعالهم مختلفة، وقد تعطي عملية التجميع نتيجة تختلف عن B. وفي هذه الحالة سنلاحظ أن A تليها نتيجة مختلفة عن B وأن قانون "إذا كانت A، فإن B" الذي خيّل لنا أن باستطاعتنا إعلانه سوف يُدحض.

إذاً، لا تعد نظريات التغيير الاجتماعي قوانين، بل نماذج، أي بيانات معقولية لا يمكن أن تطبق إلا باجتماع شروط خاصة.

الرأسمالية والبروتستانتية: لا يهتم علم الاجتماع بالظواهر المتواترة فحسب، بل وبالأحداث الفريدة، وعلى سبيل المثال ولادة الرأسمالية.

لقد اقترح ماكس فيبر[1] نظرية شهيرة لتفسير ظهور

(1) م. فيبر "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" باريس، دار النشر "بلون" 1964 (1904-1906).

الرأسمالية. لقد لاحظ بأن كبار المتعهدين الرأسماليين في القرن السادس عشر، سواء في جنيف وهولندا، أو في أي مكان آخر، كانوا بشكل عام من البروتستانت أتباع الكنيسة الكالفينية. وقد اعتقد أن باستطاعته أن يستنتج من ذلك بأن القيم الدينية للمذهب الكالفيني قد لعبت دوراً سببياً في ظهور الرأسمالية.

وكان تفسيره لهذا الحدث على النحو التالي: إن المؤمن من أتباع المذهب الكالفيني يلتزم بعقيدة القضاء والقدر التي مفادها أن الله اختار منذ الأزل المؤمنين الذين سيدخلون الجنة (المختارون). لذلك لا يستطيع المؤمن، بأفعاله الخاصة، أن يبدل القرار الإلهي، لكنه يستطيع البحث عن إشارات ودلائل تدفعه إلى الاعتقاد بأنه قد يكون من عداد المختارين. ولذلك نراه مدفوعاً إلى العمل الشاق واستهلاك القليل من الطعام، والتوفير و"التعهد" بالمعنى الرأسمالي للكلمة.

إن نظرية فيبر هذه غير مقنعة جداً. فهي أولاً لا تتقيد بمعيار "الإدراك" (الذي اقترحه هو نفسه): إذ إن من الصعب أن نفهم كيف يسعى المؤمنون من أتباع المذهب الكالفيني لتلمس إشارات اختيارهم الإلهي في نجاحهم الاقتصادي بدلاً من إيجادها في وجه آخر من وجودهم. ثم أن فيبر اختصر في نظريته مرحلة تجميع الأفعال، فهو لم يشرح لنا كيف أن أفعال المؤمنين الكالفينيين إذا ما دُمجت فيما بينها، يمكن أن تولد نظاماً اقتصادياً جديداً.

من جانبه، صاغ هـ. تريفور روبر[1] نظرية أكثر تواضعاً وإقناعاً. فهو لا يسعى إلى تفسير ظهور الرأسمالية، بل التلازم بين طبقة المتعهدين الرأسمالية والمذهب الكالفيني في القرن السادس عشر. فنلاحظ، مثل فيبر، أن معظم المتعهدين الرأسماليين هم كالفينيون. لكنه وجد أيضاً أنهم كانوا في أغلب الأحيان من المهاجرين، فهم يقيمون في المدن أو المناطق التي يسكنها الكالفينيون، لكنهم ليسوا سكانها الأصليين. لقد جاؤوا من المراكز التجارية الكبرى في القرن الخامس عشر، ونزحوا عنها خوفاً من أن يجدوا أنفسهم في منطقة نفوذ حركة الإصلاح الكاثوليكية المضادة، وللإفلات من تعاظم الوصاية الدينية على أعمالهم وزيادة الضرائب. وصحيح القول إنه كان لقيم المذهب الكاليفيني كل الفرص لكي تقدرها بورجوازية الأعمال، إلا أن تمركز المتعهدين الرأسماليين في مناطق الكالفينيين يمكن أن يُفسر بالأحرى بسبب حركة الهجرة.

وتتقيد نظرية تريفور روبر، وعلى نحو أفضل من نظرية فيبر، بقوانين الفردانية المنهجوية: فنحن "نفهم" على ضوئها بأن المذهب الكالفيني استقطب المتعهدين، وأنه يوفر تبريراً أخلاقياً لنشاطهم. أما العلاقة المتبادلة الجغرافية بين المتعهدين الرأسماليين ومناطق سكن الكالفينيين، فتوضحها بشكل أساسي ومقنع حركة

(1) هـ. ر. تريفور روبر "من حركة الإصلاح إلى عصر الأنوار"، باريس دار النشر "غاليمار" 1972.

هجرة رجال الأعمال إلى الأماكن التي يمكن أن يزاولوا فيها نشاطهم بشكل أكثر سهولة. بيد أن هذه النظرية تسمح أيضاً بملاحظة ظواهر إضافية، مثل حقيقة أن متعهدي المناطق التي يسكنها أتباع مذهب كالفين هم مهاجرون في معظم الأحيان، وأن بعضاً منهم ليسوا من البروتستانت ولكن من الكاثوليك أو اليهود.

إن هذا المثال وتلك الأمثلة التي وردت سابقاً تسمح بالإجابة عن سؤالين رئيسيين.

أولاً: ما هي أسباب التغيير الاجتماعي؟ ظلت أطروحة فيبر حول أصل الرأسمالية شهيرة لأنها تناقض ضمنياً المفهوم "المادي" للتاريخ والمنبثق عن الماركسية. إذ بينما يكمن مصدر التغيير الاجتماعي بحسب الماركسية في التقدم التقني أو في النزاعات الاجتماعية، شرع فيبر يبحث عنه في أنظمة القيم. ولكن إذا ما تصورنا أن التغييرات الاجتماعية الكلية هي تأثيرات ناجمة عن حالات تجميع، فمن العبث أن نرجع مصدرها إلى سبب واحد، ذلك أن أسباب التغيرات الاجتماعية يمكن أن تكون متعددة للغاية.

والسؤال الثاني هو: ما الذي يميّز علم الاجتماع عن التاريخ؟ إن هذين العلمين يحللان ظواهر **فريدة** موثقة في الزمان والمكان. إلا أن علم الاجتماع، حين يستخدم الفردانية المنهجوية، إنما يهدف إلى شرح الظواهر مستعيناً بأشكال بيانية "ونماذج شكلية" يمكن تطبيقها

على عدة أوضاع تاريخية (أو على عدد كبير منها). إن نموذج أولسون للفعل الجماعي ونموذج كولمان لتعميم الابتكارات ونموذج بودون لتفاوت الفرص هي أمثلة خاصة توضح رسالة علم الاجتماع وكل ما يميزه عن التاريخ: أي إيجاد البنى **العامة** التي تجمع بين الظواهر الفريدة.

الفصل الثالث

العقلانية الإدراكية

تعدّ المعتقدات بأنواعها كافة - العادية والأيديولوجية والأخلاقية والدينية والعلمية، إلخ. - أحد مراكز الاهتمام الرئيسية لعلم الاجتماع. وهي تشكل ظاهرة كليّة الحضور في الحياة الاجتماعية. بيد أن أهمية هذه المعتقدات تنبع أيضاً من الدور الذي تمارسه حيال الأفعال. ولما كانت الأفعال تستند إلى معتقدات، كان ضرورياً صوغ نظرية حول المعتقدات من أجل إتمام الفردانية المنهجوية.

ويمكن وصف المعتقدات بطرق ملاحظة مختلفة (أحاديث، عمليات سبر، قراءة الوثائق، إلخ.). وسنركز اهتمامنا هنا على مسألة

أكثر دقة لكنها أكثر عمقاً أيضاً، ألا وهي مسألة تفسير المعتقدات، وسنطرح السؤال التالي: لماذا يعمد الأفراد في بعض الظروف إلى اعتناق بعض العقائد؟

إن **العقلانية الإدراكية**[1] هي طريقة تقوم على مسلّمة "الفهم" الخاصة بماكس فيبر (والتي سبق واستُخدمت في الفصل الثاني من أجل نظرية الفعل).

في هذا المنظور، يعني تفسير عقيدة ما "فهمها"، أي إيجاد **الأسباب الوجيهة** الخارجية أو الضمنية التي دعت الفاعل إلى اعتناقها. وتتلخص الطريقة إذاً بإعادة بناء المحاكمة أو المحاججة النموذجية التي استطاعت إقناع فرد ما بتبني المعتقد الذي هو موضوع الحديث.

إلا أن هذه الطريقة ليست شاملة: فبعض المعتقدات لا يمكن تفسيرها بأسباب عقلانية، ولكن بأهواء أو بقوى أخرى غير عقلانية. غير أن العقلانية الإدراكية أثبتت فاعليتها في هذا المجال حين أتاحت لنا معرفة عدة أنواع أساسية من المعتقدات.

وسنبدأ بمقاربة حالة المعتقدات "الإيجابية" (الحديثة) قبل أن ننتقل إلى حالة المعتقدات المعيارية (الأخلاقية).

---

(1) بالفرنسية cognitive، وهي صفة جاءت من الفعل اللاتيني Cognoscere والفعل الفرنسي Connaître الذي يعني عرف وأدرك.

1- تفسير المعتقدات الإيجابية

إن المعتقدات الإيجابية هي تلك التي تخص نصوصاً حديثة، أي تلك التي تتعلق بمعيار الصحيح والخطأ مثل "**س هو صحيح**" و"**سَ خطأ**". وكثيرة هي المعتقدات ذات المعنى المشترك التي تنتمي إلى هذه الفئة، مثلها مثل المعتقدات العلمية والسحرية والأيديولوجية.

1- انحرافات الاستدلال العادي: عندما يواجه الناس مشكلة معقدة نسبياً، فإنهم يحاولون بشكل عام حلّها عن طريق استدلال مبسط يمكننا أن نسميه استكشافاً heuristique. إن الاستكشاف هو قاعدة استدلال، أي عملية تسمح بالانتقال من بيان مسألة ما إلى حلّها.

من خلال مجموعة من التجارب الشيقة، أثبت بعض علماء النفس الإدراكيين أن ثمة مواقف "ينحرف" فيها الاستدلال العادي: حيث يميل الأفراد إلى تطبيق مناهج كشف لا تتلاءم مع المشكلات المطروحة والتوصل إلى معتقدات خاطئة[1].

إن الأمثلة التي سنوردها هي مصطنعة قليلاً بقدر ما تكون مستمدة من تجارب مخبرية لا من مشاهدات لتصرفات تحصل في

---

(1) فيما يتعلق بعمل تأليفي حول هذه التجارب، راجع مؤلف ر. نيسبيت و ل. روس "الاستدلال البشري: استراتيجيات ونواقص المحاكمة الاجتماعية" إنغلوود كليفز، برانتيس- هال، 1980.

الحياة اليومية. بيد أن هذه الأمثلة تظل مفيدة لكونها بسيطة وتلقي الضوء على المبادئ الأساسية للعقلانية الإدراكية.

في تجربة أولى، نطلب من عينة من الأفراد (الأمريكيين) أن يقدروا عدد الكلمات الأكثر تواتراً في اللغة الإنكليزية: هل هي الكلمات التي تبدأ بحرف **r** أم تلك التي حرفها الثالث هو **r**؟ وقد أجاب معظم الأشخاص الذين سُئلوا بأن الحالة الأكثر تواتراً هي حالة الكلمات التي تبدأ بحرف **r**. والحال أن هذه الإجابة كانت غير صحيحة. ففي عينة عشوائية من الكلمات الإنكليزية، ثمة كثير من الكلمات التي يكون فيها الحرف الثالث **r**.

ويفسّر العالمان النفسانيان د. كانمان وإ. تفيرسكي[1] هذا الخطأ المنهجي باستخدام منهج لكشف الجهوزية: فمن أجل تقدير تكرارية نوع من الأحداث، يميل الناس إلى استخدام قاعدة استدلال بسيطة تتلخص بالبحث عن حالات توارد هذه الحوادث من خلال الذاكرة وإحصائها. فإذا ما تذكروا بسهولة هذه الحوادث - أي إذا كانت هذه الحوادث جاهزة بسهولة في ذاكرتهم - يكون تواتر الحدث آنئذٍ عالياً. وفي حال العكس، يكون هذا التواتر منخفضاً.

في التجربة المذكورة، يعمد الناس إلى استخدام منهج الكشف هذا محاولين تذكّر كلمات تبدأ بحرف **r** من جهة، وكلمات يكون فيها

(1) د. كانمان، ب. سلوفيك وإ. تفيرسكي، الاستدلال في ظل الارتياب: مناهج كشف كامبريدج، مطبوعات جامعة كامبريدج 1982.

الحرف الثالث **r** من جهة أخرى. والحال أن الكلمات التي تبدأ بحرف **r** يمكن أن نتذكرها بسهولة أكبر بكثير. وهكذا تكون التواردات الجاهزة أكثر عدداً، مما يدفع إلى الاعتقاد (خطأ) بأن هذه الكلمات هي أكثر تواتراً في مجمل المفردات.

إليكم تجربة أخرى، أساسية جداً هي أيضاً. طُلب من بعض الأفراد أن يذكروا التسلسل الأكثر احتمالاً فيما يتعلق بجنس الأطفال الستة الذين سيولدون في البلد: أهو التسلسل GFFGGF[1] أم التسلسل GGGFFF؟ فأجابوا بشكل عام أن التسلسل الأول هو المرجح أكثر. وهنا أيضاً أخطأ هؤلاء في الإجابة، ذلك أن للتسلسلين الأرجحية نفسها فيما يخص جنس الطفل. وهنا أيضاً يُفسّر الخطأ بالاستخدام المفرط لمنهج الكشف. فحين يُكلف بعض الناس بوضع عنصر في الفئة التي ينتمي إليها، فإنهم يستخدمون في كثير من الأحيان منهج كشف الصفة التمثيلية: فيحكمون بأن العنصر هو في عداد الفئة إذا ما ظهر لهم بأنه يمثل بشكل كاف هذه الفئة.

وهكذا يبدو التسلسل GFFGGF أكثر تمثيلاً لتتمة محتملة من التسلسل GGGFFF. إن لهذا التسلسل مظهراً مريباً بإفراط، ولهذا السبب يُحكم عليه خطأ بأنه أقل احتمالاً من الأول كوصف لسلسلة من الولادات.

(1) G (Garçon) أي صبي و F (Fille) أي بنت.

إن هذه الأمثلة، برغم بساطتها الشديدة، تسمح بتوضيح عدة أوجه أساسية للعقلانية الإدراكية. إذ يمكننا أن نلاحظ أولاً بأن المعتقدات لتي ورد ذكرها هي **معتقدات جماعية**، تتقاسمها غالبية من الأفراد الذين تمّ سؤالهم. ولذلك، فهي لا ترتكز على آليات التأثير المتبادل بين الأشخاص، بما أن كل فرد لا يشاركه آخر في الإجابة عن السؤال المطروح.

بيد أن النقطة الأساسية هي أن هذه المعتقدات عقلانية بمعنى العقلانية الإدراكية: إذ يتبناها الأفراد استناداً إلى استدلالات أو محاكمات عقلية مفهومة.

وينبغي أولاً أن نعلم جيداً بأن للأفراد معارف وقدرات إدراكية محدودة لا تسمح لهم بالوصول إلى إجابة صحيحة بوساطة طريقة صارمة. لذا ينبغي لهم الاعتماد على استدلالات مبسطة ومناهج كشف معينة.

في المثال الخاص بتسلسل الولادات الست، لا يملك الناس على العموم المعرفة الإحصائية التي تتيح لهم الوصول إلى الحل الصحيح بعملية حسابية دقيقة، الأمر الذي سيقودهم إلى استخدام منهج كشف الصفة التمثيلية الذي يساعدهم عادة في حل مسائل التصنيف. إن هذا المنهج في الكشف مستخدم في كثير من الأحيان في حياتنا، وللتعرف على سبيل المثال، على أمور الحياة اليومية.

ولما كان هذا المنهج يعطي نتائج جيدة في أغلب الحالات، فلا أحد يملك أي سبب للشك في فاعليته.

وفيما يتعلق بالسؤال حول التواتر النسبي للكلمات التي يكون الحرف الأول أو الثالث فيها **r** فإن الإجابة عنه بلا أدنى خطأ تقتضي حفظ كل كلمات المعجم في الذاكرة والقدرة على عدّها بسرعة كبيرة وهذا أمر مستحيل طبعاً. لذلك ينبغي الاستعانة بالطريقة التي تساعد على تقويم احتمالات الأحداث، أي منهج كشف الجهوزية. وهذا منهج موثوق به جداً وحاضر بالطبع للإجابة عن السؤال.

في نهاية هذا النقاش، يمكننا التسليم بأن الأفراد يعتنقون هذه المعتقدات **لأسباب**. ولكن هل يسعنا القول حقاً بأن هذه الأسباب **وجيهة**؟ هل يسعنا التأكيد بأن هؤلاء الأفراد عقلانيون، في حين أنهم ينساقون إلى اعتناق معتقدات خاطئة؟ إن الجواب هو "نعم". فمن منظور "شامل"، بحسب ماكس فيبر، ينبغي تقويم نوعية الأسباب من وجهة نظر الأفراد أنفسهم، وليس من وجهة نظر المراقب أو عالم الاجتماع. ومما لا جدال فيه أن استخدام مناهج كشف له ما يبرره من وجهة نظر الأفراد، حتى وإن أدى في الحالات التي جرى فحصها إلى أخطاء لحظها المراقبون.

إن إحدى النتائج المهمة من تطبيق طريقة العقلانية الإدراكية هي إمكان أن تكون لنا أسباب وجيهة للإيمان بأفكار خاطئة.

وثمة نتيجة أخرى تستحق الذكر. إن آليات القبول بمعتقدات خاطئة لا تدفع إلى ممارسة أي دور على مصالح الأفراد ومشاعرهم وأهوائهم. وهذا لا يعني أن العواطف ليس لها أي تأثير على المعتقدات، بل هي تستطيع بالتأكيد تضليل الأفراد وتوقعهم في الخطأ. إلا أننا لسنا مضطرين لأن نسلّم بوجود هذا الزيغ الذي تسببه الأهواء من أجل تفسير المعتقدات الخاطئة. وكما سبق ورأينا، يمكن لمصدر الخطأ أيضاً أن نجده حصراً في سيرورات معالجة المعلومات الفكرية.

إن دراسة سيرورات معالجة المعلومات هذه تشكل هدف ما يسميه علماء النفس الإدراكيون **نظريات المعتقدات الباردة**، على عكس **النظريات الساخنة** التي تقوم على أخذ المصالح والعواطف بالحسبان. ويمكن تلخيص الفكرة التي تجمع بين النظريات "الساخنة" بمقولة مشهورة لروشفوكو مفادها أن العقل يقع دائماً ضحية لخداع القلب. ويمكن لهذين النوعين من النظريات طبعاً أن يكملا بعضهما، ولكن من النادر جداً، كما يمكـــن أن نعتقد، تفسير المعتقدات حصراً – حتى وإن كانت خاطئة – بأسباب عاطفية ووجدانية.

لنؤكد أخيراً على ما للمعتقدات الجماعية الخاطئة من فائدة سوسيولوجية. إن كثيراً من المعتقدات الصحيحة مبتذلة ولا تشكل فائدة كبيرة لعلم الاجتماع: نحن نعتقد بأن "باريس هي عاصمة فرنسا"

فقط لأن باريس هي فعلاً العاصمة، كما نعتقد بـــأن "2+2=4" لأن 2 و2 تساويان فعلاً 4، وهكذا دواليك. إن دراسة الأخطاء التي تقترف بشكل منتظم من قبل غالبية الأفراد هي حكماً أكثر أهمية وفائدة من تحليل حقائق مبتذلة عديدة من هذا النوع.

2- **نموذج سيميل**: كما رأينا سابقاً، يمكن أن يؤدي استدلال أو محاكمة عقلية غير مناسبة إلى اعتناق معتقدات خاطئة. كما يمكن أن توصلنا إلى ذلك محاكمة عقلية صحيحة للغاية لكنها تستند ضمنياً إلى مقترحات خاطئة. لقد اقترح هذه الإمكانية الثانية ومنذ زمن طويل جداً عالم الاجتماع الألماني جورج سيميل[1]، ومن هنا اقترن هذا النموذج باسمه.

لقد انطلق سيميل من الفكرة التي تقول إن محاكمة عقلية أو محاجّة تتألف دوماً من نوعين من المقترحات. إن هناك طبعاً مجموعة من المقترحات الواضحة الجلية، لكن ثمة أيضاً مجموعة من المقترحات **الضمنية**، وهذه المقترحات الضمنية ضرورية للمحاكمة العقلية وتشكل منها قبْليات A priori.

نورد فيما يلي مثالين جد أساسيين حول "القبليات" اللغوية: "لكل الكلمات المستعملة معنى"، و"معنى الكلمات يظل على حاله ولا يتغير من مقترح إلى آخر". ويمكن أن تكون "القبليات" ذات طبيعة

(1) جورج سيميل "فلسفة المال" باريس، منشورات PUF، 1987 (1900) ص90.

منطقية وعلومية épistémologique وتجريبية أو أية طبيعة أخرى. وسنأخذ فيما يلي مثال القبلية العلومية الذي يقول إن "لكل فعل سبباً".

ولما كانت هذه القبليات تتحكم بالمحاكمة العقلية، فإن الفرد يمكنه ألا يكون مدركاً لوجودها لمجرد أنها عديدة جداً. ولذا يمكن أن توصف بأنها قبليات ما وراء الشعور métaconscients (ويجدر بنا هنا أن نتفادى استعمال الصفة "لا شعورية" التي تذكرنا بعلم التحليل النفسي).

إن مصدر المعتقدات الخاطئة، بحسب نموذج سيميل، يقع في قبليات ما وراء الشعور هذه. ولما كانت في ظل المحاجة فإنه لم يجرِ فحصها بعناية. فإذا كانت غير صحيحة، فلن يلحظ أحد الخطأ. ولكن يُخشى في هذه الحالة أن ينتقل الخطأ إلى المحاكمة العقلية ويدفع الفرد إلى استنتاجات خاطئة من دون أن يفطن إليها.

إذاً يمكن للمعتقدات الخاطئة - وبشكل متناقض - أن تستمد جزئياً قوتها الإقناعية من كون المحاجة الواضحة التي انبثقت منها هذه المعتقدات صحيحة.

إن هذا النموذج يسمح بدراسة انحرافات الفكر العادي وكذلك انحرافات الفكر العلمي[1] على حد سواء.

---

[1] من أجل الاطلاع على أمثلة أخرى، راجع كتاب بودون "فن الاقتناع" باريس، دار النشر "فايار"، مجموعة "Points" 1992 (1990).

في دراسة استهدفت أساتذة الجامعة الأمريكيين، كشف عالم الاجتماع س. شتاينبرغ[1] عن وجود انتظامات بارزة بين مذاهب المدرسين الدينية واختصاصهم الجامعي. وهكذا جاء في الدراسة أن الأساتذة الأمريكيين من المذهب البروتستانتي كانوا أكثر تمثيلاً في العلوم الكلاسيكية مثل الكيمياء وعلم النبات وعلم الحيوان، وأن الأساتذة الكاثوليك، من جهتهم، أكثر تمثيلاً في مجال الإنسانيات، أي في الآداب واللغات الأجنبية والفلسفة. وأخيراً، كان الأساتذة اليهود أكثر حضوراً في مجالات الطب والحقوق أو العلوم الإنسانية (علم النفس، الاقتصاد، علم الاجتماع).

على ضوء هذه النتائج، يمكننا الاعتقاد بسهولة أن ثمة تأثيراً ثقافياً للمذهب الديني على الخيارات المهنية، وبناء على ذلك حاول شتاينبرغ تفسير هذه العلاقات المترابطة وقال إن المذهب البروتستانتي الذي يتميز بالصرامة يدفع بالفرد إلى الاهتمام بالعلوم والتقنيات، في حين أن الكاثوليكية تنمي لدى الفرد الميل لتعلّم الإنسانيات. أما الديانة اليهودية، فتغرس عند الإنسان ومنذ طفولته ومراهقته، ولعاً بالعلاقات الإنسانية والسلوكيات المطابقة.

إن لهذا التفسير ذي النوع "الثقافوي" - حيث يفترض أن تُفسر الاختصاصات المهنية بوساطة مجموعة من القيم المستنبطة - قوة إقناع كبيرة. ومن هنا تظهر محاجة شتاينبرغ لا عيب فيها.

---

[1] س. شتاينبرغ "بوتقة الانصهار الأمريكية" نيويورك، ماك غرو- هيل 1974.

ومع ذلك، تعدّ هذه النظرية خاطئة. فقد لوحظ فيما بعد أن العلاقات المترابطة الملاحظة لا توضحها أسباب أو قضايا ثقافية، بل توافق، وبالتحديد مصادفة كما يقول كورنو، أي تلاقي سلاسل سببية مستقلة. كانت السلسلة السببية الأولى هي موجهات الهجرة المتتالية، حيث كان البروتستانت أول المهاجرين، ثم تلاهم الكاثوليك وأخيراً اليهود. أما السلسلة السببية الثانية فكانت ظهور وتطور أنظمة جديدة في عالم الجامعات.

ففي الوقت الذي بدأ فيه الطلاب من أصول كاثوليكية أو يهودية يفدون إلى الجامعة، كانت مراكز المدرسين في الأنظمة الأكثر كلاسيكية مشغولة من قبل أساتذة من المذهب البروتستانتي على وجه العموم. أما أولئك الذين كانوا يريدون أن يصبحوا جامعيين، فقد اتجهوا نحو الأنظمة الجديدة الرائجة بحثاً عن مجال مهني جامعي. وهكذا على سبيل المثال اختار الطلبة الذين هم من أصل يهودي والذين انتسبوا إلى الجامعة في مطلع الثلاثينيات (من القرن الماضي) الدراسة في مجالات شهدت في ذلك الوقت ازدحاماً في عدد الطلاب وحاجة ماسة للمدرسين، مثل كليات الحقوق والطب وعلم النفس.

إن هذا التفسير بوساطة الصدفة، بموجب كورنو، يتفوق على النظرية الثقافوية، لا لكونه يسمح بتحليل المعطيات الأساسية نفسها فحسب، بل هو يشرح حقائق إضافية، مثل تلك التي تعنى بالتبدلات

التي تطرأ في الزمن على نسب الحضور أو التمثيل الزائد حسب المذهب الديني[1].

لذلك يمكن أن نؤكد بأن العلاقات المترابطة التي لحظها شتاينبرغ بين الأصل الديني والتوجّه المهني يعود سببها إلى الصدفة! ويفسّرها توافق أو تزامن بين توافد كثيف لطلاب وظيفة وتبدل في بنية الوظائف في التعليم العالي.

والسؤال الذي يهمنا الآن هو معرفة السبب الذي يجعل الاعتقاد الخاطئ بقضايا ثقافية يفرض نفسه بسهولة. إن مثال سيميل يزودنا بعنصر إجابة.

وتبدو العلاقات المترابطة بين المذهب الديني والخيار المهني ذات مغزى كبير إلى حدّ لا يسعنا فيه إلا أن نسند إليها، وعلى الأقل في البداية، أسباباً "حقيقة" و"جوهرية" إذ جاز لنا قول ذلك. إن هذا البحث عن الأسباب "الحقيقية" يفضي مباشرة إلى المنظومات المرشحة الأكثر وضوحاً، ألا وهي منظومات القيم التي ترسخها الديانة.

ونفهم من ذلك إذاً أن شتاينبرغ قد استبعد ضمنياً الفرضية التي تقول بأن هذه العلاقات المترابطة يمكن أن تكون ناجمة عن صدفة.

---

[1] د. فريدمان، تفسيرات عادية وعقلانية لقضية كلاسيكية: التخصص الديني في الشؤون الأكاديمية، ورد في "المؤسسات الجزئية لعلم الاجتماعي الكلي" للباحث م. هشتر، فيلادلفيا، مطبوعات Temple University 1983 ص90- 114.

وبعبارة أخرى، إن استدلاله يمكن أن يكون متأثراً بقبلية a priori ما وراء الشعور التي مفادها "أن لكل فعل سبباً". ولما كانت هذه القبلية مغلوطة في هذه الحالة، فإن الاستدلال (الصارم) الذي ينجم عن ذلك يقودنا إلى استنتاج ومعتقد خاطئ.

3- **المعتقدات السحرية:** يمكن استعمال طريقة العقلانية الإدراكية في تفسير المعتقدات السحرية في المجتمعات "البدائية" أو التقليدية: مثل الإيمان بالأرواح، الإيمان بفاعلية الطقوس السحرية مثل الطقوس التي يمارسها الأطباء الدجالون أو صانعو المطر.

في نص كلاسيكي له، يشرح إميل دوركهايم[1] الأسباب الوجيهة التي تدفع بالبدائيين إلى الإيمان بالسحر.

من البدهي أولاً أن هؤلاء بحاجة إلى تقنيات، ووصفات لتحقيق أنشطتهم اليومية بنجاح والتي هي صيد البر والبحر والزراعة وصناعة الأدوات والمعالجة. ونحن اليوم نستمد (ولو جزئياً) تقاناتنا ومعارفنا من العلم، إلا أن أعضاء المجتمعات التقليدية لا يمتلكون معارف علمية، ولهذا يقوم الدين بتصوير العالم وتمثيله أمام نظرهم، وبمساعدتهم في وضع تقنات تهدف إلى تفسير الظواهر الطبيعية أو الاجتماعية والسيطرة عليها.

---

[1] إميل دوركهايم، "الأشكال البدائية للحياة الدينية. الطوطمية في استراليا" باريس، منشورات PUF، مجموعة كادريج، 1985 (1912) ص 508-528.

وهكذا فإن الطقوس والشعائر السحرية المستمدة من التصوير أو التمثيل الديني للعالم هي، بحسب دوركهايم، المعادل لطرائقنا التقنية في المجتمعات التقليدية.

وقد نعترض ونقول إن هذه الطقوس غير فعالة، مما يجعلها مختلفة جداً عن التقنيات المنبثقة من العلم الحديث، لكن دوركهايم يبيّن بأن هذا الاعتراض لا يقوم على أي أساس ولا يسمح بإقحام مفهوم **الاستمرارية** بين السحر والتقنية.

أولاً، إن عدم فاعلية طقس ما ليست ظاهرة دائماً. فـ "البدائي" لا يعرف قواعد التحليل السببي الإحصائية، وسيصعب عليه بالتالي أن يجعل من علاقات السببية المغلوطة التي ترتكز عليها هذه الطقوس موضوع خلاف.

وبالإضافة إلى ذلك، وحتى لو لم يعطِ طقس ما النتيجة المأمولة، فإن المعتقدات السحرية التي يرتكز عليها هذا الطقس لن تغدو موضع رفض بسبب هذه الحقيقة وحدها. وإن من الممكن دوماً أن نقدّر بأن الطقس لم يجرِ إنجازه بشكل صحيح. وثمة تجارب وتنبؤات يمكن أن تفشل في مجال العلم أيضاً، وهذا أمر لا يجعل من النظريات العلمية المثبتة موضوع خلاف، بما أن الفشل يمكن أن نرجعه على سبيل المثال، إلى خطأ في القياس أو الاستعمال.

وثمة حجة أخيرة يسوقها دوركهايم: إن المعتقدات السحرية مثبتة، بمعنى ما، بالتجربة! فطقوس صانعي المطر تمارس في أغلب الأحيان حين يكون المطر مفيداً للمحاصيل، أي حين يكون احتمال هطوله كبيراً.

إن نصاً موجزاً ولكنه إيحائي لماكس فيبر[1] يؤكد تحليل إميل دوركهايم.

حين ننظر ملياً اليوم في أنشطة المجتمعات التقليدية، فإننا نميّز بين صانع النار وصانع المطر. فيبدو لنا الأول أنه يطبق تقنية (فعالة) في حين يظهر الثاني وكأنه يستعين بطقس سحري (غير فعال).

والحال، كما يقول لنا فيبر، إن هذا التمييز غير موجود بالنسبة لفرد في هذه المجتمعات القديمة: فقد كان لهذين النوعين من الأنظمة طبيعة سحرية في نظره. وإذا كنا اليوم نميز بينهما فإن السبب في ذلك يرجع إلى معرفتنا بفضل التقدم العلمي بأن نشاط صانع النار هو فعال حقاً وأن نشاط صانع المطر ليس له أي تأثير على هطول الأمطار. بيد أن هذه المعرفة لم تكن في متناول المجتمعات التقليدية حيث لم يكن لأحد أي سبب في الشك بفاعلية كلّ من هذين النشاطين.

---

(1) م. فيبر "الاقتصاد والمجتمع" المجلد2: تنظيم المجتمع وقواه بما يتعلق بالاقتصاد، باريس، دار النشر "بلون" مجموعة "آغورا" 1995 (1922) ص146.

ولهذا فإن لدى المجتمعات التقليدية أسباباً وجيهة للاعتقاد بما نسميه "سحراً" – أسباباً وجيهة للاعتقاد بأفكار خاطئة، إذا ما أردنا تكرار هذه الصيغة الرئيسية لطريقة العقلانية الإدراكية.

وهناك مثال شيق على هذه الطريقة اقترحه عالم الأجناس البشرية ر. هورتون[1] الذي درس المعتقدات السحرية لشعب "الكالاباري" الأفريقي الذي يعيش في دلتا النيجر.

إن شعب الكالاباري يعتنق المذهب الإحيائي Animisme وهو يؤمن بثلاثة أنواع كبرى من "الأرواح". 1- إن "الأجداد" هم أرواح الموتى، ويسهرون على ذريتهم، وذلك بمكافأة أولئك الذين يحترمون قواعد القرابة ومعاقبة الآخرين. 2- "أبطال" القرية الذين عاشوا قديماً، مثل الأجداد، في المجتمع، لكنهم ليسوا من أصول الكالاباري، ولم يخلفوا وراءهم أية ذرية لهم، بيد أنهم أدخلوا إلى القرية قوانين وعادات جديدة. 3- أرواح شعب "الماء" التي جاءت من البحر وسكنت تحت المياه. إنها متعددة الأشكال ويمكن أن تتحول إلى شكل كائن بشري أو أفعى عملاقة أو قوس قزح.

وتعد هذه الأنواع الثلاثة من الأرواح مسؤولة، بسبب ما يربط فيما بينها من علاقات التنافس والتعاون، عن كافة الأحداث المهمة

---

(1) ر. هورتون: العالم في منظور الكالاباري: مخطط وتفسير، أفريقيا، 1962 المجلد 32 ص197-220 .

التي يمكن أن تجري في حياة القرويين. وهكذا، على سبيل المثال، تثير أرواح شعب الماء العواصف فتضطرب أمواج البحر وتجلب معها أسماك القرش، وهذا الأمر يعرقل أنشطة القرية الإنتاجية، فيهب الأبطال لمواجهة ذلك. بيد أن شعب الماء يستطيع أيضاً مد يد المساعدة للقرية والتعاون مع الأبطال وذلك بتهدئة الأمواج وجلب كميات كبيرة من الأسماك.

ومن جهتهم، يستطيع القرويون بفضل طقوسهم وشعائرهم التأثير على توازن القوى بين مجموعات الأرواح الثلاث.

ويستطيع شعب الكالاباري، بفضل هذا النظام من المعتقدات الذي ذكرناه بإيجاز، فهم العالم الذي يعيش فيه ومعرفة أسباب هذه الظواهر وكيف يمكن السيطرة عليها.

إن رؤية الديانة الإحيائية للعالم تبدو بعيدة جداً عن مفاهيمنا العلمية، ولعله يمكننا بسهولة مواجهة هذه المعتقدات. إلا أن هورتون، ومن قبله دوركهايم وفيبر، أحجم عن فعل ذلك وعمد إلى إظهار الأمور التي تقرّب بين هذه المعتقدات والمفاهيم العلمية.

فانطلق من الحالة المعاينة بأن النظريات العلمية يمكن أن ترتكز على عملية مماثلة ونماذج مستمدة من مجالات مألوفة.

حين قدّم الفيزيائي إ. روزرفورد نموذجه الشهير عن الذرّة، لجأ إلى عملية مماثلة مع النظام الكوكبي، حيث مُثّلت الذرة بنظام

كوكبي صغير تلعب النواة فيه دور الشمس والإلكترونات دور الكواكب التي تدور حولها. وقد جرى تعديل هذا النموذج شيئاً فشيئاً على نحو تستطيع فيه "الكواكب" أن تتحول فجأة من مدار إلى آخر (قفزات الإلكترونات الكميّة)، وتم فيه استبدال "الشمس" بمجموعة من الجسيمات المختلفة (بروتونات ونوترونات) وهكذا دواليك. ونجم عن هذا التدبير ظهور "نظام كوكبي" مهجن احتفظ بعناصر مشتركة من نموذجه السماوي لكنه ابتعد عنه لتحليل بعض المشاهدات.

يقول هورتون إن رؤية شعب الكالاباري للعالم تنجم عن **عملية تهجين** مماثلة لتلك التي اجتازها نموذج روزرفورد. وقد جرى تصورهما بناء على مماثلة مع التنظيم الاجتماعي للقرية. وقد اتخذت السمات اليومية للشعب الكالاباري كنموذج للعلاقات الموجودة بين الأرواح (حفلات الزواج، التحالفات، النزاعات، إلخ).

بيد أن هذا النموذج الابتدائي جرى تعديله على نحو يسمح بتحليل مجمل الظواهر التي يمكن أن تطرأ داخل القرية وفي جوارها.

وهكذا نرى أن صفات الأبطال النوعية – الأصل الأجنبي، غياب الذرّية – تميزهم عن الأجداد وتتيح لهم تمثيل القيم الجماعية للقرية. ويمكن لهذه القيم المشتركة أن تتعارض مع القواعد الخاصة التي يُعمل بها في كل عائلة ويحميها الأجداد.

وتمثل أرواح شعب الماء القوى الخارجة عن المجتمع، وترمز قدرتها على التحول إلى شكل أفعى ضخمة إلى هذا الجانب من قوتها: إذ يرى شعب الكالاباري أن أفعى "البيتون" هي الأقوى والأغرب بين حيوانات دلتا النيجر، وجسمها الأفقي الذي يربض على الأرض يتباين مع الإنسان ذي القامة المنتصبة.

إن السمات الأكثر مثاراً للدهشة (بالنسبة إلينا) التي تتصف بها هذه المجموعة من المعتقدات تصبح إذاً "مفهومة" حالما نفسرها كنتيجة لعملية تهجين حوّلت نموذج علاقات الحياة اليومية إلى مخطط توضيحي إجمالي للظواهر الطبيعية والاجتماعية.

وتسمح طريقة العقلانية الإدراكية، كما رأينا لتوّنا، بالتوصل إلى تفسير حقيقي للمعتقدات السحرية "البدائية" كما تجنبنا أيضاً من الوقوع في فخ التفسير المزعوم بوساطة "العقلية القبمنطقية"[1]. لقد كان ليفي بروهل[2] الذي أوجد هذا التعبير يعتقد بأن شعوب المجتمعات التقليدية تتّبع قواعد منطقية خاطئة ولاعقلانية ومختلفة جداً عن قواعدنا. وكانت هذه القواعد "البدائية" أو "القبمنطقية تتلخص، على سبيل المثال، بالإيمان بأن كائناً ما يمكن أن يكون هو

(1) أي عقلية ما قبل المنطق (وهي عقلية خاصة بالمجتمعات البدائية التي لا تنفر من التناقض).

(2) ل. ليفي- بروهل، "العقلية البدائيــة" باريس، منشورات PUF، 1960 (1922).

نفسه وشيئاً آخر في وقت واحد، وأن يضلل فرداً أو عديداً من الأفراد وأن يقبل بوجود أرواح غير مادية يمكن أن تؤثر على العالم الحقيقي.

كان ليفي بروهل إذاً يفسّر المعتقدات السحرية على أنها شكل من التفكير الذي يميّز الثقافات التقليدية. إن نظريته غير عقلانية بالمعنى القائل إن "الأسباب الوجيهة" لاعتناق المعتقدات ليس لها أي دور في ذلك. إلا أن نظريته منطقية: فهي تفسّر المعتقدات بأنها انصياع لقواعد "قبمنطقية". ولما كانت هذه القواعد نفسها مشتقة من تحليل المعتقدات التي هي موضوع حديثنا، يجد الاستدلال نفسه وهو يدور في حلقة مفرغة.

إن نظرية "العقلية القبمنطقية" بخلاف نظرية دوركهايم أو نظرية هورتون، وصفية، فهي تكتفي بتسمية الغموض الذي يكتنف كل معتقد سحري، من دون أن تكون قادرة على كشفه.

4- **المعتقدات الأيديولوجية:** إن الأيديولوجيات هي معتقدات **خاطئة لكنها منتشرة** وتعنى بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى مثل الفقر واللامساواة والبطالة والعنف والصحة والبيئة إلخ.. ولها نوعان، الأول هو الأيديولوجيات **الشاملة**، وهي مجموعات من المعتقدات العامة أبرزها الماركسية التي تهدف في إطار موحد وانطلاقاً من عدد صغير من المبادئ إلى الإجابة عن جملة من الأسئلة المتعلقة بالطبيعة وبمستقبل المجتمعات.

لكننا سنهتم هنا بالنوع الثاني من المعتقدات، ألا وهو الأيديولوجيات **المحلية**. إنها حاضرة في كل مكان من المجتمع، لكنها لا تطبق إلا في مجالات جد محصورة من دون أن تكون مترابطة فيما بينها بشكل منهجي.

لنأخذ على سبيل المثال المعتقد القائل "إن الآلة تخلق البطالة". إنه بالتأكيد ذو طبيعة أيديولوجية إذ يتقاسمه من جهة عدد كبير جداً من الأشخاص ويعدّ خطأً من جهة أخرى.

حول هذه النقطة الأخيرة، لنكتفِ بإبداء ملاحظتين. أولاً قطع التقدم الاجتماعي والمكننة في الغرب منذ أكثر من قرنين من الزمن شوطاً كبيراً، الأمر الذي لم يمنع من ازدياد عدد الوظائف والأعمال بنسب كبيرة جداً. وثانياً إن مختلف النظريات الاقتصادية التي تحاول الإجابة عن سبب ازدياد نسبة البطالة في بعض البلدان خلال فترات معينة، ولا سيما في الثلاثينيات أو السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، لا تنسب بشكل عام أي دور لعملية مكننة الإنتاج.

فكيف لمثل هذا المعتقد الجماعي أن يصمد أمام الواقع الذي ينفيه وأمام شكوك الاختصاصيين؟

إن طريقة العقلانية الإدراكية تجيب عن هذا السؤال، وتوضح بأن الناس يأخذون بمثل هذه المعتقدات، لا بعد مواجهتها بعناية مع الواقع أو بعد الرجوع إلى مؤلفات خاصة، بل بعد جمع مجموعة من الأسباب التي تبدو في نظرهم مرضية وكافية.

ولا يصعب هنا إجراء استدلال أو محاكمة عقلية نموذجية: عندما يتم إدخال آلة ما إلى خط إنتاجي في مصنع، يكون الهدف من ذلك بشكل عام زيادة فاعلية المصنع ومردوديته. بيد أنه ينجم عن ذلك إلغاء مراكز عمل. فهل سيتمكن العمال الذين أصبحوا عاطلين عن العمل من إيجاد عمل جديد لهم؟ إن هذا أمر قليل الاحتمال بسبب إدخال الآلات رويداً رويداً إلى خطوط أخرى من الإنتاج، بحيث تتضاءل الحاجة إلى العمال وتكثر البطالة بشكل واسع.

ويمكن لهذه المحاكمة العقلية أن تبدو متينة أمام أفراد يفتقرون إلى اقتصاديين محترفين. إن الاعتقاد بأن المكننة تؤدي إلى البطالة "مفهوم" حتى وإن كان غير صحيح من وجهة نظر علمية. فلئن أدت المكننة على المدى القصير إلى البطالة، فإن نتيجتها على المدى المتوسط والبعيد لن تكون في إلغاء فرص العمل بل في تعديل عملية توزيع العمال على مختلف فروع الإنتاج، وبخاصة زيادة إنتاجية العمل، أي المساهمة في رفع مستوى الحياة الوسطي[1].

وهكذا يستطيع الناس اعتناق أيديولوجيات محلية حول أسئلة يعتقدون خطأً أن بمقدورهم الإجابة عنها. ويمكن للخبراء أيضاً- كما يدل المثال التالي المستعار من ميدان السياسات المتعلقة بالصحة العامة، أن يقعوا ضحية هذه الأيديولوجيات.

---

[1] ل. فون ميز، "الفعل الإنساني، دراسة حول الاقتصاد" باريس، منشورات PUF، 1985 (1949) ص 813 – 814.

إن عقار "الميتادون" هو بديل عن المخدرات ويُستخدم في معالجة الأشخاص المدمنين على المخدرات. وقد أدخل إلى فرنسا واستخدم فيها بعد مرور وقت على استخدامه في سويسرا أو في هولندا. وكانت إحدى نتائج هذا التأخير انتشار "الإيدز" بين المدمنين على المخدرات (بوساطة الحقن الملوثة) على نحو أسرع في فرنسا منه في البلدان الأخرى. فما الذي دعا المؤسسات العامة الفرنسية إلى التأخر في تبني عقار "الميتادون" البديل؟

لقد أثبت هـ. بيرجرون[1] أن بالإمكان استبعاد التفسيرات الثقافوية – النزعة المحافظة الفرنسية، القيم الكاثوليكية الموروثة – وأن الإجابة عن هذا السؤال تكمن في وجود أيديولوجية محلية في الهيئات المعنية.

في فرنسا وخلال السبعينيات من القرن الماضي، اعتقد الدكتور أوليفنشتاين أن باستطاعته حل مشكلة الإدمان على المخدرات، فقد وجد أن الاعتماد على المخدر ناجم عن انقطاع الصلة بالمجتمع. ولذا فإن شفاء حقيقياً من الإدمان يمكن التوصل إليه بفضل معالجة تهدف إلى عقد صلات المريض ثانية بمجتمعه.

وقد فرضت هذه النظرية نفسها لدى أصحاب القرار من السياسيين لأسباب عدة، أولها أن هذه النظرية لم تجد أمامها منافساً

(1) هـ. بيرجرون "معالجة المدمنين على المخدرات والعناية بهم: دراسة تحليلية لمعتقد جماعي" باريس، منشورات PUF ، 1999.

جدياً في ميدان الأفكار. ثم أنها بدت مقبولة كنظرية طبية تدعي شفاء المدمنين على المخدرات. ولذا قررت الهيئات السياسية تمويل مشروع بناء المؤسسة التي يريدها الدكتور أوليفنشتاين.

كان المدمنون على المخدرات الذين يؤمون هذه المؤسسة من الشبان الذين يتحدرون من الطبقة المتوسطة. وكان إدمانهم على المخدرات معتدلاً بشكل عام مما جعل معالجتهم تتكلل بالنجاح في أغلب الأحيان. إن هذا النجاح الذي لم يكن سببه سوى مواربة في اختيار المرضى بدا وكأنه يؤكد النظرية الابتدائية. بيد أن الحالات الأكثر إثارة للقلق والتي كانت تطرأ على شبان متحدرين من أوساط أكثر فقراً لم تكن لتصل إلى هذه المؤسسة. ولذا أسيئ تقدير عدد الحالات الخطيرة بشكل كبير، وكذلك تأثير الإدمان على انتشار مرض الإيدز.

وهكذا نفهم السبب الذي دعا إلى رفض برنامج "الميتادون" في فرنسا، وعلى الأقل في المرحلة الأولى. كان للفاعلين المعنيين أسباب وجيهة لرفضه. أولاً، ومع أخذ المواربة في اختيار العينة المراد معالجتها في الحسبان، لم يكن باستطاعة المسؤولين التأكد من فائدة الميتادون في الحد من انتشار الإيدز.

وثانياً، إن البرنامج القائم على استخدام الميتادون الذي لم يكن يرمي إلى معالجة الإدمان بدا أقل فاعلية من علاج الدكتور أوليفنشتاين.

إنها صدمة الواقع، وليس نقداً قائماً على الحجة، هي التي أدت إلى تغيير في السياسة الصحية الفرنسية في هذا المجال.

وتفسّر المعتقدات الأيديولوجية في علم الاجتماع، في بعض الأحيان، وفق **مصالح**، وبخاصة وفق تلك التي تنجم من الانتماء إلى طبقة اجتماعية أو إلى فئة أخرى من السكان. ومما لا ريب فيه أن باستطاعة هذه المصالح أن توجه انتباه الأفراد إلى معتقد دون الآخر وإذكاء مشاعر العطف أو الكراهية لديهم. ولكن لا يكفي أن تكون لنا مصلحة في أن يكون المعتقد صحيحاً لكي نؤمن بأنه صحيح.

إن النظريات المستمدة من طريقة العقلانية الإدراكية تسمح لنا بأن نفهم بأن الناس يعتنقون معتقدات أيديولوجية لأنهم يؤمنون بأنها **صحيحة** وبأن لهم أسباباً وجيهة لكي يؤمنوا بأنها صحيحة.

2- تفسير المعتقدات المعيارية

إن المعتقدات المعيارية هي أحكام تقويمية تطلق على مؤسسات أو تصرفات أو مواقف، كأن نقول "س عنصر جيد" و"ع عنصر سيئ"، أو "س عادل" و"ع غير عادل".. إلخ..

ويصدر الفاعلون الاجتماعيون هذه الأحكام التقويمية في ظروف عديدة من حياتهم اليومية. وهم مستعدون في معظم الأحيان

للدفاع عنها بوساطة حجج تبدو لهم متينة ومقنعة، مما يدل على أنهم لا يعدونها في نظرهم تعسفية أو شخصية بحتة.

وتتلخص طريقة العقلانية الإدراكية، كما ذكرنا سابقاً، في إيجاد الأسباب التي دعت الأفراد إلى اعتناق هذا النوع من المعتقدات وبيان أن هذه الأسباب يمكن أن تكون وجيهة من وجهة نظرهم.

1- التفسير النفعي: ثمة حالات عديدة يستطيع الفاعلون فيها تبرير معتقداتهم المعيارية لأسباب ذات طبيعة نفعية fonctionnaliste فيحكمون على مؤسسة ما بأنها "جيدة" إذا ما كانت تسهم في تشغيل النظام الاجتماعي، و"سيئة" إذا كانت تسبب الضرر له.

وثمة فكرة مماثلة يمكن التعبير عنها في اللغة المنفعية[1] بالقول إن مؤسسة ما "جيدة" حين يعتبرها الناس مفيدة للمجتمع. أن نقول إن مؤسسة "مفيدة" يعني أنها تفيد مصالح أفراد المجتمع.

لنبدأ بمثال بسيط جداً ألا وهو مثال إشارات المرور الضوئية. لا أحد منا يشك بشرعية هذا النظام في ضبط حركة المرور على الطرقات. لماذا؟ لأن كل واحد منا سيتأكد بنفسه من أن حركة المرور في المدينة ستكون في آن واحد أقل سلاسة وأكثر خطورة في حال عدم وجود مثل هذا النظام. إن وضع إشارات ضوئية في الطرقات أمر "جيد" لأنه يسمح بأداء صحيح للنقل ذاتي الحركة.

---

(1) Utilitariste صفة المذهب المنفعي، وهو اتجاه أخلاقي يجعل معيار السلوك هو منفعة الفرد والمجتمع.

إن الحكم التقويمي يستند هنا إلى أسباب بسيطة جداً لكنها مقنعة تماماً.

في مقال كلاسيكي لهما، يقدم ك. ديفيس ودبليو مور[1] تفسيراً نفعياً للأحكام التقويمية التي يصدرها الأفراد على حالات اللامساواة الاجتماعية. يقول هذان الباحثان إن الأفراد يعتبرون حالات اللامساواة هذه شرعية بمقدار ما تسهم في انتظام عمل المجتمع وتكون في صالح الجميع.

وبهذه الطريقة يمكننا أن نوضح بأن الفارق الكبير في الراتب بين موظف كبير وعامل لا يثير أحاسيس كبيرة بالظلم، وقد يوجد بالطبع مطاليب تهدف إلى زيادة رواتب العمال، لكن كل شخص يدرك بأن محو هذا الفارق في الرواتب لن يكون مبرراً. إن التفاوت في الرواتب بين الموظفين والعمال لا يثير صدمة (ما لم يكن بالطبع مفرطاً)، إذ إنه يتحول لصالح الجميع: فإذا كان هذا التفاوت ضعيفاً جداً، فسيكون ثمة عدد أقل من المرشحين ليصبحوا موظفين كباراً ويضطلعوا فيما بعد بمهام المنصب ومسؤولياته. ولسوف يكون مؤكداً عندئذ انخفاض معدل الثراء والرواتب الحقيقية[2].

---

[1] ك. ديفيس ودبليو مور "بعض المبادئ في تفريع العينات"، مجلة علم الاجتماع الأمريكية، 1945 المجلد العاشر ص 242 - 249.

[2] لكن هذه الحالة ليست دائمة وهذا ما نلمسه في مثال الرابحين في أوراق اليانصيب والذين لا يتعرضون لشجب أخلاقي.

وعلى العكس من ذلك، وحين يستحيل تبرير حالات اللامساواة الكبيرة والبادية للعيان بوساطة حجة نفعية أو منفعية، فإنه يخشى عندئذ من إثارة أحاسيس بالظلم والإجحاف[1]، وأوضح مثال على ذلك التفاوت في الفرص الدراسية. إن هذا الشكل من التفاوت لا ينطوي على أية منفعة، ولا يجد له أي عوض في أية فائدة جماعية. ولهذا السبب، لا يفتأ يثير حالات جدل عديدة منذ أن جرت ملاحظته وتم قياسه.

2- **العقلانية الخلاقية**: إن التفسير النفعي لا يكفي إطلاقاً في عرض مجمل العواطف الأخلاقية. وثمة استدلالات أخلاقية لا تقتصر على اعتبارات نفعية أو منفعية، لكنها تتعلق بعقلانية أوسع يمكن أن نسميها عقلانية "خلاقية"[2]. ونورد فيما يلي مثالاً على ذلك مستمداً من دراسة في علم النفس الاجتماعي[3]. فقد طلب باحثون من

---

[1] ورد مفهوم العقلانية الخلاقية في كتاب ماكس فيبر "الاقتصاد والمجتمع" المجلد الأول ص55. ومن أجل شرح مفصل يرجى العودة إلى كتاب ريمون بودون" العادل والصحيح. دراسات حول موضوعية القيم والمعرفة" باريس، دار النشر "فايار" 1995.

[2] ورد مفهوم العقلانية الخلاقية rationalité axiologique في كتاب ماكس فيبر "الاقتصاد والمجتمع" المجلد الأول ص 55. ومن أجل شرح مفصل يرجى العودة إلى كتاب ريمون بودون "العادل والصحيح. دراسات حول موضوعية القيم والمعرفة" باريس، دار النشر فايار 1995.

[3] د. كانمان، ج. ل. كنيتش و ر. تالر، الخوف عائق أمام السعي إلى الربح: الاستحقاقات في السوق، المجلة الاقتصادية الأمريكية 1986، المجلد 76 ص 728-742.

بعض الأفراد صياغة أحكام تقويمية حول مواقف وأوضاع خيالية، وكان أحد هذه الأوضاع على النحو التالي:

تستخدم مؤسسة صغيرة عدداً من العمال وتدفع لهم أجوراً متوسطة. وكانت المنطقة تعاني من بطالة خطيرة ما يغري المؤسسة بكل سهولة باستبدال مستخدميها بعمال مهرة وبأجور أقل. ولذا قامت إدارة المؤسسة بتخفيض الأجور بنسبة 5%. فهل يمكن اعتبار هذا القرار مقبولاً؟

من أصل 195 فرداً طُرح عليهم هذا السؤال، رأى 23% منهم أن تخفيض الراتب كان مقبولاً في حين أجاب 77% بأن التخفيض كان غير مقبول.

وكان الوضع المتخيل الثاني مماثلاً للوضع الأول، ولكن مع اختلاف واحد فقط: فقد افتُرض هذه المرة بأن المؤسسة تخسر (في حين كانت تربح في الحالة الأولى). فلوحظ عندئذ أن النسب المئوية انعكست: فقد وجد 68% من الأفراد الذين استهدفهم استطلاع الرأي أن تخفيض الراتب كان مقبولاً ورفض 32% من الأفراد المتبقين التخفيض.

ليس من الصعب أن نجد مجموعة من الأسباب التي تحلل توزيع الأجوبة، وبخاصة انعكاس الأغلبية بين الوضعين الأول والثاني (لنشر هنا إلى أن هذا الانعكاس يؤكد بأن الناس لا يصدرون

أحكامهم التقويمية بلا تبصر، بل يبحثون عن أسباب مرضية لدعمها).

في الحالة الأولى، بدا المسؤولون عن المؤسسة وكأنهم يريدون الاستفادة من الظروف من أجل تخفيض رواتب العمال وبالتالي زيادة مرابحهم. كما أننا نفهم شعور الاستنكار الذي أبدته الغالبية العظمى من الأفراد حيال هذا التخفيض وعدم قبولها له من الناحية الأخلاقية. وفي الحالة الثانية، كان وضع المؤسسة سيئاً وبقاؤها مهدداً. ولذا يمكن أن يشكل تخفيض الرواتب حلاً أقل سوءاً من الحفاظ على العمال، وهكذا بدا هذا التخفيض مقبولاً من وجهة نظر أخلاقية.

إن الاستدلال النموذجي الذي استعمل في الحالة التي تصاب فيها المؤسسة بخسائر هو من النوع المنفعي: إن تخفيض الرواتب في هذه الحالة له ما يبرره لأنه يتماشى مع مصلحة المستثمرين وأصحاب الرواتب المشتركة وذلك بتحسين مردودية المؤسسة وتأمين بقائها. إلا أن الأسباب التي سيقت في الحالة التي كانت فيها المؤسسة تحقق أرباحاً كانت ذات طبيعة مختلفة. فهي لم تقتصر على مسائل تتعلق بالمصلحة، لكنها ترجع بالأحرى إلى مبدأ (غير منفعي) مفاده أن القوي لا ينبغي له أن "يستغل" الضعيف. وبصورة أكثر دقة، إن فاعلاً في وضع مهيمن لا ينبغي له الاستفادة من الظروف من أجل الإضرار، وبلا مقابل، بوضع فاعل آخر يشكل معه نظاماً قائماً على التعاون.

وتظهر عدم كفاية التفسير النفعي من خلال مثال أكثر بساطة أيضاً، ألا وهو مثال السرقة.

إن حالات السرقة البسيطة التي ترتكب من دون استعمال العنف الجسدي تلقى شجباً شبه جماعي. والحال أن من الصعوبة بمكان تحليل هذا الشجب والاستنكار انطلاقاً من حجة نفعية بحتة.

مما لا شك فيه أن عمليات السرقة تلحق الضرر بالأشخاص الذين يتعرضون لها. لكن من المؤكد حتماً، من جانب آخر، أنها تشكل مصدر عيش لقسم كبير من السكان: اللصوص أولاً، ثم صانعو الأقفال ورجال الشرطة والقضاة والمحامون وشركات التأمين وموظفوها. ثم أنه يمكن للسرقة أن تعيد توزيع مال الأغنياء لجهة الفقراء، وهو أمر يمكن لبعضهم أن يراه إيجابياً: إن إعادة بيع الأشياء أو البضائع المسروقة يمكن أن تفيد بشكل عام الطبقات الفقيرة من السكان وتؤمن لها الحصول على سلع بأسعار تقل عن أسعار السوق.

إن كل هذه الحجج التي هي "في صالح" السرقة يمكن معارضتها بالطبع[1]. إلا أنها تبيّن بوضوح أنه إذا كان للسرقة طابع مثير للصدمة، فليس لأنها تعيق فقط عمل النظام الاجتماعي، بل ولأنها تنتهك أحد مبادئه المؤسسة له: إن الناس يعتبرون بشكل عام

---

(1) من أجل تحليل صارم لثمن الجنوح راجع كتاب "علم الاجتماع والجنوح" لرينو فيّول، باريس، منشورات PUF، 2001 ص98-101.

أن الأجور يجب أن تكون متناسبة مع الإسهامات في العمل. ولما كانت السرقة هي بمثابة أجر تم الحصول عليه على حساب الغير ومن دون أي إسهام، فإنها تبدو صادمة، حتى وإن كانت نتائجها في نظر الضحايا غير خطيرة جداً.

ويمكن أن نورد مثالاً مشابهاً مستمداً من دراسة للباحث س. دبليو ميلز[1] ويتعلق بموظفات إداريات يعملن في مؤسسة "متيلرة"[2]. إن هؤلاء الموظفات اللواتي يقمن في قاعة كبيرة يشغلن مناصب عمل مماثلة وينجزن جميعهن العمل نفسه. وقد لاحظ ميلز بأن نزاعات شديدة يمكن أن تحدث بينهن من أجل رهانات طفيفة ظاهرياً، مثل الحصول على مركز عمل أكثر قرباً من مصدر ضوئي أو من جدران القاعة. فأي معنى يمكن أن نطلقه على هذه المشاجرات الحامية من أجل الحصول على فوائد تافهة في نظر مراقب خارجي؟

لا يسعنا هنا الاكتفاء بالقول إن هؤلاء الموظفات يشعرن بالغيرة من بعضهن بعضاً، بل ينبغي بالأحرى أن نفسّر وجود عاطفة الغيرة هذه بينهن و(درجة شدتها). هنا أيضاً يقدم لنا مبدأ التناسبية

---

(1) س. دبليو ميلز "الياقات البيضاء، الطبقات المتوسطة في الولايات المتحدة" باريس، دار النشر "ماسبيرو" 1966 (1956).

(2) مشتقة من عبارة "تيلورية" أو مذهب تيلور (وهو منهج وضعه المهندس تيلور (1856 – 1915) لتنظيم العمل الصناعي علمياً باستعمال الحد الأقصى من الأجهزة والتخصص الدقيق وإلغاء الحركات النافلة).

بين الإسهام والأجر مفتاح هذا اللغز. وفي سياق نظام إنتاج حيث المهام متماثلة، تبدو الإسهامات في العمل متساوية، وعندئذ يُنظر إلى التفاوت في الأجور، وإن كان ضئيلاً، بأنه غير مقبول ويثير إحساساً بالظلم.

إن هذا المثال يوضح بشكل بارز المبدأ الكلاسيكي لعلم الاجتماع السياسي والذي يقول إن الامتيازات تبدو غير مقبولة أو مُحتملة بقدر ما تكون الشروط متساوية[1].

كما يدل هذا المثال أيضاً على أن البعد العاطفي للمعتقدات المعيارية ينبغي ألا يكون موضع إهمال. إن من الممكن أن تقترن الأحكام التقويمية بمشاعر قوية، وبخاصة الشعور بالظلم. ولكن ما هي العلاقة بين الجانب العاطفي للمعتقدات التقويمية وجانبها الإدراكي؟

بحسب النظريات الانفعالية، تستمد القيم مصدرها من مشاعر مثل الشفقة والحسد والغيرة والحقد إلخ. وعندئذ لن يعد تبرير القيم سوى صورة لعقلانية تساعد في إخفاء الانفعالات، أو بعبارة أخرى "ورنيش منطقي" بحسب قول ف. باريتو[2]، و"عقلنة" بالمعنى الفرويدي. لو كنت فقيراً وأشعر بالضغينة لواقعي هذا، لانضممت

---

[1] أ. دوتوكفيل "في الديموقراطية الأمريكية" باريس، دار النشر "غاليمار" 1961 (1840).

[2] ف. باريتو "دراسة في علم الاجتماع العام" جنيف، دار النشر "دروز" 1968 (1916).

بسهولة إلى نظريات أولئك الذين يدعون إلى وجود إعادة توزيع الثروات، مع احتمال أن اقتنع بذلك فيما بعد لأسباب غير مناسبة.

بيد أن الطريقة الإدراكية تدفع بالأحرى إلى التفكير بأنه في كثير من الحالات تعمل العلاقة بين المؤثر affect والعقلانية باتجاه مخالف: حيث تنجم المشاعر الأخلاقية من أسباب، وبقدر ما تكون هذه المشاعر قوية وحادة، بقدر ما تكون هذه الأسباب في نظر الفاعلين المعنيين متينة.

وتدعونا الأمثلة السابقة إلى إبداء تعليقين آخرين.

ثمة معتقدات معيارية كثيرة لا يمكن تفسيرها انطلاقاً من اعتبارات نفعية أو منفعية بحتة. فنموذج العقلانية الأدَوية (أو الخيار العقلاني) ضيق جداً إذاً ولا يمكن تطبيقه على مجمل المشاعر الأخلاقية. ولتفسير عملية اعتناق القيم، ينبغي في كثير من الأحيان الاستعانة بالمفهوم الواسع للعقلانية التي جرى اعتمادها هنا تحت اسم "العقلانية الخلاقية".

وتعتمد مشاعر العدل على السياق الذي تطفو فيه هذه المشاعر. ويمكن القبول بحالات تفاوت قوية في نظام تفاعل، في حين تثير فروق طفيفة في المعاملة مشاعر عميقة بالظلم في نوع آخر من النظام. وليس في هذه الحالة ما يدهش، طالما أن الأسباب التي ساقها الأفراد لتبرير أحكامهم التقويمية تتعلق بالطبيعة الخاصة للظروف التي وضعت فيها هذه الأحكام.

وعلى الرغم من أن هذه المحاكمات الأخلاقية قرينية في جانب منها، فهي تقدم أيضاً بعداً شاملاً. ففي الأمثلة الأخيرة التي جئنا على ذكرها، ينتهك المبدأ الأخلاقي الذي يتطلب نسبية بين الإسهام في العمل والأجر المتقاضى حدود أنظمة التفاعل المعنية.

وتوصل طريقة العقلانية الإدراكية إلى نظريات ترتكز على مبادئ تتعارض مع مبادئ النظريات السببية. وتجمع بين هذه النظريات الأخيرة فكرة مشتركة وهي أن المعتقدات (الإيجابية أو المعيارية) ليست قائمة على "أسباب وجيهة" بل حددتها أسباب تعمل من دون معرفة الأفراد. إن لمن المستحيل هنا، ولضيق المجال، الدخول في نقاش حول مختلف متغيرات التصور السببي[1] ("العائق الاجتماعي في التقليد الدوركهيمي، "الضمير السيئ" في التقليد الماركسي، آليات "التحويل الاشتراكي" الخاصة بالمحور الاستبدالي الثقافوي، "تكييف" السلوكية، إلخ).

وللنظريات السببية في بعض الحالات فوائدها وملاءمتها، ولا مجال لنكرانها. لكن الدرس الرئيسي الذي يجب استخلاصه من مسلمة دوركهايم حول "الإدراك" ومفهوم العقلانية الإدراكية هو أن التفسيرات غير العقلانية للمعتقدات يجب أن تكون الملجأ الأخير لنا، وحين تفشل كل المحاولات المسبقة لتفسير الظواهر على ضوء "أسباب وجيهة".

---

(1) ثمة تحليل نقدي لهذا التصور أورده ر. بودون في كتابه "معنى القيم" باريس، مطبوعات فرنسا الجامعية PUF.، مجموعة "كادريج" 1999.

الخلاصة

تعد الطرائق التي جئنا على ذكرها ثلاث مراحل متتالية لحركة واحدة لتعميق التحليل السوسيولوجي.

فالتحليل السببي يسمح بوصف العلاقات السببية بين الظواهر الاجتماعية الكلية، والفردانية المنهجوية تستطيع من حيث المبدأ تحليل هذه العلاقات السببية بإظهار مجموعة الأفعال التي تضمها، وأخيراً تسهم العقلانية الإدراكية بتفسير المعتقدات التي تنجم منها هذه الأفعال.

إن وجود هذه المفاصل بين الطرائق يدل على أن من العبث مواجهة علم اجتماع تجريبي أو كمي بعلم اجتماع نظري أو "إدراكي". إذ إن هذين النوعين من التحليل، الأول ذو الاتجاه الإيجابي والثاني ذو الاتجاه التفسيري، يمكنهما جداً أن يشكلا مرحلتين متتاليتين في عملية بحث واحدة.

لذا ينبغي عدم اعتبار الكلية والفردانية المنهجوية حركتين يستحيل التوفيق بينهما. إنهما في بعض الحالات متكاملتان حيث تقدّم

الكليّة، على سبيل المثال، وتحت شكل تحليل سببي حقائق يمكن تفسيرها لاحقاً بوساطة الطريقة الفردية.

ولدى قراءة بعض الدراسات في الاقتصاد وعلم الاجتماع، يمكننا أن نقصر نظرية الفاعل على أنموذجية ثنائية: الإنسان الاقتصادي العقلاني جداً من جهة، والإنسان الاجتماعي الخاضع لقوى اجتماعية غير عقلانية من جهة أخرى.

والحال إذا ما أردنا التوصل إلى تفسير الأفعال والمعتقدات، فعلينا التخلي عن إجراء مثل هذا التمييز البدائي.

إذ إن معظم الأفعال التي تثير اهتمام عالم الاجتماع تقع في فئة وسيطة ليست هي فئة الفاعل الاقتصادي الفائق الدقة ولا فئة الفاعل الاجتماعي الذي تحركه من دون علمه، حتميات تتجاوز قدراته.

إن مسلمة "الإدراك" ومفهوم "الأسباب الوجيهة" تسمحان بتوسيع مجال العقلانية وتخطيه إلى ميادين الإدراك والخلاقة. وهكذا يمكن تجنب الوقوع في فخ تبادلية مبسطة بين **الإنسان الاقتصادي** homo œconomicus العقلاني جداً **والإنسان الاجتماعي** homo sociologicus غير العقلاني.

المراجع

* ر. بودون "منطق الاجتماعي، مقدمة للتحليل السوسيولوجي" باريس، دار النشر "هاشيت" مجموعة "بلوربيل" الطبعة الثانية 2001 [1979].

* ر. بودون "موضع الفوضى، نقد نظريات التغيير الاجتماعي"، باريس، PUF، (صدرت ترجمته عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، مجموعة "كادريج" 1991 [1984].

* ر. بودون "العادل والصحيح، دراسات حول موضوعية القيمة والمعرفة" باريس، دار النشر "فايار" 1995.

* ر. بودون "سبب، وأسباب وجيهة" باريس PUF، 2002.

* ر. بودون، ف. بوريكو "المعجم النقدي لعلم الاجتماع" باريس PUF، (صدرت ترجمته عن المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع)، مجموعة "كادريج" الطبعة الرابعة 2000 [1982].

* ر. بودون، ب. لازارسفيلد "مفردات العلوم الاجتماعية. مفاهيم ودلالات" باريس، دار النشر "موتون" 1965.

* ر. بودون، ب. لازارسفيلد "التحليل التجريبي للسببية" باريس، دار النشر "موتون" 1966.
* إ. دوركهايم "الانتحار، دراسة سوسيولوجية" باريس PUF مجموعة "كادريج" 1986 [1897].
* ب. ماتالون "الوصف والتفسير والتوقع. خطوات تجريبية وأرضية" باريس، دار النشر "أرمان كولان" 1988.
* ل. فون ميزس "الفعل الإنساني، أطروحة في الاقتصاد" باريس PUF 1985 [1949].
* ر. نيسبت، ل. روس "الاستدلال البشري: استراتيجيات الحكم الاجتماعي" أنغلوود كليفز، برانتيس هول 1980.
* ك. ر. بوبر "منطق الاكتشاف العلمي" باريس، دار النشر "بايو" 1973 [1934].
* ج. سيميل "مسائل فلسفة التاريخ، دراسة إيبستمولوجية" باريس PUF 1984 [1892].
* م. فيبر "دراسات حول نظرية العلم" باريس، دار النشر "بلون" مجموعة "آغورا" 1992 [1922].
* م. فيبر "الاقتصاد والمجتمع" المجلد الأول: "فئات علم الاجتماع" باريس، دار النشر "بلون" مجموعة "آغورا" 1995 [1922].

الفهرس

2010/1/865

الطرائق
في علم الاجتماع

كيف يمكن وصف الظواهر الاجتماعية؟ وكيف يمكن تفسيرها فيما بعد؟ إن الطرائق التي يمتلكها علم الاجتماع تجيب عن هذه الأسئلة من خلال مقاربتها لهذه الظواهر.

إن التحليل السببي والفردانية المنهجوية والعقلانية الإدراكية تشكّل الطرائق الثلاث الكبرى لعلم الاجتماع والتي جرى وصفها بوضوح ومن خلال أمثلة عديدة في الطبعة الجديدة من هذا الكتاب الذي يعد مرجعاً مهماً.

ريمون بودون: أستاذ علم الاجتماع في جامعة باريس – السوربون، وعضو في المعهد، وصاحب مؤلفات عديدة آخرها كتاب «سبب، أسباب وجيهة» (مطبوعات فرنسا الجامعية 2003).

رينو فيّول: أستاذ محاضر في علم الاجتماع في جامعة «ليل» الأولى.

ISBN 978-9953-515-69-4



